بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامـــعـــــة الـيـــرمـــــوك

كليـــــــــــــــــــــة الآداب

قـــــسم العلـــــوم الـــــسياسية

الاقتـــــصاد الـــــسياسي الـــــدولي

أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسية في الأردن وتونس

2014 -2006

(دراسة مقارنة)

The Impact of Foreign Investment on The Political Development in Jordan and Tunisia.

(A Comparative Study)

إعداد

خلف عواد الزبون

2014740020

إشراف

الدكتور

خالد عيسى العدوان

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسة في الأردن وتونس

(٢٠٠٦ - ٢٠١٤)

إعداد

خلف عواد خلف الزبون

بكالوريوس لغات سامية وشرقية / عبري ٢٠٠٤

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علوم السياسية / اقتصاد سياسي دولي في جامعة اليرموك ، اربد، الأردن .

وافق عليها :

د. خالد عيسى العدوان ..... **رئيساً**

أستاذ مشارك في الأنظمة السياسية، سياسية مقارنة، جامعة اليرموك.

أ.د أحمد سعيد نوفل ..... **عضواً**

أستاذ في العلوم السياسية، العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك .

د. طارق زياد أبو هزيم ..... **عضواً**

أستاذ مساعد في العلوم السياسية ، جامعة البلقاء التطبيقية .

تاريخ تقديم الأطروحة

١/ ١٢/ ٢٠١٦

الإهـــــــــداء

إلى عميد آل البيت جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه

وكل الفضل بعد الله إلى والدي ووالدتي اللذين وقفا بجانبي واللذين يرجوان لي التقدم والازدهار

إلى

روح زوجتي الطاهرة أمّ راما

إلى

ابنتي الغالية راما

إلى

من وقفت بجانبي زوجتي أمّ كرم وابني كرم

إلى

إخواني وأخوتي، حفظهم الله ورعأهم وسدد على طريق الخير خطاهم

إلى

كل من ساندني ووقف إلى جانبي، أهديهم جميعاً هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الصبر في تحمل تعب ومشاق هذه الدراسة، ولا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان، وعظيم الامتنان للدكتور خالد عيسى محمد العدوان على رعايته واهتمامه وصبره الذي غمرني بهم طيلة فترة دراستي هذه، كما أشكره لتفضله وتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة وحرصه المستمر على إنجاز هذا العمل بشكل ناجح ومتميز.

وأتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذ الدكتور أحمد نوفل، الدكتور طارق أبو هزيم، الدكتور خالد العدوان على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة التي سيكون لها الأثر البارز في أخراج هذه الرسالة إلى شكلها المميز.

وختاماً أسال الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهل لي به طريقاً إلى الجنة.

الباحث

خلف عواد الزبون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
الملخص	ط
المقدمة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
مشكلة الدراسة وتساؤلتها	3
فرضية الدراسة	4
حدود الدراسة	4
منهجية الدراسة	5
صعوبات الدراسة	5
الدراسات السابقة	6
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي	13
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنوعه	13
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي.....	22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي 25

المطلب الرابع: مؤشرات الاستثمار الأجنبي..... 32

المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياسية ومؤشراتها 35

المطلب الأول : مفهوم التنمية والتنمية السياسية 36

المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية..... 49

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية السياسية 66

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية في الأردن وتونس خلال الفترة (2006-2014)

المبحث الأول : ملامح الاستثمار الأجنبي في الأردن وتونس..... 72

المطلب الأول : الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي 73

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2006-2014) 74

المطلب الثالث: إمكانات جذب الاستثمار الأجنبي..... 79

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية السياسية في الأردن وتونس خلال الفترة (2006-2014) 82

المطلب الأول : مؤشر الاستقرار السياسي..... 83

المطلب الثاني: مؤشر فعالية الحكومة..... 86

المطلب الثالث: مؤشر التعبير والمساءلة 87

المطلب الرابع: مؤشر الحريات السياسية والمدنية 91

المطلب الخامس: مؤشر سيادة القانون 93

المطلب السادس: مؤشرات البنك الدولي للفساد 95

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب السابع: مؤشر الديمقراطية 101

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسية في الأردن وتونس

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية السياسية 105

المبحث الثاني: العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية 111

المطلب الأول : علاقة الاستثمار الأجنبي وأثره على مؤشرات التنمية السياسية في الأردن 112

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي وأثره على مؤشرات التنمية السياسية في تونس 117

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي وأثره على مؤشرات التنمية السياسية في الدول المدروسة معاً 119

المبحث الثالث: مقارنة بين الأردن وتونس من حيث أوجه الشبه والاختلاف 124

المطلب الأول : الاختلاف والتشابه في نظام الحكم بين الدول المدروسة ومدى تأثير الربيع العربي عليهما 124

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه في مؤشرات المتغيرين بين الدولتين .. 126

الخاتمة والنتائج 130

التوصيات 134

المراجع 136

الملخص بالإنجليزية 150

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	النسبة المئوية لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	73
2	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الأردن وتونس خلال الفترة 2006 – 2014 (مليون دولار)	75
3	نسبة النمو إجمالي الناتج المحلي على مرحلتين	79
4	نسبة النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	80
5	مؤشر الاستقرار السياسي	84
6	مؤشر فاعلية الحكومة	86
7	مؤشر حق التعبير والمساءلة	88
8	الحريات السياسية والمدنية	91
9	مؤشر سيادة القانون	94
10	مدركات الفساد	97
11	مؤشر ضبط الفساد	99
12	مؤشر الديمقراطية (2006–2014)	103
13	العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية السياسية	108
14	قيم معاملات الارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية في الأردن	113
15	قيم معاملات الارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية في تونس	117
16	قيم معاملات الارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية في الأردن وتونس	119

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

الزبون، خلف عواد. أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسية في الأردن وتونس (2006 – 2014). رسالة ماجستير في جامعة اليرموك. 2016م (المشرف الدكتور خالد العدوان).

سعت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية في الأردن وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2006 – 2014، وذلك من خلال استخدام منهجين هما: المنهج التحليلي الإحصائي والمنهج المقارن، في محاولة قراءة متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وبشكل تحليلي مقارن، بالاعتماد على مؤشرات تم قياسها كمياً في دول الدراسة؛ ليتحدد من خلال تلك المؤشرات معامل الارتباط الكمي الذي يكشف عن اتجاه ودرجة العلاقة بين المتغيرين.

استند الباحث في دراسته على فرضية رئيسية، وهي أن هناك علاقة ارتباطيه موجبة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي (متغير مستقل) ومؤشرات التنمية السياسية (متغير تابع) في الأردن وتونس.

حيث خلصت الدراسة النتائج الآتية:

أ- يوجد علاقة إحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي (الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي، وتطورات تدفقات ذلك الاستثمار، نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة نمو إجمالي الناتج المحلي) وبين ومؤشرات التنمية السياسية (سيادة القانون، وفعالية الحكومة، ومدركات الفساد وضبط الفساد)، وهي علاقة إيجابية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (0,01).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- العلاقة الإحصائية بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي، وبين مؤشر الديمقراطية هي علاقة سالبة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (0,05)، وهذا يجعلنا ندحض فرضية الدراسة ان الاستثمار الأجنبي يؤثر على هذا المؤشر.

ت- لا يوجد علاقة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية الآتية: (الاستقرار السياسي، التعبير والمساءلة، الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية) وهذا يجعلنا ندحض فرضية الدراسة حيث لا يؤثر الاستثمار الأجنبي على تلك المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، ملامح الاستثمار، التنمية السياسية، مؤشرات التنمية السياسية، الأردن، تونس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

يلعب الاستثمار الأجنبي دورًا بارزًا على المستوى العالمي في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تسعى الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها، وذلك لمحاولة منها لحل المشاكل التي تواجهها، مثل: التخفيض من البطالة، وذلك من خلال خلق المزيد من فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وتوفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

لهذا أصبح للاستثمار الأجنبي أهمية بالغة لدى الدول النامية، منها: الأردن وتونس، والتي تعاني من تفاقم الأزمات المالية وارتفاع مؤشرات المديونية، وهذا أدى إلى تقلص مصادر التمويل المختلفة وانحصارها؛ لذلك قامت معظم دول العالم في تكيف قراراتها الاقتصادية والسياسية بما يتلاءم مع استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة لاستقطاب تلك الاستثمارات، لهذا تقوم الدول بإجراء بعض التعديلات السياسية والاقتصادية من أجل ذلك.

إن التنمية السياسية ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع أبعادها، وهذا يتطلب أن يكون هناك عقلانية وقانونية عند اتخاذ القرارات سواء السياسية والاقتصادية وتطبيق المعايير القانونية، وأيضاً تلبية الحاجات الأساسية للمواطن في المجتمع؛ لأنه لا يمكن جذب الاستثمار بدون وجود سلطه قضائية تضمن للناس حقوقهم والفصل في النزاعات ومحاربه الفساد، كما أن المستثمر ينظر للبيئة السياسية والقانونية في البلد الذي سيتثمر فيه، وذلك لحماية رأس المال.

كما أن معظم الدول، وخاصة العربية، ما زالت الإصلاحات السياسية والتنمية السياسية تتأثر في الظروف الاقتصادية التي يعيشها العالم بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص؛ لذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند الحديث عن الاستثمار الذي يعتبر أحد أبعاد التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية السياسية؛ لهذا لن يكون هناك تنمية حقيقة شاملة لكافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هنا جاء تركيزنا على دراسة الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، وأثره على التنمية السياسية في الأردن وتونس خلال الفترة الواقعة ما بين (2006 – 2014).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسية في كل من الأردن وتونس وهنالك أهميتين هما:

1. الأهمية العلمية: تحاول الدراسة التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، ومحدداته ومؤشراته، وأيضاً مفهوم التنمية السياسية ومؤشراتها، ونظرياتها ومعرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية في دول الدراسة.
2. الأهمية العملية: أصبحت الدول النامية تبحث عن كيفية تشجيع الاستثمار الأجنبي؛ لأنه يعتبر محرك التنمية الاقتصادية، وله تأثير كبير في المزيد من المشاركة السياسية، وهو إحدى الأدوات الرئيسة للتنمية الشاملة، وأيضاً حتى يكون لدى الباحثين معرفةٌ عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسية في الأردن وتونس، لكي تساعدهم في أبحاثهم، لذلك تم التركيز في هذه الدراسة على هاتين الدولتين، لندرة الدراسات في هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة بما يأتي:

1. تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية في الأردن وتونس، ومدى تطابق هذه العلاقة أو عدمها مع نظريات كلٍّ من الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية.
2. محاولة معرفة متغيرات أبعاد الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر، ومؤشراته ومحدادته في دول الدراسة.
3. محاولة معرفة كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي على نظريات التنمية السياسية ومؤشراتها واتجاهاتها في دول الدراسة.
4. إجراء مُقرانه بين الأردن وتونس، من حيث الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية السياسية ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعد قلة حجم الاستثمارات الأجنبية من المشكلات التي يعاني ويواجهها مختلف دول العالم النامي، فالاستثمارات لها آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة، وهي تزيد من فرصة العمل ونسبة النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقلل من معدلات البطالة والفقر، كما لها آثار سياسية حيث تزيد من الاستقرار السياسي وأحداث تنمية سياسيه هادئة بعيدا عن الأزمات الاقتصادية، وهذا يثير تساؤلاً رئيسيًا مهمًا، وهو:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي ومؤشراته على التنمية السياسية ومؤشراتها في دول الدراسة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضية الدراسة

تستند الدراسة على فرضية، وهي أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي (متغير مستقل)، ومؤشرات التنمية السياسية (متغير تابع) في الأردن وتونس.

حدود الدراسة

أولا: الحد الزماني:

تتناول الدارسة تأثير الاستثمارات الأجنبية على التنمية السياسية في الأردن وتونس، خلال الفترة (2006 – 2014)، وذلك لإعطاء فترة مناسبة وكافية للدراسة، ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسية في البلدين، ولغاية المقارنة العلمية خلال فتره الدراسة، كما أنه في عام 2011 بدأت أحداث الربيع العربي؛ لذلك تم أخذ فترة زمنية قبل وبعد أحداث الربيع العربي.

ثانيا: الحد المكاني:

دراسة حالة الأردن وتونس.

ثالثا: الحد الموضوعي:

في هذه الدراسة متغيران هما (الاستثمار الأجنبي كمتغير مستقل، والتنمية كمتغير تابع).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهجية العلمية التي تجمع بين التحليل النظري للظاهرة المدروسة مع التحليل الكمي، واعتمد الباحث على المناهج الآتية:

أولا: المنهج الإحصائي التحليلي:

استخدم الباحث هذا المنهج لوصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية، وذلك من أجل الحصول على المؤشرات الرقمية لمتغيرات الدراسة وربط المؤشرات معاً بهدف تحليلها إحصائياً، ووصفها وقياس العلاقة الكميه التي تربطها ببعضها من خلال استخدام معامل ارتباط (بيرسون)، ويستخدم للكشف عن مدى وجود علاقة ربط بين المتغيرين، كما تم استخدام هذا المنهج لإثبات فرضية الدراسة أو دحضها.

ثانياً: المنهج المقارن:

تأتي أهمية هذا المنهج في إجراء مقارنة بين الأردن وتونس من حيث أوجه الشبه والاختلاف في الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية السياسية بين البلدين.

صعوبات الدراسة

تكمن الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة في الحصول على الأرقام التي توضح المؤشرات الرقمية لمتغيرات الدراسة ووصفها وتحليلها، بالإضافة إلى قلة المراجع الحديثة التي تتحدث عن الأردن وتونس وخاصة بعد أحداث الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة السابقة

هناك دراسات تناول ت موضوع الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية؛ نظراً لأهمية هذا الموضوع وحداثته، ولكن البحوث العلمية الأكاديمية التي تناول ت حالة الأردن وتونس بعد عام 2010 قليليه، أي بعد أحداث الربيع العربي، ومع ذلك كانت هناك دراسات جادة وهامة على المستوى العربي والإقليمي وهي على النحو الآتي:

1_دراسة لجدع، نبيل، (2014)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنيه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في اليمن، وخلصت هذه الدراسة إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر في اليمن ضعيفة ودون مستوى الطموحات، ولا يتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة، والطاقة الكامنة غير مستقلة في الاقتصاد اليمني، وأن النظام السياسي للجمهورية اليمنية لم يكن مستقرًا تشريعيًا مع غياب البناء المؤسسي السليم، والرؤيا الثاقبة للأوضاع المستقبلية، أو النظرة للمصلحة العامة، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة ارتباط بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن ومؤشرات الاستقرار السياسي، وعدم وجود تأثير لمؤشرات الاستقرار السياسي على معدلات الاستثمار الأجنبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2_ دراسة جبرين، توجان امجد، (2012)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياسية في الوطن العربي (1990–2010) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية السياسية في الوطن العربي، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990–2010، حيث خلصت الدراسة إلى أن الدول العربية تعتبر من أقل الدول في مؤشرات التنمية السياسية مقارنةً بغيرها من الدول التي تشابهها في الموارد والإمكانات، كما ان بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على مؤشرات التنمية السياسية.

3_الرجوب، سلامة، (2005)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشوره جامعة اليرموك.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة وحدود العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية خلال الفترة (1999–2002)، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر تحت ظروف معينه قد يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي، كما قد يؤدي إلى تدهوره في ظروف أخرى، كذلك إن ارتفاع مجمل الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالضروري أن يكون بسبب الاستقرار السياسي، والضابط للعلاقة هنا هو مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم في الدول المستقبلية للاستثمارات، والذي يشتمل على تشريعات وقوانين جاذبة للاستثمارات، وجهاز إداري يمتلك القدرة على المساومةِ والمفاوضة الفعالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دراسة بشار قبلان (2005) بعنوان " أثر سياسيات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في الأردن خلال الفترة (1989-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر سياسيات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في الأردن وخلصت إلى أن الأردن عمل على تنفيذ كافة مطالب البنك المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، أما فيما يتعلق بالجانب السياسي، فقد بينت الدراسة أن البنك يتغاضى عن كثير من القوانين والتشريعات التى تحدُّ من الحريات العامة إذا كانت تخدم سياسات البنك، ويعارض المشاريع والقوانين في حال تعارضها مع سياساته وأنظمته.

5-دراسة عبدالهادي، غازي محمد (2005)، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية في الأردن من خلال أثر التطور الاقتصادي على التغير السياسي، وانعكاسه على النظام السياسي الأردني، حيث خلصت الدراسة إلى أن التنمية في الأردن هي نظام متكامل يضم التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تحكمها علاقات ترابطية تبادلية، كما بينت الدراسة أن التنمية الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز استمرار التنمية السياسية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- دراسة عبدالله النقرش وآخرون، (2005) بعنوان " محددات التنمية السياسية في الأردن " (دراسة مسحية إحصائية، تحليلية لوزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية لعام 2004 بالتعاون مع الجامعات الأردنية (الأردنية، اليرموك، مؤتة).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع التنمية السياسية في الأردن والمشاركة السياسية وأولويات التنمية والمدة اللازمة لتحقيقها، وخلصت الدراسة إلى محدودية التأييد الحزبي ومحدودية المشاركة السياسية في صنع قرار سياسي وحرية التعبير، واحترام الرأي والرأي الآخر، كما عملت الدراسة على ترتيب أولويات التنمية السياسية وحسب الأهمية كتداول السلطة، وتكافؤ الفرص، وتطوير القضاء، وقد بينت الدراسة أن التنمية السياسية في الأردن ممكن نجاحها، ولكنها بحاجة إلى مدى طويل.

7-دراسة هيل عجمي جميل،(2004)، بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وتحليل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليه، مع التطرق إلى الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات، وخلصت هذه الدراسة إلى أن تشجيع الاستثمار في الأردن لم يؤتِ ثماره بشكل ملموس وجوهري في تدفق الاستثمار وزيادة رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في الشركات الأردنية، ويعود ذلك إلى عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة، كما أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي أن الناتج المحلي الإجمالي هو العامل الأكثر أهمية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن طيلة الفترة (1985-1999).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- دراسة، الربضي، مسعود، سياسات التكييف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية " دراسة حالات مصر، اليمن، الجزائر، المغرب " خلال الفترة (1989 – 2003).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سياسات التكييف الهيكلي وعملية التنمية السياسية في الدول المدروسة خلال الفترة (1989- 2003) وتقييم هذه السياسات من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدى تأثيرها على عملية التنمية السياسية، حيث خلصت الدراسة إلى أن سياسات التكييف الهيكلي لها تأثير سلبي على مؤشرات التنمية السياسية التالية (الديمقراطية، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي) في الدول المدروسة.

9- دراسة سرمد كوكب الجميل، (2002)، بعنوان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة.

قدمت هذه الدراسة عرضاً لسباقات المنافسة بين الدول العربية تُجاه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرضًا آخرَ حول سباقات الشركات المتعددة الجنسية تُجاه المزيد من الأرباح ومحاولة النمو والتوسع وتخطي الحدود، حيث خلصت هذه الدراسة إلى بعض الاستنتاجات، أهمها أن هناك تباين بين الدول العربية في هذا المجال، كما ركزت الدراسة أيضًا على أهمية التكلفة المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تتعرض لها دولة معينه بالإضافة إلى أهمية المنظمات الرقابية وخاصة المجتمعية، حيث ركزت هذه الدراسة على المتغيرات الاقتصادية.

من خلال تتبع الدراسات السابقة ترى الدراسة أن معظم تلك الدراسات تركز على الجانب الاقتصادي من حيث الآثار والمحددات، وفي نفس الوقت لم تعطِ اهتمامًا ملحوظًا بالجانب السياسي، وتلك الدراسات تمّ معظمها قبل أحداث الربيع العربي، وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تتناول الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية السياسية في الأردن وتونس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتحديد خلال الفترة (2006– 2014)، وذلك قبل أحداث الربيع العربي وبعده؛ كونه هناك ندرة في الدراسات التي تتحدث عن الأردن وتونس بشكل مفصل بعد عام 2011؛ أي بعد انطلاق الربيع العربي في الدول العربية، كما حدث في الدولتين ربيع عربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مقدمة :

يُعد الاستثمار الأجنبي ظاهرة حديثه بمصطلحها قديمه بمفهومها، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي محورًا أساسيًا في سياسات دول العالم على اختلاف وضعها التنموي سواء كانت دولًا متقدمه أو دولًا نامية، بعد أن كان الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر يُنَظر إليه من قبَل الدول النامية على أنه اليه تستخدم للهيمنة الأجنبية على قرارها السياسي أو صورة من صور الاستعمار الجديد، ولكن هذه النظرية تغيرت بعد ما ثبت أهمية الاستثمار الأجنبي لدول العالم؛ لما يتمتع بمزايا ذات أهمية كبيره حيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية تتنافس للحصول على أكبر نصيب من الاستثمار السوق للتصدير إلى رفع القدرة التنافسية بين الدول لزيادة حصتها التصديرية، ويلعب الاستثمار الأجنبي دورًا بارزًا في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة، كما تلعب المزايا الاقتصادية والتكنولوجية دورًا هامًا في ارتفاع نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أن اقتصاديات الدول النامية تعاني من عدم قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأنها تعاني من عدة مشاكل سواء إداريه أو قانونية مثل: (عدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة عن المشاريع الاقتصادية، ارتفاع المعوقات البيروقراطية، والتركيز على أنشطة اقتصادية محددة عدم وضوح السياسات المالية والنقدية في معظم البلدان النامية) وتحتاج هذه الدول إلى توفير التشريعات القانونية اللازمة؛ للبت في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة، وعدم وجود مؤسسه مستقلة (البنك المركزي) في معظم البلدان النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي

أصبحت تدفق الاستثمارات الأجنبية مصدرًا أساسيًا لتمويل التنمية في الدول النامية، وذلك بسب المزايا التي تتمتع بها تلك الاستثمارات، مثل امتلاكها التكنولوجيا ورأس المال الكبير والكفاءات وغيرها من المزايا، بالإضافة إلى دورها الإيجابي في المساهمة بزيادة حجم الاستثمار في الدول المضيفة، وتوفير العملات الأجنبية لتلك الدول، وهذا يمكنها من استيراد متطلبات التنمية مما ينعكس إيجابيًا على تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة، وخصوصًا أذا اتبعت سياسة التصنيع لتشجيع الصادرات.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه

قبل الشروع بالحديث عن مفهوم الاستثمار الأجنبي، سنتعرف على مفهوم الاستثمار من جانبين اللغوي والاقتصادي، فمن الناحية اللغوية تستخدم كلمة استثمار، وهي مصدر استثمر، للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي والحصول عليه والانتفاع به، أما من الناحية الاقتصادية فيعرف الاستثمار بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجيه جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية [1].

يقصد بالاستثمار الأجنبي أو الدولي: هو كل أشكال الاستثمار التي تَحدُثُ خارج الحدود الوطنيّة أوبلد الأم للمستثمر، ويعد استثمارًا أجنبيًا للبلد المستثمر فيه، وذلك سعيًا لتحقيق مجموعه من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية [2].

---

(1) ابوقحف، عبدالسلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي ،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991 ص 35.

(2) عبدالغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين نموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002 ص 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما (جيل برتان) يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يمتلكها بلد من البلدان [1].

وتُعرِّفُ اللجنةُ الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو) الاستثمار الأجنبي بأنه الأملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الممتلكات، مثل الرُّهونات العقارية والخطوط الإنتاجية والتعهدات، بالإضافة إلى الأسهم والمستندات ذات الفائدة للشركة، فضلًا عن الحقوق النقدية وحقوق الملكية الفكرية، وامتياز الأعمال الخاصة بالزراعة أو استغلال المصادر الطبيعية [2].

من خلال ما تقدم يمكن أن نُعرّفَ الاستثمار الأجنبي بأنه استثمار يتمُّ خارج موطنه الأصلي بحثًا عن دولة متلقية، سعيًا لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية سواءً لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة، وهذا الاستثمار قد يكون مباشرًا أو غير مباشرٍ، مُلكاً لدولة واحدة أو لعدة دول، أو لشركة واحدة أو عدة شركات، من هنا يلاحظ أن الاستثمار قد يتخذ عدة صور، والتي قد تتمثل في صورة مشروعات مشتركه جديدة، أو إنشاء مشروعات جديدة تكون ملكيتها بالكامل للمستثمر الأجنبي أو المشاركة في مشروعات محلية قائمة، وتعتبر نسبة الملكية التي تعدُّ العنصر الأساسي للتفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

---

(1) برتان ،جيل، الاستثمار الدولي، ترجمة على مقلد، علي زيعور ،الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت ،1982 ص7

(2) اللجنه الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الإسكوا، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة نيويورك، 2003 ص7-8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين رئيسين هما:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحه دائمة في مؤسسه مقيمه في اقتصاد آخر، ويقصد هنا بالمقيم باصطلاح" المستثمر الأجنبي"، والمؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر"، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة [1].

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل، ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مُقام في اقتصاد آخر [2].

أما منظمة التجارة العالمية عَرَّفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما انتاجًا في بلد آخر (البلد المضيف) [3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل في أصول إنتاجية، ويعني أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المُقام في بلد آخر غير بلد الأم، أو أنه نشاطٌ استثماريٌّ طويل الأجل، يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.

---

(1) عطاالله، ماجد، إدارة الاستثمار، دار أسامه للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص98.

(2) IMF ,Balance of pay ments manual, fifth edition (Washington ,D,C)1993 p3.

(3) wto,"special topic trade and foreign direct investment" Annual report 1996, volume, genva, 1996, p.46 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر هي: [1]

أ- رأس المال: هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر؛ لشراء حصة من مشروع في بلد ما غير بلده الأصلي، وتكون هذه الحصة كافيه لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع.

ب - الأرباح: تشتمل على حصة المستثمر المباشر من الأرباح غير الموزعة من الشركات المنتسبة كأرباح الأسهم أو الأرباح غير المحولة إلى المستثمر المباشر، مثل: الأرباح المحتجزة من خلال الشركات المنتسبة والتي يُفترضُ إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه.

ج- القروض داخل الشركة: وتتضمن هذه القروض معاملات الدين والتي تحدث داخل الشركة، وتُعزى إلى الاستدانة القصيرة أو طويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى، فضلًا عن أقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكالًا عديدةً تختلف باختلاف الغرض التي تسعى الية هذه الاستثمارات، وهنالك ثلاثة أشكال لهذا الاستثمار هي: [2]1

1- الاستثمار المشترك: هو عبارة عن مشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي وبنسب متفاوتة، وهذه النسب تُحدَّد حسب الاتفاق فيما بينهم، وهذا النوع من

(1) عبدالغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي والتجاره الدولية، مرجع سابق، ص 15.

(2) شبلي، إسماعيل، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئة في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصر، جامعة عين شمس، عام 2005، ص71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارات الأجنبية ظهر نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية أعقاب حصولها على الاستقلال.

وهذا يعني أن هذا النوع من الاستثمار هو خليط من رأس مال محلي وأجنبي، وهذا يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع الإنتاج والسّلع الواردة وهذا النوع له آثار إيجابية على الدولة المضيفة إذ يقوم بزيادة صادراتها، وإراداتها من مُدخلات إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

2- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في اقتصاد الدول المضيفة (ملكيه كاملة):

هذا الشكل يتيح للمستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ويتمثل هذا الاستثمار في قطاع المنتجات الأول يه بالدول النامية، وخصوصًا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحًا ضخمة نتيجة استغلال الموارد الطبيعية واستنزافها في الدول النامية وبأقل الأثمان، وهذا الشكل من الاستثمارات لا تفضله الكثير من الدول، خوفًا أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من خلال المستثمر الأجنبي [1].

3- الشركات متعددة الجنسيات: تمثل هذه الشركات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، ويمكن تعريفها بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله

(1) أبوقحف، عبدالسلام، اقتصاديات الاستثمارالدولي، مرجع سابق، ص41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في دولتين او أكثر شركات دولية أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصوره فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطًا شاملًا [1].

ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر شكلَ تُملك المستثمر الأجنبي للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار أو للحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم، بشرط أن لا يمتلك الأجانب أسهمًا تخولهم حق إدارة المشروع، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بكونها قصيرة الأجل [2].

يوفر المستثمرون في الاستثمار الأجنبي غير المباشر عادةً رأس المال النقدي من خلال شراء حصص شركة بدون المشاركة في أدارتها، وتتم هذه المعاملات في أسواق الأوراق المالية بالنسبة للشركات المسجلة، على الرغم أن بعض تدفقات هذا الاستثمار تحدث أيضاً في الشركات غير المسجلة، وذلك لتوقع الحصول على مكاسب رأس المال المتحققة عند تسجيل مثل هذه الشركات في البورصة، كما تشير الدراسات إلى تطور هذا النوع من الاستثمارات، إلآ أنه يبقى عرضةً للتطورات نتيجة للأزمات المالية، وبذلك فالدول النامية لاتحبّذ هذا النوع من الاستثمارات بل تفضل الاستثمارات المباشرة، نظراً لمرونتها خلال الأزمات المالية [3].

---

(1) بول هيرست، وجراهام تومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبدالجبار، سلسلة عالم المعرفه، العدد 273، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادآب، الكويت ،2001 ص35.

(2) بيم، عصام الدين مصطفى، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذه في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 6.

(3) unctad, "world investment report 1997 " transnational corporations, market structure and competition policy, new york and Geneva, 1997 p 107 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

1 – التراخيص (الامتياز): هو اتفاق أو عقد تقوم الشركة متعددة الجنسيات من خلاله بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام او خاص) في الدولة المضيفة، باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مادي معين، وهذا النوع من الاستثمار يسمح للشركة أن تنقل إنتاجها من السوق المحلي إلى الأسواق العالمية [1].

وفي هذا النوع من الاستثمار يمكن الإشارة إلى بعض الحالات المرتبطة به وهي [2]:

الحالة الأولى: التراخيص بالضرورة أو الاضطرارية: توجد هذه الحالة في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية، والتي ترفض التصريح او السماح للشركات متعددة الجنسيات التملك بالكامل للمشروعات الاستثمارية؛ لذلك تضطر الشركات المعنية ببيع براءة الاختراع أو الترخيص للمستثمرين الوطنيين في الدول المضيفة.

الحالة الثانية: التراخيص بالاختيار: في هذه الحالة تفضل الشركات منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر للاستثمار، وغزو بعض الأسواق الدولية على الرغم من توافر فرص الاستثمار المباشر بإشكاله المختلفة في هذه الأسواق.

الحالة الثالثة: المزج بين التراخيص وعمليات التجميع الصناعية: في هذه الحالة قد تقوم الشركات متعددة الجنسيات، براءة الاختراع الخاصة، بإنتاج نوع من الصناعات، وتدخل في مشروع التجميع

(1) D.B.Zen off, international business management: text and cases, new york, the macmillan ,1971, p.77-95 .

(2) A.F. millman, licensing technology, managent decisions, vol. 21,no.3, 1983,pp,3-16 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذا النوع في الدولة المضيفة، وفي هذه الحالة تتلاشى الفروق بين الترخيص ومشروعات أو عمليات التجميع التي تُعتبر شكلًا أو وسيلةً بديلةً لغزو الأسواق الأجنبية.

2- اتفاقيات المشروعات العمليات تسليم المفتاح: هذا النوع من الاستثمار يتم بموجب عقد أو اتفاق يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، حيث يقوم الطرف الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسلميه إلى الطرف الثاني (الوطني)، وهذا النوع من الاستثمار يَلقى القبول عند الكثير من دول العالم الثالث كون الوجود الأجنبي يكون مؤقتًا، ولكن تقوم الدول المضيفة بتحمل تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات؛ أي جميع تكاليف المشروع، وتدفع اتعابًا للطرف الأجنبي [1].

3- عقود التصنيع وعقود الإدارة: عقود التصنيع هي عبارة عن إبرام اتفاقيات بين الشركة متعددة الجنسية وإحدى الشركات الوطنية المضيفة (عامة أو خاصة)، حيث يقوم الطرف الثاني (الوطني) نيابة عن المستثمر الأجنبي بتصنيع وإنتاج سلع معينة، وهذه الاتفاقيات تكون عادةً طويلة الأجل، ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته المختلفة [2].

أما عقود الإدارة فهي مجموعه من الترتيبات والإجراءات القانونية، يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدول المضيفة، مقابل عائد مادي معين أو المشاركة في الإدارة [3].

---

(1) R.D.Robinson ,international management, London ,holt rinhart, Winston, 1987, p 160 .

(2) v. terpstra, international marketin,op ,cit.1981,p.329.

(3) L.S. Walsh, international marketing, Plymouth ; m &E hand – books, ltd, 1983, p.77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- عقود / امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن: هذا النوع من الاستثمار هو عبارة عن اتفاقيه بين وحدتين إنتاجيتين بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعه معينه للطرف الأول (الأصيل) الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية، بمعنى أن يقوم الطرف الأول (المقاول الباطن) بتوريد المواد الخام إلى الطرف الثاني (الأصيل) [1].

5- الموزعون : هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات، وذلك بفرض إعادة البيع لحسابه الخاص، وقد تقوم الشركة المعنية أو المُصدّرة بمنح امتياز لموزع ما لخدمة سوق معين، بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد في سوق معين لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية سواء قام بالبيع لتجار الجملة أو البيع المباشر للمستهلك الأخير أو الصناعي في هذا السوق [2].

مما سبق يمكن استخلاص العوامل التي تكمن وراء انتشار أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر في بعض الدول النامية [3].

أ – القيود الجمركية (الملموسة وغير الملموسة) التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات.

ب – القيود المفروضة على الاستثمارات المباشرة؛ تجنبًا للآثار السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ج – القيود التي تفرضها الحكومة الأم للشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار المباشر خارج الدولة الأم، أو التوسع في النشاط التجاري مع بعض الدول.

---

(1) أبوقحف، عبدالسلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1988، ص 53.

(2) J.M.Livings tone, the international enterprise,op. cit ,1974, p 27. 2

(3) أبوقحف، عبدالسلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق ،ص 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي

لقد حظي الاستثمار الأجنبي باهتمام عدد كبير من الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا الاستثمار، حيث يُعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناولتها الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة، والتي تُعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى تطور النظام الاقتصادي وترتبط بصوره مباشره وغير مباشره بمتغيرات اقتصادية أخرى، وسنتناول في هذا المطلب أهم النظريات وهي على النحو الآتي:

أولا: نظرية عدم كمال السوق:

لقد تم صياغة هذه النظرية عام 1960 وكان من أهم روادها الاقتصادي الكندي (ستيفين هيمر) الذي حاول تفسير أسباب اتجاه الشركات للاستثمار في الخارج انطلاقاً من فكرة الأسواق غير كاملة، وتفترض هذه النظرية أن أسواق الدول النامية خالية من المنافسة، وهذه الأسواق تكلف الشركات الأجنبية تكاليف إضافية في الإنتاج، أكبر من الذي متفق عليه، أما إذا كانت تنوي الإقامة والتوطن في أسواق هذه الدول على الأقل فلا بد أن تتمتع مسبقًا بميزة خاصة تميزها عن الشركات المحلية، وهذه الميزة قابلة للانتقال الدولي [1].

وَفقًا لهذه النظرية فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعتمد على عدة عوامل وهي [2]:

1- تفُّوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجياً.

---

(1) ابوقحف، عبدالسلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2003، ص352.

(2) منور وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد2، الجزائر، 2005،ص108.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تقديم الدول المضيفة امتيازات وتسهيلات جمركيه وضريبة ومالية ممنوحة لجذب تلك الاستثمارات.

3- وُجِدَ اختلافات جوهريه بين منتجات الشركات الوطنية وبين الشركات متعددة الجنسيات.

4- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وَفرت الإنتاج بحجم كبير.

5- امتلاك الشركات متعددة الجنسيات للمهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية.

6- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة، مما تقف عائقًا أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية.

ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج:

إن من أهم رواد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي (ريمون فرنون) عام 1966، حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، كما ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي يُعتبر عملًا دفاعيًا يقصد به حماية أسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة، وتفسر التوطُّنات المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الأمريكية في الخارج بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة [1].

وَفقًا لهذه النظرية يمكن تفسير الاستثمار الأجنبي من خلال ثلاث مراحل هي [2]:

المرحل الأولى: قيام الشركة بإنتاج المنتج الجديد في البلد الأصلي (الأم) ويوجد طلب محلي على المنتج الجديد، ثم تقوم بتصديره إلى الخارج وهذه المرحلة مرحلة تجربة المنتج.

(1) عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004 ،ص235.

(2) unctad: transitional corporations in the word development, trends and prospects united nations, new york ,1988,p.76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثانية: زيادة الطلب على المنتج الجديد، مما يعطي فرصة كبيره لإنتاج المزيد من المُنتَج، وهذه مرحلة الاستثمار المباشر في الخارج.

المرحلة الثالثة: هذه المرحلة يتم فيها ظهور شركات منافسة تقوم بإنتاج نفس المُنتَج وبتكلفة أقل، وهذا يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الدول النامية؛ بحثاً عن الأسواق ولإنتاج المنتج هنالك، وأيضًا للمحافظة على الأسواق التي أوجدتها في المرحلة الأول ى.

ثالثاً :نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

تؤكد هذه النظرية على أنّ الاستثمار الأجنبي في الخارج يكون محصورًا ومحدودًا، إذا لم تقدم الدولة المضيفة امتيازات وحوافز تشجع المستثمر الأجنبي للاستثمار في تلك الدول، كما أن حصوله على بعض المزايا الخاصة أو الاحتكارية تمكنه من استخدام عدة وسائل في نفس الوقت من أجل اكتساح السوق ، وأيضاً هذه النظرية تفيد بأن الاستثمار الأجنبي يحقق أرباحًا أكبرَ من تلك التي يحققها في الداخل بسبب المزايا الاحتكارية التي يمتلكها[1].

رابعاً: النظرية الانتقائية:

تركز هذه النظرية على العوامل والدوافع التي تدعو الشركات إلى الاستثمار في الخارج (خارج موطنها الأصلي) وَوفقًا لهذه النظرية تقسم العوامل التي تدعو للاستثمار في الخارج إلى العوامل الآتية [2]:

(1) جميل، هايل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 32 ،1999، ص 10.

(2) رضا، عبدالسلام، محددات جذب الاستثمار المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق آسيا وأمريكيا اللاتينية مع تطبيق على مصر، 2006، ص 41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار وتشمل العوامل المرتبطة بتكلفة الإنتاج والتسويق والإدارة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى توفر المنافذ البرية والبحرية اللازمة لنقل الإنتاج إلى مختلف دول العالم.

2. المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة من حيث امتلاكها التكنولوجيا المتطورة، ورؤوس الأموال التي يمكنها من استخدامها في عمليات الإنتاج ونقلها إلى الخارج، كما تمتلك تلك الشركات الخبرات والكفاءات.

3. قيام الدول المضيفة بإعطاء الشركات المستثمرة حقوق البحث والتنقيب والإنتاج، مع إعفائها الكثير من الرسوم والضرائب لفترات طويلة، واستخدام تلك الشركات المزايا الاحتكارية الداخلية الممنوحة لها.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي

هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، بمعنى أن قرار الشركة المستثمرة يختلف من بلد إلى أخرى، فهناك بعض العوامل تتعلق بالدولة المضيفة وعوامل تتعلق بالشركة المستثمرة، ومن العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة [1]:

أولا: البيئة السياسية أو المناخ السياسي: حيث تُعتبر هذه البيئة من العوامل القادرة على توجيه الاستثمار إلى بلد دون آخر، ويتكون المناخ السياسي من: الاستقرار السياسي المحلي، وتتمثل في عدم وجود نزاعات محلية في البلد المضيف، وأيضاً المخاطر الإقليمية والمتمثلة في

(1) عطا الله، ماجد أحمد، إدارة الاستثمار، دار أسامه للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص101 -107.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار السياسي في الدول المجاورة، وكما أن المُناخ السياسي يشمل العلاقات الدولية، أي علاقة الدولة المضيفة مع باقي الدول، كلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملًا في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: العوامل الاقتصادية: هذا العامل يأتي بعد الاستقرار السياسي، حيث إنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار اقتصادي بدون وجود استقرار سياسي، وهناك عوامل اقتصاديه تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ومنها:

- حجم الناتج المحلي.
- معدل التضخم .
- القدرة التنافسية في الدول الصناعية.
- توفر المواد الخام والطبيعية والأجور متدنية والأيدي العاملة .
- الموقع الجغرافي(الموقع الجغرافي للدولة المضيفة مقارنة بالدول الأخرى)
- الانفتاح الاقتصادي (علاقة الدولة بالمنظمات الاقتصادية العالمية ومدى فعاليتها معها).
- الإجراءات البيروقراطية.

ثالثا: البيئة التشريعية والقانونية: هنالك العديد من القوانين والتشريعات التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشمل هذه القوانين قانون الضريبة وتشجيع الاستثمار، بمعنى أخرى إعفاء المستثمرين الأجانب من بعض الضرائب المفروضة عليهم أو قيام الدولة المضيفة بفرض نسبة قليلة من الضرائب على المستثمرين الأجانب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: البيئة الثقافية والاجتماعية والدينية: إن عادات وأذواق المستهلكين واتجاهات الحكومة وأفراد المجتمع تلعب دورًا بارزًا في جذب الاستثمارات الأجنبية أي بمعنى آخر قدرة أفراد الدولة المضيفة على ألاندماج وتقبل الاستثمارات الأجنبية، ويُعتبَر البلد محلًا للروابط الاجتماعية والثقافية، وقدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف، هي من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية.

كما تتوقف محددات الاستثمار الأجنبي أيضاً في أي دولة في العالم على مجموعه إضافية من الظروف والمحددات، وهي: [1]

1- الإمكانيات التكنولوجية للشركات المحلية مقابل تلك التكنولوجيا التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي.

2- مدى قوة أو ضعف الإنتاجية في الشركات المحلية قبل قدوم الاستثمار الأجنبي، حيث تستفيد الشركات المحلية ضعيفة الإنتاج من قدوم الاستثمار بشكل أكبر من الشركات ذات الإنتاجية المرتفعة.

3- وجود بنية أساسية قويه تساعد على استخدام التكنولوجيا الحديثة الناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، وتوفر العمالة الماهرة من زيادة الإنفاق على رأس المال البشري.

4- حجم السوق في الدول النامية، حيث إن معظم أسواقها تتسم بصغر حجمها، مقارنةً مع أسواق الدول المتقدمة، وهذا يقلل من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية.

---

(1)Busse. m. and groizard ,j. l. foreing direct investment, regulations and growth. policy research working paper 3882. Washington, d. c: world bank. 2006. p 165.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- مُناخ الاستثمار، حيث يتأثر تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل رئيسٍ بمناخ الاستثمار، والذي ينصرف إلى مجموعة من الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهذه الظروف والأوضاع تؤثر سلبًا وايجابيًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وعلى حركتها واتجاهاتها، ويمكن أن تكون من تلك الظروف الاستقرار السياسي وتوفر المواد الخام والأيدي العاملة وغيرها من العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية [1].

الاستثمار الأجنبي بين مؤيد ومعارض:

اختلفت ألآراء حول مدى أهمية الاستثمار الأجنبي وخاصة في الدول النامية، وذلك لاعتبارات اقتصادية وسياسية مما أدى ذلك إلى ظهور وجهتين نظر هما:

الأولى تُعارض الاستثمار الأجنبي؛ لأنها تعتبره أحدى وسائل النظام الرأسمالي؛ لاستنزاف ثروات الدول النامية واستغلالها من خلال شركات الاستثمار، وخاصة معظم تلك الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو القطاعات الخدمية والاستخراجية، وتبتعد عن القطاعات الصناعية التي تحتاجها تلك الدول والتي تستفيد منها.

أما وجهة النظر الثانية فتشجع وتؤيد الاستثمارات الأجنبية، والتي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعتبر أن هذه الاستثمارات لها آثار إيجابية على اقتصاد الدول النامية، وذلك لافتقارها لرأس المال المحلي والتكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية للاستثمار، وعدم قدرتها على الاستغلال والاستفادة من الموارد الطبيعية، كما يوجد هنالك داخل قوى داخل الدولة المضيفة

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، الكويت ،ص 28-29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشجع الاستثمارات الأجنبية وتمارس تلك القوى ضغوطاً على حكوماتها لمنح المزيد من المزايا للمستثمرين الأجانب.

أولا: التيار المعارض لوجود الاستثمار الأجنبي في الدول النامية: هذا التيار يرى أن الاستثمار الأجنبي يمثل إحدى صور الاستعمار الجديد، وهو استعمار من جانب اقتصادي وليس من خلال استخدام القوة العسكرية، وهذا النوع من الاستعمار يزيد من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، وهي آلية من آليات النظام الرأسمالي للسيطرة على مقدرات وثروات الدول النامية ونهبها واستغلالها، وهذا يؤدي إلى فقدان سيطرة الدول النامية على مواردها، وتعميق التخلف والتبعية بدلاً من التنمية [1].

ويدلل هذا التيار على صدق فرضيته من خلال بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكستاد)، التي تشير أن الاستثمارات الأجنبية التي تتم في الدول النامية تكون في القطاعات التي تحتاجها تلك الدول، ومعظم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية تذهب لتمويل برامج الخصخصة، وعمليات إعادة الهيكلة المالية والاقتصادية، حيث إن أغلب الاستثمارات الأجنبية تذهب إلى قطاع الخدمات ذي الربحية السريعة، وتستحوذ الدول المتقدمة على معظم الاستثمار الأجنبي الموجه إلى قطاعي الزراعة والصناعة [2].

ويعتبر هذا التيار أن عملية نقل التكنولوجيا من شركات الاستثمار الأجنبي إلى الشركات المحلية ليست عمليه منتظمة، ولا منتشرة على نطاق واسع، ويتحكم فيها مجموعه من العوامل، مثل: مستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة، ومستوى التطور المالي ومدى القدرات المؤسسية في

(1) فرانك، انداريه، تنمية التخلف، كتاب جدل الثاني، تحرير سمير أمين، 1994، ص 150.

(2) UNCTAD, FDI Policies FOR Development: national and International perspectives, united nations, Geneva, 2003, p.21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الدول، وهذا أدى إلى وجود فجوة تكنولوجية خلقتها الدول المتقدمة، كما ركزت الاستثمارات الأجنبية على قطاعات التصدير في الدول المضيفة، وهذا زاد من درجة التبعية؛ بسبب اعتماد الشركات المحلية على استيراد متطلبات التصدير والإنتاج من الدول المتقدمة [1].

مما سبق يمكن الاستنتاج بأنه من الصعب الاعتماد على الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا وتطويرها؛ فالاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى التوسع الكمي في النشاط الإنتاجي وزيادة النمو الاقتصادي، لكنه لا يؤدي إلى التطور الاقتصادي، بمعنى الإضافة إلى رأس المال البشري على شكل الإبداع والاختراع [2].

ثانياً: التيار المؤيد لوجود الاستثمار الأجنبي في الدول النامية:

هذا التيار يرى أن حركة الاستثمار الأجنبي هي عبارة عن تجسيد لمبدأ التقسيم الدولي للعمل والتخصص، حيث تتضافر العناصر النادرة في الدول النامية من تكنولوجيا ورأس المال مع العناصر المتوفرة فيها من عمال وموارد طبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم، وهذا يعني أن كلاً من الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي يستفيدان، كما يرى هذا التيار أن الاستثمارات الأجنبية التي تذهب إلى الدول النامية توفر العملات الأجنبية للدول المضيفة، ويمكنها من استيراد متطلبات التنمية، وهذا يؤدي إلى تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة، وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، من خلال

(1) عبدالغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية مرجع سابق ،2002،ص306.

(2) بول هيرست وجراهام تومون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فاتح عبدالجبار، سلسلة عالم المعرفة، العدد 273، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2001،ص132.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستعانة بالموارد والمدّخرات الأجنبية؛ من أجل سد العجز من المدّخرات المحلية التي تعاني منها[1].

يعتبر هذا التيار أن الاستثمار الأجنبي حل محل التجار كوسيلة لإجراء التبادل في السلع والخدمات على المستوى العالمي، ونتيجة ذلك أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل في الدول النامية؛ بسبب دورها الهام في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، خاصة في ظل تقلص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية، وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها [2].

تؤكد إحدى الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن هناك علاقة طردية ما، بين الاستثمار الأجنبي وبين درجة النمو في اقتصاديات الدول النامية وذلك تبعاً لما يطلق عليه "محددات رأس المال البشري"[3].

وقد بين تقرير الاستثمار العالمي بين ثلاث إستراتيجيات تتبعها شركات الاستثمار في الدول النامية: الأولى تقتصر على خدمة البلد النامي أي بمعنى آخر أن بعض الاستثمارات يكون الهدف منها خدمة الدولة المضيفة (النامية)، والثانية تعتمد على قدر بسيط من المدخلات المحلية أي أن بعض الاستثمارات تعتمد على جزء معين مدخلات الدولة المضيفة، والثالثة تتميز بقدر كبير من الاندماج في الاقتصاد المحلي باعتبار أن المنتجات التي تصنع في الدول النامية هي

---

(1) بيرغسمان، جويل، وزيا وفانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الإنجازات والمشكلات " مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 32، عدد 4، ديسمبر 1995 ،ص10.

(2) Bolmostrom, m.and.a.kokko (1996)"The impact of foreign investment on Host countries A review of The Empirical Evidence " policy research working paper, The world Bank, Washington, D.C ,December1996, pp 1-24.

(3) إدوارد، جراهام، العمل معاً " الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد3، يوليو، 2000، ص30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جزء من الهيكل الإنتاجي العالمي للشركات متعددة الجنسيات، وتمثل توفير قطع بأكملها من البلد النامي تدخل في التجمع النهائي الذي يتم في بلد آخر، كما أن السياسيات التي تتبعها الدول النامية تؤثر بقدر كبير على نوعية الإستراتيجية التي ستتبناها شركة الاستثمار الأجنبية في تلك الدول [1].

المطلب الرابع: مؤشرات الاستثمار الأجنبي

اعتمدت منظمة الأونكتاد في مجال قياس أداء الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية على مؤشرات رئيسة هي [2]:

أولاً: مؤشر إمكانات جذب الاستثمار: يستند هذا المؤشر إلى مجموعه من المؤشرات الفرعية لقياس إمكانات اقتصاد الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية، والمؤشرات الفرعية تشمل المؤشرات الآتية: (متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجماليّ السكان، التصنيف السيادي للدولة، نسبة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم، ونسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم.

ثانياً: مؤشر بيئة أداء الأعمال: إن من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصوره إيجابية تبسيط الإجراءات، وتحسين آليات إنفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين، كما تؤثر

---

(1) UNCTAD."world investment report: overview " New York, 1994. P.P115.

(2) UNCTAD, FDI Policies For Development: National and International Perspectives, United Nations, Geneva, 2003, P23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال الخُطوات التشريعية والقانونية، وعدد الأيام التي يتم فيها إنجاز معاملات المستثمرين.

ثالثاً: مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي: هذا المؤشر يتم قياسه من خلال مؤشرين فرعين هما [1]:أ- نسبة الاستثمار الأجنبي إلى تكوين رأس المال الثابت.

ب- نسبة الرصيد المتراكم من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: مؤشر الأداء: هذا المؤشر يقيس مدى نجاح اقتصاد الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية، وأيضاً لقياس أداء البلد -حصة البلد من الاستثمار الأجنبي إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم - ويتمّ أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات؛ للحد من تأثير العوامل الموسمية، ووَفْقاً لهذا المؤشر فقد قسمت منظمة الاونكتاد الدول إلى أربع مجموعات هي: (مجموعة الدول ذات أداء منخفض وإمكانات منخفضة، مجموعة دول ذات أداء مرتفع وإمكانات منخفضة، مجموعة الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة، مجموعة الدول ذات الأداء المرتفع والإمكانات المرتفعة) [2].

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ عام 1999 في محاولة لقياس أداء الاقتصاديات العربية، وذلك من خلال بناء مؤشر مُركَّب يقيس درجة تراجع أو تحسين مُناخ الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، وقد اشتمل المؤشرُ المرُكَّبُ على ثلاث مجموعات هي

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3 الكويت، 2004، ص18 انظر أيضاً: عبدالقادر، علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، الكويت، يوليو 2004، ص 4-6.

(2) unctad ,fdi policies for development: national and international perspectives, united nations, Geneva, 2003,p2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(المعـاملات الخارجيـة، الـسياسات النقديـة، والـسياسات الماليـة) والتـي تقـيس المؤشـرات الفرعيـة الآتية[1]:

1- مؤشر معدل التضخم: يُستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

2- مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

3- مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي.

ويمكن تعريف المؤشر حسابياً بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية، متوسط مؤشر السياسة المالية).

خامساً: مؤشر أسواق الأوراق المالية: إن نشاط أسواق الأوراق المالية يمكن أن يجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال الوسيلتين الآتيتين [2].

1- استثمارات جديدة تحفزها التوقعات الجيدة بالنسبة للأداء الاقتصادي المستند على الارتفاع في أسعار الأسهم بشكل غير مباشر.

2- مزيد من الاستثمارات القائمة على توظيف الأسهم بشكل مباشر في الأسواق المالية[2].

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد3، الكويت،2004، ص 12-14. ،انظر أيضاً: عبدالقادر، مرجع سابق.

(2) عبدالقادر، علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 3، الكويت، ص4-5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياسية ومؤشراتها

مقدمة

حظيت التنمية السياسية باهتمام الباحثين في الستينات من القرن الماضي، وبذات إرهاصاتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أوائل الخمسينات، حيث يقترن مفهوم التنمية السياسية بمفهوم التنمية الشاملة للمجتمع، وذلك من خلال التخطيط والتعبئة الاجتماعية، ورفع مستوى معيشة الأفراد لتطوير المجتمع، كما تسعى التنمية السياسية إلى تفعيل المشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية، وتكفل المساواة بين أبناء الدولة جميعاً، وتضمن لهم ممارسة كل حقوقهم المدنية والسياسية.

تعتبر التنمية السياسية أحد عناصر أو مكونات الفعل التنموي، أو إحدى الفعاليات التنموية الفرعية المختصة بتنمية النسق السياسي في المجتمعات المتخلفة، والتي من بينها البلدان النامية، والتنمية في حقيقة جوهرها عملية تخطيط، والتخطيط بدوره إرادةٌ سياسية تنبع من مفهوم الاختيار من جانب والفاعلية النظامية من جانب آخر، ووفقاً لذلك فالتنمية السياسية يمكن وصفها بأنها تمثل الجانب السياسي للمشكلة الإنمائية على أساس أن المشكلة الإنمائية هي في جوهرها خلق لإرادة التعامل السياسي.

ويعتبر حقل التنمية السياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة، خاصة ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منها، وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الغربية، والدول التي وقعت تحت هذه السيطرة أطلقت عليها تسميات مثل (دول العالم الثالث، الدول النامية، الدول المتخلفة، ودول الجنوب) وكانت هذه الدول وأوضاعها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومشاكلها في مجال وموضوع دراسات التنمية، والتي تركزت اهتماماتها بصوره عامه حول مواضيع النمو والتحديث والتقدم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية السياسية

تبرز أهمية التنمية في تعدد أبعادها ومستوياتها، وتشابكها مع العديد من المفاهيم الأخرى، مثل: التخطيط والإنتاج والتقدم والتطور، وقد برز مفهوم التنمية (Development) بصوره أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك للإشارة إلى رغبة الدول المستقلَّة في تحسين أوضاعها، كما أن فكرة التنمية هي أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزءًا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، ولم يستعمل مفهوم التنمية منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني (آدم سميث) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، وعندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization أو التصنيع Industrialization. [1]

مفهوم التنمية

يتصف مفهوم التنمية بالتغير والتنازع، أو الاختلاف الفكري والعملي، الأمر الذي أدى إلى ظهور آراء عديدة ومفاهيم مختلفة لمصطلح (التنمية)، وكل ما يتصل به من جوانب وعوامل ومشكلات وتفاعلات [2]، يختلف مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية حيث

(1) عارف، نصر، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ودراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، الرياض، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1994، ص64

(2) العواملة، نائل، إدارة التنمية، دار زهران، الأردن، 2009، ص 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشتق لفظ (التنمية في اللغة العربية من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار، أما لفظ " النمو " من نما فيعني الزيادة، ومنه ينمو نمواً) [1].

ولفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، أي أنه يحدث علية زيادة. وهذه الدلالات لمفهوم التنمية لا يعد مطابقاً للمفهوم الإنجليزي الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، وذلك ليس وفقاً لرؤية الدولة وثقافة مواطنيها ومصالحها الوطنية، بل وفقاً لرؤية المخطط الاقتصادي الخارجي غالبًا.

والتنمية هي عملية محددة الغايات والأهداف، تسير في اتجاه خطي للتعبير عن احتياجات المجتمع وتزايدها، وأيضاً هي عملية مجتمعه تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع بهدف إيجاد تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاجتماعي ولاقتصادي. كما هي إدارة تهدف إلى تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والانتقال بالمجتمعات إلى مستوى أفضل من المستوى الذي هم يعيشونه وإلى نمط متقدم كماً ونوعاً، وتعد حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات [2].

(1) المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1973 م، ط2، ج 2، ص956.

(2) وديع، عدنان، مفهوم التنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 1 ،يناير 2002 ص 8-13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرق بين مفهوم التنمية والمفاهيم المشابه لها:

إن كثير من الأكاديميين والباحثين يخلطون بين مفهوم التنمية وبين مجموعه من المصطلحات المشابهة له سواء من حيثُ المعنى اللغوي والمدلول، على الرغم من تعدد المصطلحات ذات الصلة بالتنمية فقد استعملها بعض الكتاب بنفس المعنى، في حين ميز آخرون بينها، ومن بين المصطلحات الشائعة المشابهة لمفهوم التنمية هي:

أولا: التطور

إن مفهوم التطور يتضمن وصفاً لحالة الانتقال من وضع لآخر وفقاً لتسلسل مرحلي وزمني، ويفترض أن كلّ المجتمعات تمر خلال مراحل محددة وثابتة [1].

ثانياً: التقدم:

يعرف التقدم بأنه التحول من حاله إلى حالة أفضل، وانتقال المجتمع البشري من مستوى إلى مستوى أرقى، من حيث المقدرة الإنتاجية (التقدم الاقتصادي) والسيطرة على الطبيعة (التقدم العلمي والتكنولوجي) والثقافة والعلاقات الإنسانية (التقدم الاجتماعي)[2].

كما أن مفهوم التقدم لدى معظم علماء السوسيولوجيا يقوم أساساً على أن التقدم يعادل التصنيع، وأن تحقيق التقدم التكنولوجي يؤدي إلى تحسين الرخاء المادي[3].

---

(1) العواملة، نائل، إدارة التنمية، مرجع سابق، ص34.

(2) هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2001 ،ص242.

(3) شلبى، ثروت، تنمية اجتماعية ، جامعة بنها، القاهرة، 1999 ،ص26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: التنشئة السياسية:

إن التنشئة السياسية هي عبارة عن عملية تطوير دائم ومستمر للتنشئة السياسية، ويقصد بها النشاط السياسي الذي يهتم بصنع المواطن الناضج أو الواعي سياسياً، وهي جزء من العملية التثقيفية السياسية التي تقوم بتشكيل الاتجاهات السياسية للمواطنين أو الجماهير، حيث إن نقطة البدء في هذه العملية هي المواطن منذ طفولته [1].

رابعاً: النمو:

اقترن مفهوم النمو بالكتابات التي تتحدث عن النموذج الليبرالي الغربي، وعادةً ما يتم الإشارة إلى النمو كمؤثر عند الحديث عن تقييم الأداء الاقتصادي، وقد يتفق هذا المفهوم مع تطور المجتمعات الغربية التي تزامن تطور بنيانها الاجتماعي والسياسي مع نمو نظامها الاقتصادي [2].

وقد ارتبط هذا التطور بظهور نظرية مراحل النمو (والت روستو) Walt Rostow الذي يعتقد أن عمليات النمو الاقتصادي في العالم المتقدم قد مرت بخمس مراحل، هي (المرحلة التقليدية، مرحلة الاستعداد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الجماهيري)، والنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أو أنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، كما أن مفهوم النمو يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون

(1) ريتشارد دواسن وآخرون، التنشئة السياسية، دراسة تحليليه، ترجمة مصطفى عبدالله ومحمد زاهي، منشور جامعة قاريونس، بنغازي، 1990، ص12.

(2) بدوي، ثروت، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات، ولا يرتبط بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية [1].

خامساً: التحديث:

يقصد بالتحديث هو مواكبة التطورات والمستجدات ومراعاة الظروف والأشياء والمسلكيات والمعايير السائدة في مجال من المجالات في فترة زمنية معينة، وأيضاً هي جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية، مثل: التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية[2].

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن التنمية هي عملية إحداث مجموعه من التغييرات المخططة التي تستهدف إكساب المجتمع القدرة على النمو الذاتي، بشكل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات عن طريق الاستثمار الأفضل لموارد المجتمع دون إغفال مشاركة المجتمع للدولة، وأيضاً تحقيق هدف ذلك الاستثمار وحسن توزيع عوائده، كما أن عملية التنمية تتضمن تغير الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويصبح فيما بعد هذا التغيير نمطاً طبيعياً، وأن يكون هناك مجتمع قوي يتم من خلاله اجتياز مشاكل وعقبات هذه العملية؛ لدفعها إلى الأمام باستمرار.

(1) المنشاط، عبدالمنعم، التنمية السياسية في العالم الثالث، مؤسسة العين للإعلام، الإمارات، 1988، ص45.

(2) بدرالدين، غسان، جدلية التنمية والتخلف، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، بيروت،2000، ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف التنمية:

يتلخص الهدف العام للتنمية بتحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة، ويشمل الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية أهمها [1] :

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة، بحيث تخفف من معدلات البطالة والتضخم، أو تقضي عليها إذا كان ذلك ممكن.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية وفقاً للمعايير المقبولة في المجتمع.
3. توفير أساليب العيش الكريم بكل أبعاده وظروفه، وهذا يشمل عدالة في توزيع السلع والخدمات وتوفيرها، وتامين فرص عمل لكافة أفراد المجتمع.
4. التخلص من كافة مظاهر الفقر العام والتخلُّف.
5. تعزيز القدرات العامة للمجتمع؛ ليتمكن من التعامل مع البيئة المحيطة له محلياً وخارجياً ومواكبة التطور المستمر.
6. تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام دون تجاهل النفع الخاص.

(1) العوملة، نائل، إدارة التنمية، مرجع سابق ص 37-39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراحل الفكر التنموي: يمر الفكر التنموي بثلاثة مراحل زمنيه مختلفة:

المرحلة الأولى من 1950-1980:

إن أهم ما يميز هذه المرحلة اقتران مفهوم التنمية بالاقتصاد والتركيز على المؤشرات الاقتصادية، لكن الفكر التنموي انتقل من الجانب الاقتصادي إلى الجانب السياسي في الدول النامية كونها حصلت على استقلالها، وتوجيه هذه الدول نحو الديمقراطية وإحداث تغيير اجتماعي بهدف إلحاقها بالدول المتقدمة، ثم انتقل مفهوم التنمية في هذه المرحلة إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية [1]، وأيضاً في هذه المرحلة تم التركيز على ان التنمية لن تتحقق الآ بأحداث تغيرات هيكلية في جميع جوانب الحياة [2].

المرحلة الثانية من 1980-2000:

تتميز هذه المرحلة بإضافة مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة، والهدف منها دعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته، وتحسين أوضاعة في المجتمع؛ ليصبح قادراً على تحقيق التنمية وهدفها، مع التركيز على أبعادها الثلاثة (الصحة، التعليم، والدخل كشرط أساسي لتحقيق

(1) عجميه، محمد، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها سياستها، مطبعة دار الجامعة، مصر، 1998، ص 25.

(2) عيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشرق، مصر، 2002، ص 13-17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية) [1]، وأيضاً تهدف إلى مراعاة حقوق الأجيال القادمة في إشباع حاجاتها، كما تركز هذه المرحلة على أن التنمية الاقتصادية لن تتحقق دون أن يسبقها تنمية بشرية [2].

المرحلة الثالثة ما بعد عام 2000:

في هذه المرحلة ظهر مفهوم العولمة الذي فرض على الفكر التنموي إستراتيجيات ومفاهيم جديدة تناولت التنمية من زوايا متنوعة، ويوجد هناك اتفاق عام حول الحاجة إلى إعادة التفكير في إستراتيجيات التنمية، وإعادة النظر في الدور الإستراتيجي للدولة؛ للعمل على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي والاهتمام برأس المال البشري وتطويره وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية العملاقة [3].

ووفقاً لذلك تغيرت مؤشرات التنمية من مؤشرات نقدية ومالية، إلى مؤشرات الكرامة الإنسانية والحريات السياسية،كما زادت المطالبة بتحقيق المزيد من المشاركة السياسية للأفراد وحرية التعبير عن الرأي ومزيد من المعرفة، وهو ما تم التعبير عنه بمصطلح التنمية الإنسانية[4].

من خلال ما تقدم يلاحظ أن المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ارتبطت بتطور الدولة وتطور المنظمات الدولية في تركيزها على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للحاجات الإنسانية المختلفة، ونقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

---

(1) بانوري، طارق وآخرون، التنمية البشرية المستدامة، من المفهوم النظري إلى التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) 1996، ص21.

(2) توماس، باترسون، التغير والتنمية في القرن العشرين، ترجمة: عزة الخميس، المشروع القومي للترجمة، العدد803، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص237.

(3) كيكسو، وداد احمد، العولمة و التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان ،2002،ص 33.

(4) شفيق، ميز، تنمية إنسانية أم عولمه، دار الطليعة، بيروت ،2004 ،ص65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم التنمية السياسية:

إن التنمية السياسية تعتبر من المفاهيم حديثة النشاة، وظهر هذا المفهوم خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وهو فرع من فروع علم السياسية، والذي يهتم بالعلاقة ما بين النظام السياسي القائم والمجتمع، كما أن هذا المفهوم شديدة الغموض، وذلك لتواجد خلط كبير بين مفهوم التنمية السياسية وبين مفاهيم مشابه لها، مثل: الانتقال السياسي، والإصلاح السياسي، وغيرها من المفاهيم الأخرى ذات الصلة.

حيث أدى دخول المجتمعات الجديدة والمتخلفة ميدان علم السياسية إلى محاولات لصياغة مفهوم التنمية السياسية وعملياتها، كما هدفت معظم الدراسات التي أجريت على عملية التنمية السياسية إلى معرفة كيفية إتمام عملية تطوير النظم السياسية في دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث وتم التركيز على هذه الدول؛ لعدم توفر مظاهر التطور السياسي فيها وتعتبر حقل مناسب لفهم الخبرات السياسية والتجارب السياسية.

ظهر هناك تعريفات عديدة لمفهوم التنمية السياسية وذلك على النحو التالي:

التنمية السياسية هي عبارة عن عملية سياسيه تنطوي بشكل رئيس على ست أزمات، وهي: (الهوية، التغلغل، المساهمة، الاندماج، المشروعية، التوزيع) ويجب حل تلك الأزمات؛ لكي تصبح هناك دول قائمة على أساس الأمة، والتنمية السياسية– أيضاً– قائمه على النمو والتغيير داخل النظم السياسية وذلك لجعل تلك النظم قادرة على الاستجابة للمطالب الداخلية والخارجية[1].

(1) الجاسور، ناظم عبدالواحد، موسوعة علم السياسية، مركز الدراسات الدولية، الطبعة الأولى، الأردن، دار مجدلادي ،2004، ص137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرف جابرييل الموند (Gabriel Almond) التنمية السياسية بأنها عملية التمييز والتخصص بشكل أكثر وضوحاً بين مؤسسات النظام السياسي وزيادة المعرفة والوعي بالثقافة السياسية، كما بين بأن عملية التمييز والتخصص تتم من خلال الوظائف التي تقوم بها تلك المؤسسات، وأيضاً من خلال العمليات والتفاعلات التي تحدث داخل الأنظمة الفرعية لتلك النظم.

بينما عبدالحليم الزيات عرف التنمية السياسية: بأنها عبارة عن عملية تاريخيه متعددة الزوايا والأبعاد، تهدف إلى تطوير وإيجاد نظام سياسي حديث، يتلاءم مع متطلبات المجتمع الداخلية والخارجية، والاستجابة لفعاليات التعبئة الاجتماعية الجديدة، وهذا النظام يستمد أفكاره من أيدلوجية متقدمة[1].

أما هنتجتون (Huntington) فيرى أن التنمية السياسية يجب أن يتوفر فيها ثلاثة جوانب أساسية وهي[2]:

1- أن يتم تداول وممارسة السلطة بين المجتمع وفق دستور محدد أو على أساس قانون.

2- يجب أن تكون هناك تنوع وتمييز وتخصص بين وظائف الأبنية السياسية داخل النظام السياسي.

3- تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة السياسية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مشاركتهم في ذلك من خلال وسائل وآليات المشاركة.

---

(1) الزيات، عبدالحليم، التنمية السياسية "الأبعاد والمنهجية" الجزء الأول، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص11.

(2)S. P. Huntington " the Goal of development " in Myron Weiner and s. p. Huntington – 2 understanding political development, harper Collins, 1987, p242

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عناصر التنمية السياسية: يوجد للتنمية السياسية عناصر رئيسيه يجب أن تتوفر فيها هي [1]:

1. أن يكون هناك نظام سياسي فاعل ويتمتع بالشرعية.
2. أن يكون لدى المجتمع السياسي الذي يمثل العنصر الفاعل في النظام السياسي إرادة تنموية.
3. أن تتمتع مؤسسات النظام السياسي بالاستقرار، ومبنية على أساس الحرية والديمقراطية والشفافية والمساواة والتعددية السياسية.
4. يجب حل الأزمات التي يمكن أن تواجه عملية التنمية السياسية، ومن تلك الأزمات (أزمة المشروعية، الهوية، المشاركة، التغلغل، الاندماج والتوزيع).
5. يجب أن يكون في النظام السياسي تغيير مستمر، متوازن ومخطط له ضمن أسس محددة.

مناهج التنمية السياسية :

يرى جابرييل الموند (Gabriel Almond) أن دراسة التنمية السياسية تتم من خلال المناهج التالية [2]:

1- المنهج الاقتصادي: يعتبر أن التنمية السياسية هي جزء من التنمية الاقتصادية التي تلبي حاجات أفراد المجتمع التنموي لذلك لابد من معالجتها على هذا الأساس.

---

(1) الشريفي، نداء صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية، دار جهينة، عمان، 2007 ص101.

(2) جابرييل، الموند، ج بنجهام بأول الابن، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة احمد عناني، القاهرة، دار الطباعة القومية، 1980، ص107.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المنهج القانوني: ينظر إلى التنمية السياسية من الناحية القانونية، حيث يجب أن يكون هناك دستور يتضمن تحديد نظام الحكم وسلطاته الثلاثة وتنظيمها.

3- منهج النظام الاجتماعي: يعتبر أن أحد جوانب النظام الاجتماعي جانب التنمية السياسية التي يتم معالجتها من اجل مشاركة الأفراد في الحياة السياسية وتوحيد الأمة.

4- منهج الثقافة السياسية: ينظر إلى التنمية السياسية على أنها الطريق أو السبيل إلى الثقافة السياسية المتطورة التي تحترم وتعزز القيم الديمقراطية.

5- المنهج الإداري: يرى أن التنمية السياسية تدل على كفاءة ونشاط وقدرة النظام الإداري وفعاليته في تنفيذ وظائفه المختلفة.

بينما (ألوسيان باي) اعتبر أن دراسة التنمية السياسية تتم من خلال المناهج السابقة بالإضافة إلى تغيير واستقرار النظام السياسي ولكن بشكل منتظم، وإيجاد الديمقراطية، وأن يكون النظام لديه القدرة والقوة في تخصيص وتعبئة الموارد، ولدية القدرة على التحديث السياسي، وأيضاً المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون وأتاحت الفرص للمشاركة في صنع القرار السياسي، وقدرة النظام على الاستجابة لمطالب المجتمع الداخلي والخارجي والتكيف معها، وتحويل المدخلات إلى مخرجات يستفيد منها المجتمع وتلبية احتياجاتهم [1].

(1) Lucian w. pye, communications and political development, Princeton university press, 1963 pp.250-260.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يوجد للتنمية السياسية بعدين هما [1]:

البعد الأول: فتح مجال للمواطنين (أفراد المجتمع) للمشاركة بشكل فاعل في توجيه وإدارة السياسية العامة.

البعد الثاني: قيام الدولة بتكثيف جهودها وقدرتها وفعاليتها في توجيه العمل الإنساني ضمن حدودها.

تهدف التنمية السياسية بشكل أساسي إلى إيجاد نظام سياسي متطور يتماشى مع التطور الذي يحدث في العالم؛ وذلك ليصبح نظاماً سياسياً حديثاً ومتطوراً، ويتحول هذا النظام إلى نظام ديمقراطي بدلاً من نظام استبدادي أو شمولي، كما تهدف التنمية إلى زيادة المشاركة في العملية السياسية بوساطة قنوات ووسائل المشاركة [2].

من خلال ما تقدم يمكن تعريف مفهوم التنمية السياسية بأنه عملية تتضمن إيجاد نظام سياسي فاعل وشرعي، قادر على تحفيز وتهيئة مجتمع سياسي لديه إراد تنموية، يسعى كل من المجتمع والنظام السياسي معاً من أجل المحافظة على مؤسسات النظام السياسي التي تقوم أساساً على الحرية والمساواة والديمقراطية والتعددية السياسية والشفافية.

---

(1) السيد، مصطفى كامل، الشروط السياسية للتنميه (الشفافيه، المساواه، الحكم الرشيد) في مصطفى كامل السيد (محرر) الفساد والتنمية، جامعة القاهره، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999م، ص7-9.

(2) شراب، ناجي، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا ،ط2، غزه، مكتبة دار المنارة، 2001 ،ص 641.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية

لقد صنف الكتاب والأكاديميون نظريات التنمية السياسية إلى ثلاث نظريات رئيسة، والتي تعتبر مرجعية ومنطلق لدراسة التنمية السياسية، وهذه النظريات هي:

نظرية التحديث ومناهجها المتنوعة ومداخلها التي تنطلق من أفكار علماء الاجتماع وعلماء الرأسماليين، والنظرية الماركسية المبنية على أفكار ماركس ولينين وتطبيقاتها في الدول الاشتراكية سابقا، ونظرية التبعية التي تم التنظير لها من قبل المفكرين في العالم الثالث، وهذا جاء ردًا على فشل نظريات ومشاريع التنمية في دول العالم الثالث، وخاصة مفكري أمريكا الجنوبية[1].

علماً إن المفكر ريتشارد هيجوت قد صنف نظريات التنمية السياسية إلى نظريتين رئيستين هما: النظرية الراديكالية التي يعتبرها أنها تضم نظريات التبعية والماركسية الجديدة، ونظرية التحديث الغربية [2].

كما صنفها نصر محمد عارف على أنها نظريات أوربية للتنمية السياسية، وهي تمثل النموذج الليبرالي السياسي الغربي أو (النظريات السلوكية) ونظرية التبعية أو (الماركسية الجديدة) واعتبر هذه النظرية لا تخرج في مقولاتها عن أفكار (لينين) والنموذج الاشتراكي المبنيّ على التجارب الاشتراكية[3].

---

(1) شراب، ناجي صادق، التنمية السياسية، مرجع سابق،64-85-91. أيضاً انظر غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص 71-72.

(2) هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص 15.

(3) عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992، ص 64-65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسنعرض أهم النظريات التي شكلت أساس التنظير في هذا المجال وكذلك أهم الأسس والمنطلقات التي تقوم عليها تلك النظريات:

أولاً: نظرية التحديث:

بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بدراسة أوضاع الدول المستقلة حديثاً كونها كانت تعيش في حالة من التخلف، حيث أن علماء السياسة والاجتماع الغربيين اعتبروا ان المجتمع الصناعي الغربي المتقدم يشكل نموذجاً مثالياً؛ لكي تسير الدول النامية على خطاه في التنمية والتحديث، وعملية التحديث هي الانتقال نحو الأنماط والنظم السياسية والاجتماعية التي تطورت في الدول الغربية المتقدمة ثم انتقلت هذه الأنماط إلى باقي قارات العالم، وتؤثر عملية التحديث على جوانب الحياة المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [1].

انبثقت هذه النظرية بشكل رئيس من نظرية التطور، والتي تركز على كيفية تحول المجتمعات غير الصناعية إلى مجتمعات صناعية، التي تحدد خصائص كلا الحالتين، وعلى أن يتم التحديث في اتجاه واحد لابد أن يسير من غير الصناعي إلى الصناعي[2].

حيث إن نظرية التطور اهتمت بدراسة المجتمع وعوامل تطوره وتغييره، وتعتبر المرجع الأساسي لنظريات التنمية السياسية، وهذه النظرية ترى أن التطور والنمو الاجتماعي يسير في خط صاعد واحد وبمراحل متتالية، وعلى المجتمع أن يمر بها كلها [3].

(1) هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، مرجع سابق، ص44.
(2) غانم، السيد عبدالمطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981 ص 16
(3) عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 163، 169، 170.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصنف (الكوت بارسونز) المجتمعات ومدى انتقالها من التخلف إلى التقدم بناءً على متغيرات النمط التي تعتبر وسيله يتم من خلالها تمييز الأفعال الناتجة عن هذه المتغيرات، واعتبر ان التخلص من سمات المجتمع المتخلف، وتبني مستويات ثقافيه مبنية على خصائص المجتمع المتقدم هي الطريق الأفضل إلى التنمية[1].

وهذه المتغيرات عند (بارسونز) تعتبر مؤشرات بنائية للنظام الاجتماعي من حيث الدور المتوقع القيام به من خلال الفرد الفاعل، وفيما بعد تصبح المتغيرات محددات للسلوك الاجتماعي[2].

إن نظرية التحديث والجانب المتعلق بقضايا التنمية السياسية شهدت تغيرات وتطورات في مداخل التحليل المتعلقة في دراسات العلوم السياسية والتنموية، حيث صنف العالم (ربورت باكنهام) تطور علم السياسية إلى ثلاثة مراحل هي: (السياسية السلوكية، السياسية في مرحلة ما بعد السلوكية، السياسية القانونية الشكلية) وعلى هذا الأساس اعتبر (ريتشارد هيجوت) أن التراث السياسي المهتم بالتنمية السياسية وخاصة الذي ظهر في أمريكا الشمالية شهد ثلاث مراحل وهي على النحو الآتي [3]:

---

(1) Talcott parsons, the present status. of " structural – functional " theory in sociology " systems and the evolution of action theory new york: the free press, 1975, p 252

(2) غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط 1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص 86-88.

(3) هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص43. انظر أيضاً: عارف، نصر محمد، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي – النظرية- المنهج، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 204-206.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الأولى 1954 – 1964:

لقد هيمنت على هذه المرحلة أعمال لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية، حيث عكست نظرة تفاؤل حققتها الحياة الديمقراطية الليبرالية الغربية، وخاصة تلك التأثيرات التي أحدثتها الأيدلوجية الليبرالية الأمريكية، حيث إن الدراسات التي أجريت في هذه المرحلة ركزت على المتغيرات القانونية والمؤسسية، وان عملية التطوير التي حدثت على نظرية التحديث في هذه المرحلة تعتبر وسيله لتسهيل إرساء الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة، ومرحلة النزعة القانونية ركزت على أهمية دور الدول ومؤسساتها، واقتصرت الدراسة على الجانب الرسمي والمؤسسات الرسمية الموجودة في الدول الأوروبية، وتحليل المحددات القانونية لمؤسساتها والبناء القانوني للدول.

المرحلة الثانية 1965-1971:

هذه المرحلة ركزت على النظام والعوامل المؤثرة على نشاطه وقدراته وعلى بيئته ومدخلاتها، كما سادت فيها المدرسة السلوكية، وأن التفاؤل الذي ساد في المرحلة الأولى حول عملية التنمية تراجع حيث فشلت الدول حديثة الاستقلال في تحقيق التنمية المرجوة والتحديث، وهذا أدى إلى ثبوت عدم صحة أن الانتقال من حياة تقليدية إلى الحداثة هي مسالة تقنية، وعلى أثر ذلك تم نقد التطور الخطي الصاعد لعملية التحديث.

يرى هنتجتون(HUNTINGTON) أن عملية التنمية السياسية بوصفها عملية نمو في كافة المؤسسات لابد أن تمر بعدة مراحل وهي: المشاركة السياسية، ترشيد السلطة والتمايز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتخصص الوظيفي [1].ومثلت وجهة نظر (هنتجتون) هذه بداية التركيز على النظام السياسي في دراسات التنمية السياسية بدلاً من التركيز على الديمقراطية في تلك الدراسات.

ووفقاً لما تقدم فان دراسات التنمية في هذه المرحلة تَعْتبر أن عملية التحديث والانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يَحْدثُ عنها أزمات ومشكلات تنموية بحاجة إلى التغلب عليها، حيث إن التنمية السياسية يجسدها النظام السياسي وقدرته على التكيف والتعامل مع مشكلات التنمية السياسية ومن تلك المشكلات على سبيل المثال: (الشرعية، المشاركة السياسية، الهوية، والتخلف والتوزيع) كما يعتبر (هنتجتون) أن الاهتمام بقدرات النظام السياسية نوع من الدفاع عن النظام والنخب الحاكمة، وأهميته في الحفاظ على النظام واستمراريته حيث إن استقرار النظام غاية للوصول إلى مجتمع حديث.

المرحلة الثالثة 1971 وما بعد وتسمى هذه المرحلة ما بعد السلوكية:

جاءت هذه المرحلة كاستجابة للنقد الموجه لنظرية التحديث بشكل عام وإلى نظرية التنمية السياسية بشكل خاص، وذلك بسبب الإيديولوجية التي انطلقت منها الرؤية الغربية الرأسمالية، وعدم قدرتها على حل مشكلات التنمية التي تواجها دول العالم الثالث وفشلها في التوزيع غير المتكافئ للثروة بين من يملكون ومن لا يملكون، هذا يعني أن النظرية لم تتمكن من تفسير فجوة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة وبين دول العالم الثالث، ولم تكن لديها القدرة على التعامل مع هذه المشكلات بصورة فعالة.

(1) Huntington's (1991/1992), how countries democratize, political science quarterla,vol.106,no. 4,pp.579-616.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المرحلة ركزت على أهمية إعادة التفكير حول مفاهيم التنمية وتداعياتها، حيث إن معظم الأدبيات مُنحازة للتجربة الأوروبية وتتمركز حولها، ومن بعدها دار الجدل حول الظروف التي تمر بها عملية التنمية في دول العالم الثالث، علماً بأن تلك الظروف مختلفة بصوره أساسيه عن الظروف التي مرت بها الدول الصناعية المتقدمة[1].

التنمية السياسية في نظرية التحديث:

ركزت نظرية التحديث على معرفة خصائص المجتمعات المتقدمة التي تتميز بها عن خصائص المجتمعات المتخلفة، وأيضاً على المراحل التي تمر بها المجتمعات نحو التقدم والتطور والعوامل والقوى التي تدفع عملية التنمية إلى الأمام، وهذه النظرية اعتبرت أن التحديث وعملية التنمية تمر بمراحل متتالية وباتجاه واحد صاعد، ويجب على جميع المجتمعات البشرية أن تسير في هذا الاتجاه التي سارت به الدول الغربية المتقدمة[2].

تعتبر دول العالم الثالث من وجهة نظر هذه النظرية مجتمعات تقليديه تفتقر إلى الأبنية والمؤسسات الحديثة والمتطورة القادرة على أداء واجباتها بكل رشد وعقلانيه، كما تتصف بعدم فاعلية وكفاءة تلك المؤسسات والبنى، والتي تم وصفها بأنها مؤسسات تقليديه ومتخلفة لا تتلاءم مع شروط ومتطلبات عملية الحداثة [3].

ويعتقد (جابرييل الموند) أن أفضل وسليه للتخلص من الأبنية القديمة والقيم التقليدية التي تقف في وجه تطور المجتمع هي نقل النموذج الغربي إلى تلك المجتمعات وذلك لتحقيق تنميه

---

(1)هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 188.

(2)Huntington's ,political science quarterly," how countries democratize", (1991/1992), pp.579-616 ,No,4,vol,106.

(3) شراب ،ناجي صادق، التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا، مرجع سابق ،ص44

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متطورة، كما أن نظريات التنمية السياسية هي نظريات علمية غربيه تم إسقاطها على غيرها من المجتمعات، والتطور الذي حدث على المجتمعات الغربية أصبح إلزاميًا على المجتمعات الأخرى ويجب على كل المجتمعات أن تأخذ به [1].

من وجهة نظر جابرييل الموند (GABRIEL ALMOND) فإن النظام السياسي له ثلاث وظائف رئيسة هي[2]:

1. قدرات النظام: وتشمل هذه الوظيفة القدرة التنظيمية والتوزيعية والاستخراجية والاستجابة.
2. التمويل: هذه الوظيفة تتضمن التعبير عن المصالح والاتصال السياسي والإدارة أو تطبيق القاعدة والتشريع أو صنع القاعدة والتقاضي بموجب القاعدة.
3. التكليف: تشمل هذه الوظيفة التجنيد والتنشئة السياسية؛ وذلك من أجل المحافظة على النظام والتكيف مع ضغوط التغير.

ويرى (جابرييل) أيضاً أن النظام حتى يستطيع امتلاك تلك القدرات فهو بحاجه إلى تنمية مؤسسات وأبنيه متخصصة تقوم بوظائف التحول بكل كفاءة وفاعلية؛ أي أنها تحتاج إلى التخصص والتمايز المتزايد، كما يحتاج النظام أيضاً إلى قدرات عاليه في الاستخراج والتنظيم قبل أن يبدأ بتخصيص وتوزيع الموارد.

إن البلدان النامية من وجهة نظر (الموند) لا تستطيع أن تمتلك قدرات فعلية في هذه الجوانب، لان تلك القدرات تحتاج مهارات وموارد المجتمع المتقدم الحديث وإلى الثقافة العلمانية

(1) عارف، نصر محمد، التنمية من منظور متجدد، التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط1، 2002، ص263.

(2) جابرييل، الموند، بنجهام بأول الابن، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، مرجع سابق، ص22-23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتمايز البنيوي، وهي تواجه صعوبات في الاستجابة لمطالب المجتمع الداخلية والخارجية، وهذا يؤدي إلى العديد منها إلى مواجهة مشاكل عدم الاستقرار[1].

بينما (صامويل هنتنجتون) يرى أن الحداثة تتحقق في التنمية السياسية من خلال توفر ثلاثة عوامل هي: (تداول السلطة وممارستها واستلامها على أساس دستور محدد، وتنوع وتمايز الوظائف السياسية وإيجاد مؤسسات وأبنيه متخصصة لها، تشجيع وزيادة المشاركة السياسية من خلال أفراد المجتمع بوساطة آليات وقنوات المشاركة السياسية) [2].

يرى (لوسيان باي) أن عملية التنمية تواجة مجموعة من الأزمات وهي: [3]

أ- أزمة المشاركة: هذه الأزمة تشير إلى مدى زيادة المشاركة السياسية من خلال أفراد المجتمع.

ب- أزمة التغلغل: تظهر من خلال مدى سيطرة النظام السياسي وسلطاته على كافة أطراف المجتمع وامتداده إليها، وأيضاً قدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الدولة.

ت- أزمة الهوية: فتتمثل هذه الأزمة في مشكلة الانتماء والولاء إلى جماعات محدودة، مثل: الولاء إلى العشيرة مقابل الولاء للمجتمع القومي.

---

(1) الموند، جابرييل، بنجهام ، بأويل، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، مرجع سابق، ص199-200.

(2) Huntington's. previous reference ,vol. 106,No. 4, pp. 579-616.

(3) Lusian w.pye, previous reference, pp 250-260.

انظر أيضاً: غانم، السيد عبد المطلب، دراسة التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرف، 1981، ص 75-58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث- أزمة الاندماج: هذه الأزمة تتمثل بمدى تنظيم النظام السياسي بشكل كامل، كنظام علاقات متفاعلة، وأيضاً علاقة ممثلي الأدوار في الوكالات الحكومية وعلاقة الجماعات ببعضها، وقدرة الأجهزة السياسية والإدارية على أداء الواجبات الموكولة إليها.

ج- أزمة التوزيع: تتمثل هذه الأزمة في توزيع القيم المادية والنافع والموارد؛ لتلبية مطالب واحتياجات جميع أفراد المجتمع.

ح- أزمة الشرعية: تتعلق هذه الأزمة بدرجة رضا وقبول المواطنين عن النخب الحاكمة وسياساتها.

(هيجوت) ينظر إلى أن القدرة على حل الأزمات لا تتعلق ب التنمية وتحديث المجتمع بل تتعلق بالنخب الحاكمة خاصة، وأن معالجة ودراسة هذه الأزمات تتم من زاوية مدى تهديدها لوضع هذه النخب ودورها في الحفاظ على النظام السياسي القائم، وهذا أدى إلى ميل دراسات التنمية السياسية لدعم النظام ومناصرته كفاية للوصول إلى مجتمع حديث [1].

إن ما يؤخذ على هذه النظرية أنها نظرية علمية غربية تم إسقاطها على المجتمعات الأخرى، وأيضاً أنها نظرية عملية ذات صفة عالمية يصلح تطبيقها أو نقلها إلى جميع بلدان العالم الثالث، دون الأخذ أو مراعاة خصوصية وتطور المجتمعات الأخرى [2] .

(1) هيجوت ،ريتشارد،نظرية التنمية السياسية، مرجع سابق ،ص50.

(2) عارف،محمد، التنمية من منظور متجددة التميز ،العولمة ،ما بعد الحداثة ،مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ط1، 2002 ،ص263.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: النظرية الماركسية والتنمية السياسية

قام كارل ماركس بتحليل المجتمع الرأسمالي وتطور المجتمع البشري على أساس المفهوم المادي للتاريخ، ووضع الأسس التي يقوم عليها المجتمع البشري وهو ما يسمى " بالمادية التاريخية " التي أصبحت تشكل الإطار الرئيس لعلم الاجتماع الماركسي، وتوفر له المنهجية والأسس النظرية في دراسة الأبنية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية ويرى ماركس أن انتشار الرأسمالي وتوسعها في أرجاء العالم أدى ذلك إلى القضاء على أنماط الحياة التقليدية في الدول النامية، وأنشأت نمطًا أكثر عصرياً وإنتاجياً وعقلانية[1].

عند الحديث عن التنمية والتخلف في الدول النامية استخدم كارل ماركس مصطلح " نمط الإنتاج الآسيوي " والتي تتميز بسمات معينه منها: سيادة الروابط العائلية والعشائرية في المجتمع، غياب الطبقات وأيضاً غياب الملكية الخاصة وهمينة الدولة بالإضافة إلى أنها مجتمعات زراعيه منغلقة على نفسها [2].

يرى ماركس أن كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية طبقية، تسودها أيدلوجية الطبقة المسيطرة، ومع زيادة وانتشار التناقضات الاجتماعية بين طبقات المجتمع، ظهرت أيدلوجيات جديدة عكست مصالح الطبقات المضطهدة، وعندما انقسم المجتمع إلى طبقات أصبحت العلاقات القانونية والأخلاقية والسياسية وغيرها من العلاقات شكلاً للعلاقات الأيدلوجية، وعند ظهور الوعي الطبقي

(1) ف، كيللي، م. كوفالزوم، المادية التاريخية، ترجمة احمد داود، دمشق، دار الجماهير، 1987، ص 118-119.

(2) بدر الدين، غسان، جدلية التنمية والتخلف، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، بيروت، 2000، ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يدخل المجتمع في هذه العلاقات، وأن الكفاح ضد الطبقة الرأسمالية يتطلب من القوى العاملة (الكادحة) القيام بعمل ثوري ضد الرأسمالية، ويجب أن يكون لدى الطبقة العاملة وعي السياسي [1].

وبعد (كارل ماركس) جاء (لينين) وتحدث عن موضوع التنمية والتخلف من زاوية الاقتصاد العالمي والامبريالية حيث اعتبر لينين أن المستفيد من النظام الرأسمالي العالمي القوى الامبريالية، وسياساتها الاستعمارية والتي وقفت في وجه تنميه دول العالم الثالث، وكانت السبب في تخلفها ونهب مواردها [2].

أما الماركسية الجديدة فقد قامت بتحليل العالم على أنه وحدة واحدة، ووضحوا أن النظام الرأسمالي الدولي قام بإيجاد الأدوات والآليات والوسائل الجديدة التي تدعم وتحافظ على استمرار هذا النظام وسيطرته على ثروات ومقدارات الشعوب، وتناولت الماركسية الجديدة موضوع التحليل والتنمية انطلاقاً من الأبعاد التاريخية للتخلف، وأشكال تراكم التخلف أثناء عمليه التنمية ذاتها، وقامت بدراسة الخصوصية التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، التي تختلف بنيتها عن بنية المجتمعات المتقدمة، بالإضافة إلى الاختلافات بين هذه الدول نفسها، وأيضاً من حيث الناحية الثقافية والسياسية[3].

(1) ف. كيللي ،م. كالوفالزون، المادية التاريخية، مرجع سابق، ص 46-49

(2) غربي، علي وآخرون، تنميه المجتمع من التحديث إلى العولمة، مرجع سابق، ص 119-120.

(3) لينين، عن الامبريالية والامبرياليين، دار التقدم، موسكو، 1971، ص 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما تقدم يظهر تصور لمفهوم التنمية في الدول النامية من خلال ما يأتي[1] :

1. إن التخلف في دول العالم الثالث يتأصل فيها، وذلك نتيجة لعدم التطور الداخلي الطبيعي فيها، وأيضاً تناقض وتداخل القيم السياسية والاجتماعية في تلك المجتمعات، وهذا كله سأهم في عدم حدوث عمليات التنمية والتحديث.

2. العلاقة الموجودة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث هي علاقة غير متكافئة وسيطرة الرأسمالية للدول المتقدمة على رأسمالية الدول المتخلفة وتحدد نموها وتقدمها وتطورها.

ثالثا: نظريه التبعية والتنمية السياسية:

ظهرت هذه النظرية في أمريكا اللاتينية خلال ستينات القرن العشرين، وذلك لعدم نجاح نظريه التحديث في تقديم تفسير مقنع وحقيقي لظاهرة التخلف في دول العالم الثالث، وتنطلق هذه النظرية من فرضيه أن حالة التخلف ارتبطت بعملية التوسع الاستعمارية والهيمنة الرأسمالية المعاصرة، كما إن التخلف في المجتمعات النامية هي حالة غير متأصلة فيها أي بمعنى آخر التخلف ليس موجودة فيها منذ الأصل، بل جاءت نتيجة للتطور الذي حدث في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وأيضاً كان للقوى الرأسمالية المحلية في الدول النامية دورٌ في إنتاج التخلف في الوقوف إلى جانب مصالح القوى الرأسمالية الغربية على حساب مصالح دولهم ، وحاولت هذه المدرسة تفسير التفاعلات والصراعات والعلاقات الدولية وفقاً للتقسيم الدولي باعتباره صراعًا بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتقدمة [2].

---

(1) امين، سمير، غليون، برهان، التطور اللامتكافىء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية ،بيروت، دار، الطليعة للطابعة والنشر، 1987، ط2، ص 56.

(2) صايغ، يوسف، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحده العربية، 1992، ص 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر أندريه جندر فرانك أحد رواد هذه النظرية الذي عرّف التبعية بأنها حاله تتكون من سلسة كاملة من المراكز الكبرى، والتوابع الصغرى تربط معًا أجزاء النظام الرأسمالي بكامله من مراكزه إلى المحيط، وهذه التوابع تعمل على استغلال واستنزاف وامتصاص رأس المال، والموارد والفائض الاقتصادي من التوابع إلى المراكز المحيطة بها ومنها إلى مراكز النظام الرأسمالي، والنمو الذي يحدث في المجتمعات النامية هو نمو تابع يفتقر إلى صفة الديمومة وقوه الدفع الذاتي، ووصف فرانك العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية بالتابع والمتبوع، كما انتقد فرانك أشكال التجارة الدولية ونقل رأس المال والتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية، حيث اعتبر أن الدول النامية متخلفة قبل الاختراق الرأسمالي، لكن هذا التخلف زاد بعد هذا الاختراق الرأسمالي، وان التنمية التي حصلت في الدول الصناعية الغربية تمت على مصلحة وحساب تخلف البلدان النامية، وهذا شكَّل ردًا على القول بعدم وجود علاقة بين التنمية في الدول الغربية وبين التخلف في العالم الثالث[1].

وركزت هذه النظرية على العامل الخارجي الذي يُعتبر عاملاً أساسياً في تخلف دول العالم الثالث، وأيضاً أن سبب تخلف تلك الدول تقدم الدول الصناعية المتقدمة.

وفيما يتعلق بعلاقة التبعية بالتنمية السياسية فقد تبين أن دول المركز تمارس سيطرتها وهيمنتها على الدول التابعة من خلال استغلال مواردها والسيطرة على حكومتها وإجبارها على اتباع سياسيات توافق سياساتها في كل مجالات أو ممارسة سيطرتها على تلك الدول من خلال المؤسسات المالية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية، وهذا يؤدي إلى

(1) فرانك، انداريه، تنميه التخلف، كتاب جدل الثاني، تحرير سمير أمين، دمشق، 1994، ص 65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التبعية لتلك الدول وتعطيل الإدارة المحلية للدول التابعة وفقدانها لشروط إعادة تكوين نفسها وللخروج من تبعيتها تحتاج إلى تنمية مستقلة [1].

إن أصحاب هذه النظرية أمثال: (فرانك، وسانتوس، وإندريكه، وسمير أمين) قد قسموا نظرية التبعية إلى نظريتين هما [2]:

1 - نظرية التبادل غير المتكافئ: إن بعض منظري هذا الاتجاه يرون أن علاقات التبادل بين المراكز والأطراف (الهوامش) علاقة غير متكافئة، وهذا يؤدي إلى تحويل الفائض من الدول التابعة إلى دول المراكز من خلال عدة وسائل مختلفة، ومن ثم فإن ذلك عطل عمليه تراكم رأس المال وإمكانية تحقيق تنميه مستقلة وعلى هذا تكون تلك العلاقة لصالح دول المركز مما ينتج عنها هيمنة هذه الدول على دول المحيط[3].

إن طبيعة النظام الاقتصادي الدولي والتقسيم الدولي للعمل تفرض وجود مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي، أحدهما خاص بالمركز وهذه المجموعة تقوم على الاستغلال والاحتكار والتقسيم غير العادل للعمل الدولي، والقانون الآخر يتعلق بالمحيط والذي يتمثل بالخضوع الاقتصادي والسياسي للنظام الرأسمالي، وأيضاً يعتبر أمين أن انتشار الرأسمالية أدى إلى نشوء التبعية، والتي لا يمكن معرفتها وإيضاحها بالشكل الصحيح دون فهم النظام الرأسمالي

---

(1) غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مرجع سابق، ص 152-153.

(2) Frank, andre, capitalism and under development in latin America, new York: monthly review, press ,1969, p 125

(3) غربي، علي وآخرون، مرجع سابق ص 155-158.

وانظر أيضاً: هيجوت، ريشارد، نظرية التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المهيمن على اقتصاديات دول العالم الثالث، وكما أن الرأسمالية أحدثت تطور في الدول الصناعية المتقدمة وأحدثت تدمير كبير في الدول النامية [1].

وقد بين فرانك أن دور الدولة في المجتمعات النامية يتمثل بالمحافظة على مصالح الاحتكارات الدولية ومصالح الطبقات البرجوازية المحلية التي ترتبط مصالحها بمصالح الرأسمالية العالمية، وأيضاً إعادة إنتاج التبعية كما أن وظائف دول المحيط تشبه وظائف دول المركز فهي تقوم بوظائف إيديولوجية واقتصاديه، وتمثل مصالح الطبقة الكمبرادورية المحلية، وتأخذ أشكالاً متنوعة بما فيه الشكل الديمقراطي[2].

2 – نظرية المركز والمحيط: إن الامبريالية كانت هي السبب وراء عدم إحداث تنمية في دول المحيط (دول العالم الثالث)، ووظيفة تلك الدول هي تصدير الموارد الأولية (المواد الخام) إلى دول المركز وبأسعار رخيصة الثمن، بينما تتمركز وظيفة دول المركز (الدول الصناعية المتقدمة) في استغلال موارد دول المحيط وإعادة تصنيعها وتصديرها من جديد إلى دول المحيط ولكن بأسعار باهضة الثمن، وهذه العملية تتم بشكل دائري ومتجدد باستمرار، لذا يظهر دول مهيمنة (دول المراكز) ودول تابعة (دول المحيط)، والهيمنه تكون على كافة المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية وخاصة الاقتصادية، وهنا يصبح هذا استعماراً من جانب اقتصاد [3].

(1) أمين، سمير، غليون، التطور اللامتكافىء دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية، مرجع سابق ص66.

(3) Frank, Andre, previous reference, 1969,p 125.

(1)Frank, Andre, previous reference,p.125 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تعرضت هذه النظرية إلى مجموعة من الانتقادات المختلفة، فمنهما:

إن البعض يرى أنها ذات نظرة أحادية في تركيزها على العوامل الخارجية للتخلف، وإهمال للعوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية، والتي تساعد العوامل الخارجية في إعادة واستمرار إنتاج التبعية والتخلف، بالإضافة إلى أن هذه النظرية لم تقدم حلول عملية للتخلص من حالة التخلف والتبعية، وتركيزها على العوامل الاقتصادية في تحليلها لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف، وعدم أعطائها الجوانب الاجتماعية والثقافية الأهمية المطلوبة، كما أن هناك نقد وجه للثنائيات، مثل: المراكز والأطراف، والتي تختلف عن ثنائيات نظرية التحديث [1].

رابعاً: نظرية التنمية في مرحله ما بعد الحداثة:

هذه النظرية انطلقت من تساؤل وهو: هل التنمية تتوقف إذا تم الوصول إلى الغاية المرجوة منها أم هل هي عملية متواصلة مستمرة تنبع من استمرارية التغيير والتطور في المجتمع البشري وظروفه وبيئته، وتعقد البنى والعلاقات وتشابكها وتغير وتنوع المطالب والحاجات البشرية؟ وهل يتم التغيير من خلال زيادة وتعزيز قدره النظام القائم أم من خلال عمل ثوري؟ وهل التغيير المطلوب يتم باستخدام أدوات سياسية أم ثقافية أم اقتصادية؟ إن جميع التساؤلات السابقة تتمركز حول هدف رئيس وهو إحداث تغيير في المجتمع بما يتناسب مع بواعث ومنطلقات ومُسلَّمات تلك النظريات والرؤى[2].

لكن الوضع تغّير في بداية القرن العشرين، وعلى ضوء التحولات العميقة التي حدثت في النظام العالمي بعد انهيار المعسكر الشرقي، وانهيار النموذج الاشتراكي للاقتصاد و التنمية

(1) غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، مرجع سابق، ص 145.

(2) عارف، نصر محمد، العقوبات والمعونات، دراسة في عمليات إعاقة التنمية، السياسة الدولية، عدد 139 يناير، 2000، ص 32-33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمجتمع القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والدور الرئيس للدولة في المجتمع، وغياب المؤسسات السياسية التي لديها القدرة على القيام بواجباتها السياسية وفقاً للأسس الموجودة في الدول الحديثة، وهذا أدى إلى جعل المجتمعات النامية ليس لديها القدرة على تنمية نفسها في جميع المجالات، ومن ثم انتصر النموذج الرأسمالي وانتشر في معظم العالم وأيضاً تم إتباع برنامج الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، وإعادة هيكلية المؤسسات المالية والنقدية الدولية، رغم ذلك فان بعض دول العالم الثالث تمكنت من تحقيق عدد من الانجازات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن هذا الإنجاز رافقة غياب دور المواطن والحياة الديمقراطية، ودور المؤسسات التي لديها القدرة على المحافظة على تلك الإنجازات وتطويرها، وانتشر مع هذه الإنجازات حكم فردي وتسلطي [1].

لهذا عادت دول العالم الثالث إلى التبعية من جديد، وتنفيذها سياسات وبرامج أدت بها إلى إحداث المزيد من المشاكل والأزمات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية [2].

(1) سطايحي، هيثم، التنمية السياسية في المجتمعات النامية، مشكلاتها وآفاقها، مجلة جامعه دمشق، مجلد 13، العدد 2، 1997م، ص 101-102.

(2) عارف، نصر محمد، التنمية من منظور متجدد التميز، العولمة، بعد الحداثة، ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص 192 – 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية السياسية

مؤشرات التنمية السياسية تهدف إلى قياس التنمية السياسية الموجودة في أي دولة، ومدى التطور السياسي فيها، ومعرفة مقدار مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرار ومدى تأثيرهم على القرار السياسي.

من أهم المؤشرات التي تقاس بها التنمية السياسية[1]:

أولا: مؤشرات البنك الدولي للحكم الصالح والتي تتضمن مؤشرات فرعية هي:

1- مؤشر الاستقرار السياسي:

هذا المؤشر يعبر عند وجود استقرار سياسي أو عدمه، ومدى تعرض الحكومة للتغيير بالقوة وليس التغير من خلال قدرة الأفراد على التغيير بشكل سلمي وذلك عن طريق الإجراءات الدستورية، وتتضح أهمية هذا المؤشر في كشفة عن الاستبداد السياسي التي تمارسه الأنظمة السياسية الحاكمة سواء كانت ملكية أو جمهورية، بالإضافة إلى أنه يوجد هناك بعض الممارسات الديمقراطية، ولكن غالباً ما تكون هذا الممارسات مفيدة إلى حد كبير [2].

2- مؤشر فعالية الحكومة:

هذا المؤشر يقيس مدى مقدرة الحكومة على اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة وكفؤة، وتكون لديها القدرة على تنفيذها، ويشمل هذا المؤشر على مجموعة من المقاييس، مثل: (مدى ارتباط الخدمات العامة بالقرارات السياسية التي تشكل ضغوطاً سياسية على استغلال هذه الخدمات في

(1) الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، الحكم الصالح في الوطن العربي: قراءة تحليلية، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 29، يوليو 2006، على شبكة الإنترنت http://www.ulum.nl\b158.htm.

(2) إدارة الحكم الصالح في الدول العربية، على شبكة الإنترنت، http://www.pogar.org\arabic.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كثير من دول العالم، ومدى جودة النظام الإداري المتبع في مؤسسات الدولة، ويعبر هذا المؤشر عن أهم المدخلات التي يجب توفرها في الحكومة لكي تكون قادرة على وضع وتنفيذ سياسات جيدة وملائمة لأفراد المجتمع، وتلبي احتياجاتهم وتقدم خدمات عامة لهم وتتمتع بجوده عالية[1].

3 – مؤشر التعبير والمساءلة:

يتضمن هذا المؤشر عدداً من المؤشرات ذات العلاقة بالحريات المدنية والحقوق السياسية، والعملية السياسية، وكما يعبر عن مدى مشاركه أفراد المجتمع في اختيار حكوماتهم ومراقبتها ومسائلتها إذا قامت بارتكاب مخالفات، وذلك وفقاً لأسس موضوعية وظروف تستدعي ذلك، ويعبر أيضاً عن استقلالية وسائل الإعلام ودورها في مراقبة القائمين أو المشرفين على السلطة[2].

ويستخدم المؤشر مقياساً يتكون من (2,5) درجة، وتعتبر الدولة التي تقع تصنيفها أعلى من (+2,5) هي الأعلى في درجات الحرية، بينما الدولة التي تقع تصنيفها أدنى من (−2,5) هي الأسوأ في الحقوق المدنية[3].

ثانيا: مؤشر الديمقراطية:

الديمقراطية تعني اتخاذ التدابير اللازمة من خلال مؤسسات الدول؛ من أجل التوصل إلى القرارات السياسية، والتي يكتسب عن طريقها أفراد المجتمع سلطة اتّخاذ القرار من خلال التنافس على الأصوات [4].

---

(1) كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، تشرين الثاني 2004، ص 44.

(2) علي الصادق وعلي بلبل ومحمد عمران، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال، مجلة المستقل العربي، بيروت ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد 299، شهر كانون الثاني 2004، ص 58.

(3)World bank Institute: Data base of good gover nance Indicators www.worldbunk.org.

(4) Joseph Schumpeter, capitalism, soclalism and democracy, 2nd ed, new work 1947, chap 21 and p 269.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما عرفها (صموئيل هنتجتون) بأنها أحد أشكال الحكم من خلال مصادر السلطة اللازمة للحكم والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة والأغراض التي تؤديها الحكومة.

وتشمل الديمقراطية على بعدين، هما: المشاركة والتنافس، حيث أن روبرت يعتبرهما حيويان للديمقراطية، وهي تتضمن أيضاً وجود الحريات السياسية والمدنية والإعلام والتنظيم التي ينبغي توفرها لإدارة الحملات الانتخابية والنقاش السياسي [1].

وهذا المؤشر يهدف إلى قياس مقدرة أفراد المجتمع في إبداء آرائهم في الشؤون العامة وإنشاء وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات، كما يركز على الإجراءات المتأخذة في الانتخابات سواء انتخابات المجلس التشريعي أو رئاسة الدول، وللديمقراطية مقياس وهو من (10) درجات حيث تشير الدرجة التي أدنى من (−10) اقل ديمقراطية بينما الدرجة التي اعلى من (+10) تشير أن الديمقراطية عالية[2].

ثالثاً: مؤشر الحريات السياسية المدنية:

يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى وجود الحريات السياسية والمدنية في أي دولة في العالم، حيث يوجد هناك مقياس لهذا المؤشر، وهو أن الدول التي يكون تصنيفها بين (5.5−7) تكون الحريات السياسية والمدنية متدنية بينما الدول التي يقع تصنيفها ما بين (3−4) تكون الحريات السياسية والمدنية فيها متوسطة، أما الدول التي يكون تصنيفها بين (1−2,5) تكون الأفضل في مجال الحريات السياسية والمدنية [3].

---

(1) هنتجتون، صموئيل، الموجه الثالثه، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1993، ص 66.

(2) مركز جامعة مريلاند للتنمية الدولية وإدارة النزاعات، على شبكة الانترنت www.merelandunv.cm.

(3) كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، مرجع سابق، ص 40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: مؤشر البنك الدولي للفساد :

يقيس هذا المؤشر مدى احترام أفراد المجتمع والدولة لتلك المؤسسات التي تحكم وتنظم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي، وأيضاً مدى مقدرة الحكومة على وضع سياسات سليمة ومستقلة وذات فائدة لجميع أفراد المجتمع ومقدرة الحكومة على تنفيذ تلك السياسات، ويشتمل هذا المؤشر على مؤشرين فرعين، هما[1]:

1- مؤشر ضبط الفساد: يبين هذا المؤشر مدى وجود وانتشار الفساد بين موظفي الدول، ومقدرة الدولة على تنفيذ سياسات مكافحة الفساد، كما يبين وجود مؤسسات وهيئات محاسبة ومسائلة حكومية، ويقيس هذا المؤشر الأموال التي يأخذها موظفين الدولة مقابل إتمام المعاملات.

2- مؤشر حكم القانون: يقيس مدى القدرة على مقاضاة الحكومة ومساءلتها عن طريق محاكم نزيهة ومستقلة تتمتع بالشفافية، ومدى فاعلية السلطة القضائية والثقة بها وإمكانية اللجوء إليها، كما يقيس هذا المؤشر مدى معرفة التزام المواطنين ومؤسسات الدولة بالقواعد القانونية ومدى الثقة بها، ويبين هذا المؤشر أيضاً قدرة الحكومة على إيجاد بيئة ملائمة ومناسبة تتميز بالعدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة التفاعل والانسجام الاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين وبين الحكومة، وأيضاً بين أفراد المجتمع أنفسهم[2].

---

(1) منظمة الشفافية العالمية، نظام النزاهة، العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية :تحرير المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2000، ص 16.

(2) الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، الحكم الصالح في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 158.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية في الأردن وتونس

مقدمة

منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1993، ودخول معظم دول العالم فيها، قبلت تلك الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية إلى الالتزام بشروطها، وهذا سمح للشركات متعددة الجنسية من تخطي الحدود وبناء شبكات عبر دول العالم، وآليات الاستثمار الأجنبي الذي تصدره تلك الشركات ويمتد في دول العالم المتقدمة والنامية، وليشمل ذلك الاستثمار جميع المجالات ويغزو الاستثمار الأجنبي العديد من الدول العربية، ومنها الأردن وتونس وذلك من خلال القبول ببنود منظمة التجارة العالمية، وعقد اتفاقيات أو تحالفات.

لقد بدأت الدول العربية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية وتونس في حالة سباق تنافسي؛ لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وكان هذا السباق يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عالية وذلك لحل المشاكل التي تعاني منها الأردن وتونس، مثل: (البطالة، عجز موازين المدفوعات، ضعف معدلات الادخار والاستثمار) وهذه الدول عليها عبء أساسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه في أكبر قدر ممكن في دعم التنمية الاقتصادية؛ لذلك قامت كل من الأردن وتونس في إجراء تعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار وإنشاء هيئات استثمار تتعلق بشؤون الاستثمار، والتي هدفت مجملها إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجذبها وفق أسس وضوابط محددة، وأيضاً ضمن اطر تتسم بالشمولية لتحقيق التنمية بطريقة عادله[1].

كما أولت حكومة الأردن وتونس اهتمامها لخلق بيئة أكثر مواءمة وجذباً للاستثمارات الأجنبية، وكان ذلك واضحًا في الأردن من خلال خطابات الملك عبد الله الثاني في معظم المحافل الدولية، ودائماً يحث على تشجيع الاستثمار في المملكة، حيث أن الاستثمارات الأجنبية تعتمد على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدولة المضيفة، حيث عندما تتمتع الدولة بظروف سياسية واقتصادية مناسبة فإن ذلك يؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لتشجيع المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار داخل الدول وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

(1) مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء، مصر 24-28،يناير 2004، ص83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: ملامح الاستثمار الأجنبي في الأردن وتونس

يلقى موضوع الاستثمارات الأجنبية اهتماماً كبيراً من حكومات جميع دول العالم، متقدمة أو نامية، حتى أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية يمثل جانباً مهماً من السياسات الاقتصادية للدول؛ لما لها من فوائد هامة على اقتصاديات الدولة المضيفة بما فيها الإسراع في عمليات التنمية ونقل التكنولوجيا المتقدمة وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات، حيث قامت الأردن وتونس بوضع تشريعات وحوافز تشجع على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من اجل تحقيق فوائد من تلك الاستثمارات في المجالات.

وتساهم الاستثمارات الأجنبية، من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبي المضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية في الميزان، ومن خلال الإمكانات التي ستوفرها الشركات لدخول أسواق التصدير، في دعم ميزان المدفوعات، والتقليل من احتمالات حدوث أزمات مالية وعجز في تسديد الديون الخارجية، وزيادة الدخل القومي كون الاستثمارات الأجنبية مصدراً مهماً للضرائب التي تحصل عليها الدولة من الشركات الأجنبية ولدى تلك الاستثمارات القدر على أن تلعب دوراً بارزاً في إحداث تنمية في الدول المضيفة وزيادة معدلات نموها الاقتصادي.

فيما يلي عرض لأهم ملامح الاستثمار الأجنبي في المملكة وتونس خلال الفترة (2006-2014)، والتي تم تقسيمها إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من عام 2006 ولغاية عام 2010، والمرحلة الثانية من عام 2011-2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي:

ينظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي بأنه مكملٌ لمصادر التمويل الأخرى، ومن العوامل الرئيسة في دعم اقتصاد أي دولة، وتكمن أهمية الاستثمار أيضاً في تحقيق الأرباح خاصة بعد فك القيود عن التجارة الدولية ووجود منافسة بين المستثمرين ويمكن قياس الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي في مختلف الاقتصاديات من خلال مؤشر فرعي وهو نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وتونس خلال الفترة (2006–2014)، والتي تم تقسيمها إلى مرحلتين، والآتي عرضٌ لتطور المؤشر في دول الدراسة.

جدول رقم (1)

(النسبة المئوية لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي %)

المرحلة الأولى

السنة\الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط كل دوله
الأردن	23,5	15,3	12,3	10,1	6,2	13,4
تونس	9,4	3,9	5,8	3,5	3,0	5,12

المرحلة الثانية

السنة\الدولة	2011	2012	2013	2014	متوسط كل دوله
الأردن	5,1	4,8	5,2	4,9	5,0
تونس	0,9	3,4	2,3	2,1	2,17

مصدر الجدول: تقرير البنك الدولي لعام 2006 _ 2014.

يبين الجدول رقم (1) أن الأردن حازت على نسبه أعلى من تونس في النسبة المئوية للاستثمارات الأجنبية إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي حيث كان متوسط النسبة للأردن في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الأولى(13,4%) وفي المرحلة الثانية (5%) بينما تونس كانت نسبتها في المرحلة الأولى (5,12%)، وفي المرحلة الثانية (2,17%).

إن تحليل الجدول سابق يبين عدم ثبات حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن وتونس، حيث كان هناك انخفاض دائم في الأردن تقريباً، كما نجد أن الأردن استحوذت على أعلى الاستثمارات من تونس، بالإضافة إلى أننا نلاحظ في المرحلة الأولى أن هناك تدفق في الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن وتونس على الرغم من وجود فوارق بين الدولتين من حيث النسب، لكن في المرحلة الثانية حدث تراجع في كلا الدولتين وذلك لما تعرضت إليه الدولتين من أحداث في الربيع العربي الذي جعل معظم المستثمرين إلى يفكرون كثيراً بالاستثمار في الدول العربية التي حدث فيها الربيع العربي، حيث حدث في الأردن مظاهرات واحتجاجات وذلك كان له تأثير على الاستثمار في الأردن ولكن الربيع العربي كان له تأثير ملحوظ في تونس والذي نتج عنه تغير في نظام الحكم التي أصبحت تعاني من هروب المستثمرين منها بشكل ملحوظ [1].

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2006 -2014).

يعد تدفق الاستثمار الأجنبي ظاهرة عالمية حيث أصبحت جميع الدول المتقدمة والنامية تتنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من تلك التدفقات، كما أن العوامل الاقتصادية وانفتاح أسواق التصدير أدت إلى زيادة الحاجة لرفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية، والأتي عرض لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأردن وتونس خلال الفترة (2006-2014).

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2013: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الأردن وتونس خلال الفترة 2006 -2010 (مليون دولار).

المرحلة الأولى

السنة / الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط كل دول
الأردن	3,268	1,950	1,954	2,430	1,704	2,2612
تونس	3,312	1,618	2,761	1,688	1,513	2,1784

المرحلة الثانية

الدولة\السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط كل دوله
الأردن	1,473	1,497	1,747	1,760	1,61925
تونس	1,147	1,603	1,117	1,060	1,23175

مصدر الجدول :

أ) بيانات البنك الدولي من عام 2006 – 2014

ب) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 1970- 2010.

ج) قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2011 ص 247.

من خلال تحليل الجدول رقم (2) الخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال المرحلة الأولى يتبين أن هناك تركيز للاستثمارات الأجنبية في الأردن أكثر من تونس، حيث بلغ المتوسط الحسابي للاستثمارات الأجنبية في الأردن خلال فتره (2006- 2014) (2,2612مليون دولار) فيما كان متوسط الحسابي لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تونس (2,1784 مليون دولار) وشهد الأردن خلال عام 2010 انخفاضًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث بلغت 1,7 مليار دولار مقارنة بالأعوام السابقة ولذا فقد بلغ الانخفاض عن عام 2009 بمعدل 29,9 %.

وانخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس بنسبة 10,4 % خلال عام 2010، وبلغت قيمتها 1,513 مليار دولار مقارنة بنمو 1,7 مليار عام 2009 واظهر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 تباينًا في نمط التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، ومنها الأردن وتونس، بالرغم من ذلك التباين إلا أن المرحلة الأولى افضل من المرحلة الثانية [1].

ونلاحظ في المرحلة الثانية أنه حدث تراجع في الاستثمار في كلا الدولتين حيث إن الأردن كان يوجد فيها تراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بشكل كبير ملحوظ خلال عام 2011، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع هي الأزمة المالية العالمية، وأيضاً اندلاع ثورات الربيع العربي في الدول العربية، وشهدت الأردن خلال فترة الربيع العربي العديد من المظاهرات والاحتجاجات وهذا كله سأهم في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن [2].

لكن بعد عام 2011 بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأردن حيث أصبح في عام 2014 (1,760 مليون دولار) وأن سبب هذا التحسن يعود إلى الجهود التي يبذلها الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في تشجيع الاستثمار في الأردن بالإضافة للقيام باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 على شبكة الانترنت http :\\www.iaigc.net\

(2) المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، التقرير السنوي الأول، أيلول 2014، ص27. على شبكة الانترنت www.identity-center.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشجع الاستثمار في الأردن مثل تقديم إعفاءات جمركيه للمستثمر الأجنبي أكثر من السابق، وإجراء تخفيضات ضريبية على الاستثمارات الأجنبية.

إن معظم الاستثمارات الأجنبية في الأردن كانت في قطاع العقارات حيث كان نصيبها حوالي 41% من الاستثمارات الأجنبية بينما كان قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي 30%، وكان قطاع الطاقة البديلة يستحوذ على 1% من تلك الاستثمارات[1].

بينما يبين الجدول رقم (2) في المرحلة الثانية أن تونس حدث فيها تراجع مستمر في تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها؛ وذلك لما شهدته تونس من ثورات الربيع العربي حيث انطلق الربيع منها إلى باقي البلدان العربية، وبسبب عدم الاستقرار السياسي والفساد الكبير فيها على الرغم من إقرار دستور جديد وتشكيل حكومة مستقلة إلا أنه كان هناك تراجع في الاستثمار الأجنبي فيها، بالإضافة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية كانت تحدث في قطاع العقارات حيث كانت نسبة 50% من الاستثمارات، وباقي الاستثمارات موزعة على باقي القطاعات الأخرى[2].

كما أشار تقرير اتحاد المصارف العربية عام 2011 بان الاقتصاد التونسي تكبد خسارة تقدر بحوالي (2,52 مليار دولار أمريكي) حيث كان في المرحلة الثانية متوسط الاستثمارات الأجنبية في تونس (1,23175 مليون دولار أمريكي) مقارنة بالمرحلة الأولى حيث بلغ (2,1784 مليون دولار أمريكي).

(1) المؤسسة العربية ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، ص156. على شبكة الإنترنت، http://www.iaigc.net.

(2) نفس المرجع السابق ص251.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نلاحظ أن هناك تراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن وتونس، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل اقتصاديه وسياسيه منها [1]:

أ- عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بشكل عام وفي تونس بشكل خاص، بينما الأردن يوجد لديها استقرار سياسي، ولكن تتأثر فيما يحدث حولها من عدم استقرار سياسي في الدول المجاورة لها، بالإضافة إلى حدوث مظاهرات واحتجاجات في بداية الربيع العربي وهذا كان له أثر سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن وتونس.

ب- انتشار الفساد المالي والإداري في كلا الدولتين كما أن الاستثمار الأجنبي حساس للغاية لأي اضطراب امني أو سياسي.

ت- عدم توافر الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية في كلا الدولتين كما هو مطلوب.

ث- البطء في تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي وسياسي كما يتطلع إليه كل مستثمر أجنبي حيث إن معدل العائد المتوقع على رأس المال للعملية الاستثمارية منخفض.

ج- أن أحداث الر بيع العربي في الأردن وتونس رافقهما الأزمة المالية العالمية وانخفاض التصنيف ألائتمائي لبعض الدول ذات المراكز المتقدمة، كفرنسا، حيث قامت هذه الدول بالاستثمار خارج كلا الدولتين وخاصة تونس؛ بحثاً عن مكان أخر أكثر أمناً.

(1) أبو جامع، نسيم، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي، مجلة ألجامعه الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، مجلد 21، العدد1، عام 2013، ص441_442.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: إمكانات جذب الاستثمار:

يعتمد مناخ الاستثمار الأجنبي في أي دولة على عوامل سياسية واقتصادية وقوانين تشجيع الاستثمار، حيث تسعى معظم دول العالم وخاصة دول العالم الثالث إلى تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي إلى دولها، وذلك من خلال تسهيلات للمستثمرين الأجانب من أجل تحقيق تنمية شامله في جميع الجوانب وتخفيض معدلات البطالة وجذب رؤوس الأموال إليها والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال تلك الاستثمارات.

يمكن قياس مؤشر إمكانات جذب الاستثمار من خلال مؤشرين فرعيين هما: نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي، ونسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) والآتي عرض لتطور هذين المؤشرين في الأردن وتونس خلال الفترة (2006 – 2014) وسيتم تناول هذين المؤشرين على مرحلتين خلال تلك الفترة.

- **نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي :**

جدول رقم (3)

نسبة النمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

المرحلة الأولى

الدولةالسنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	8,1	8,2	7,2	5,5	2,3	6,2
تونس	5,2	6,7	4,2	3,0	3,5	4,5

المرحلة الثانية

الدولة السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط
الأردن	2,6	2,7	2,8	3,1	2,8
تونس	1,9	4,1	2,9	2,7	2,9

مصدر الجداول :

أ – البنك الدولي تقارير (2006 – 2014)

ب– صندوق النقد العربي تقارير (2006 – 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أنه في المرحلة الأولى حصل الأردن على أعلى نسبة من تونس وكان متوسط النسبة (6,2%) بينما تونس (4,5%) أما في المرحلة الثانية أصبحت تونس أعلى نسبه من الأردن بنسبه بسيطة؛ وذلك بسب الفساد المالي في الأردن وعدم حيث كان الفارق بينهما (0,1% لصالح تونس) وأن التحسن الذي حدث في تونس خلال المرحلة الثانية بسبب تغير نظام الحكم الذي كان استبدادياً.

ولكن الجدول أعلاه يبين أن الناتج الإجمالي المحلي في كلا الدولتين وخلال المرحلة الأولى كان متذبذبًا وكذلك في المرحلة الثانية، وسبب عدم التوازن يعود إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 وثورات الربيع العربي، وكذلك التداعيات الأمنية غير المباشرة التي تفاقمت في المنطقة العربية؛ لتؤثر سلباً على نمو الناتج الإجمالي في الأردن وتونس، وفي معظم الدول العربية[1].

- **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:**

الجدول رقم (4)

نسبة النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

الدولة\السنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	5,7	5,8	4,9	3,2	0,1	3,9
تونس	4,2	5,7	3,2	2,0	2,5	3,5

المرحلة الثانية

الدولة\السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط
الأردن	0,3	0,4	0,6	0,8	0,5
تونس	3,0	3,1	1,9	1,7	2,4

مصدر الجدول :

أ – البنك الدولي تقارير (2006 – 2014).

ب – صندوق النقد العربي تقارير (2006 – 2014).

(1) البنك الدولي، التقرير السنوي لعام 2012، ص18. على شبكة الانترنت http://www.worldbank.org.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (4) يتبين بأن متوسط نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المرحلة الأول ى في الأردن كان (3,9%)، ولكن هناك تفاوت في النسب من عام 2006 ولغاية 2010 حيث حدث تراجع ملموس خلال الأعوام (2009 و2010) ولكن في المرحلة الثانية أصبح هناك تراجع كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة بالمرحلة الأولى (0,3%)، حيث كانت النسبة في المرحلة الثانية (0,5%) وذلك بسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الأردن خلال الأعوام الأخيرة.

أما تونس في المرحلة الأولى فقد كان متوسط نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (3,5%) وفي المرحلة ألثانية (2,4%) أيضاً حدث في تونس تذبذب وتراجع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وذلك لأن شرارة الربيع العربي بدأت فيها، وعلى العكس ما حصل في الأردن التي تعاملت مع الاحتجاجات والمظاهرات بحكمة وتروٍّ.

خلال المرحلة الأولى حدثت الأزمة المالية العالمية، وهذا أثر على الأردن وتونس وأصبح هناك زيادة في الأسعار وارتفاع معدل البطالة، وصاحب ذلك في المرحلة الثانية ثورات الربيع العربي التي حدثت في الوطن العربي، والتي انطلقت من تونس وكان لها أثر كبير فيها على جميع المجالات، وقد أدت إلى تغير في نظام الحكم ولم تتعامل مع أحداث الربيع بحكمة، كما تأثرت الأردن أثناء الربيع العربي بالحراك الشعبي الذي شهدته مختلف محافظات المملكة، وكانت كلها تطالب بإصلاحات اقتصاديه وسياسية وتحسين مستوى معيشة المواطن، وهذه الأحداث كلها كان لها أثر كبير على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي[1].

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، بعنوان المضي في التقدم وبناء المنعة لدرء المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، 2014، ص 815.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية السياسية في الأردن وتونس

مع تزايد دعوات الإصلاح في العالم العربي، أدى ذلك إلى مضاعفة جهود الدول العربية والتي من بينها الأردن وتونس في متابعة أوضاعهما من خلال مؤشرات الحكم الصالح (good governance)، وهذه المؤشرات تشمل جزءًا كبيرًا من مؤشرات التنمية السياسية، والتي تؤدي إلى تحسين أوضاع الدولتين بناءً على معطيات تلك المؤشرات، حيث قام البنك الدولي بوضع قاعدة بيانات لمؤشرات الحكم الصالح، ويتم تحديث هذه البيانات كل عامين في إطار عدد من المحاور الرئيسية التي يتابعها، والتي تشمل محاربة الفساد، التنمية البشرية، والإصلاح القضائي والإصلاح الاقتصادي.

حيث يهدف البنك الدولي من إصدار هذه المؤشرات إلى مساعدة الدول العربية، وغيرها من الدول والمنظمات المانحة، على تتبع أدائها، وبيان مدى نجاح جهودها لبناء قدراتها وتحسين الإدارة الرشيدة وتعزيز الشفافية فيها، كما يستند صندوق مواجهة تحديات الألفية (Millennium Challenges Account) إلى نتائج مؤشرات الحكم الصالح في قراراته التي تتعلق في تقديم المساعدات للدول النامية.

إن الحكم الصالح يتسم بالشفافية، والمشاركة والمساءلة، وهو ينظر إليه على أنه ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، وهذا يتم من خلال الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم وحقوقهم القانونية[1].

(1) علي توفيق وعلي بلبل ومحمد عمران ، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال، مرجع سابق ، ص34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التنمية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المواطنة وما تقتضيه من أعمال حق المشاركة، وهذا الحق يعبر عن حقيقة العلاقة بين السلطة والمجتمع، والتنمية السياسية في بعدها العلمي تقوم على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون حياتهم، ومراقبة تنفيذ تلك القرارات مباشرة أو من خلال ممثليهم، وسيادة القانون تعتبر الضمانة الأولى لممارسة هذا الحق وغيره من حقوق المواطنين دون عوائق[1].

هناك تساؤلات وهي: هل التحول الديمقراطي الذي يحدث في الدول المدروسة يشير إلى حصول تحول حقيقي في الإصلاح السياسي نحو الحريات السياسية والمدنية ومؤشرات الحكم الرشيد، أم هل هذا التحول شكلي وغير حقيقي؟ أنظمة الحكم في الدول المدروسة تتبع ممارسة حريات انتخابيه ثانوية والتي تسعى تلك الدول من هذه الحريات الثانوية المحافظة على الوضع القائم؟[2].

وللإجابة عن التساؤلات السابقة سيتم تطبيق مؤشرات التنمية السياسية على كل من الأردن وتونس خلال الفترة 2006 ولغاية عام 2014.

المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي

تكمن أهمية هذا المؤشر في انه يكشف بوضوح مدى الاستبداد السياسي الذي تتمتع به الأنظمة الحاكمة، وعلى اختلاف أشكالها سواء كانت أنظمة ملكيه، مثل الأردن، أو جمهورية مثل تونس، رغم تفاوتها النسبي في الممارسات الديمقراطية والتي تكون غالباً مقيدة إلى حد كبير، يبقى

---

(1) حمزاوي، عمرو، بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمع اليمني للإصلاح، أوراق كارنيجي، مركز كار نيجي للشرق الأوسط، نوفمبر 2009. على شبكة الانترنت .http:\\ camegie-mec.public ations.

(2) بطاينة، رافع، الاصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 289-290.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار السياسي من بين المواضيع الديناميكية المركبة والمطلوبة التي تسعى إليه الدولة العربية لتحقيقه؛ ذلك من خلال توفير مجموعة من المؤشرات والعوامل التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق هذا الاستقرار.

يستخدم هذا المؤشر مقياس يتكون (2,5) درجه حيث تعتبر الدول التي يكون فيها الاستقرار السياسي اقل من (-2,5) تكون غير مستقره سياسياً بينما الدول التي تتزايد (+2,5) تكون مستقره سياسياً أكثر، وسيتم تناول هذا المؤشر على مرحلتين[1].

جدول رقم (5)

مؤشر الاستقرار السياسي

المرحلة الأولى

ألدوله\السنة	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
الأردن	0,77	0,31	0,36	0,36	0,31	0,42
تونس	0,24	0,19	0,12	0,06	0,04	0,13

المرحلة الثانية

الدولة\السنة	2011	2012	2013	2014	المتوسط
الأردن	0,52	0,52	062	0,56	0,55
تونس	0,37	0,74	0,93	0,93	0,74

مصدر الجدول: بيت الحرية على شبكة الانترنت http://freedom house.org/report/freedom-world.

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ في المرحلة الأولى أن الأردن فيه استقرار نسبي حيث كان متوسط الاستقرار (0,42)، وهي نسبة أكثر من تونس التي كان الاستقرار فيها ضئيلاً مقارنة

(1) World Bank, Good Governance for Development in Middle East & North Africa, Washington, 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الأردن ومتوسط الاستقرار فيها (0,13) وهذه النسبة المتدنية يعود سببها إلى الاضطهاد، ووجود الأحزاب المعارضة والمناهضة للحكم، بينما في الأردن كانت الحكومة تتفاعل مع مطالب المواطنين ولكن ليس بالشكل المطلوب، وأيضاً لا يوجد هناك معارضه أو أحزاب مناهضه للنظام، ولكن في هذه المرحلة كانت نسبة الاستقرار في كلا الدولتين أقل من (2,5) درجة أي الاستقرار السياسي في الدولتين قليل.

أما في المرحلة الثانية يلاحظ أن تونس أصبح لديها تحسن في الاستقرار السياسي حيث كانت النسبة (0,74) وهذا يعود إلى إحداث تغيير في نظام الحكم، وإجراء انتخابات شرعيه، وأصبح هناك نوع من الحرية للمواطنين والأحزاب المعارضة، بينما الأردن شهد في هذه المرحلة تحسن ضئيل عن المرحلة الأولى بالرغم من حدوث المظاهرات والاحتجاجات التي تطالب بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وكانت الحكومة تستجيب لبعض المطالب وقامت بإجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مثل تعديل شكلي للدستور، وكما أن اختيار رئيس الحكومة عام 2013 تم من خلال آلية تشاور بين رئيس الديوان الملكي الدكتور فايز الطراونة وبين مجلس النواب، وكان الهدف من ذلك أن يكون في المستقبل تشكيل حكومات برلمانية.

إن الإصلاحات ومحاربة الفساد التي قام بها الأردن بعد عام 2010، كانت نتيجة لإرادة ملكية مستمرة من قبل الملك عبد الله الثاني ابن الحسين وتوجيهاته المستمرة للحكومات الأردنية لمحاربة الفساد ، وكما كان للفئات المتبنية الحراك الشعبي والجماعات الإسلامية دور في تلك الإصلاحات من خلال المسيرات والاعتصامات التي حدثت، حيث كانت لهذه الإصلاحات الشكلية سبب لحدوث استقرار سياسي نسبي في الأردن[1].

(1) ساتلوف، روبرت، شينكر، ديفيد، تحليل السياسات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أيار 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مؤشر فعالية الحكومة

يقيس هذا المؤشر مدى كفاية الإدارة العامة ونوعية الخدمات العامة، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في الالتزام بمثل هذه السياسات، كما بين مؤشر الفعالية مدى استجابة الحكومة لمطالب أفرادها.

الجدول رقم (6)

مؤشر فاعلية الحكومة(%)

المرحلة الأولى						
الدولة\السنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	0,18	0,22	0,22	0,28	0,13	0,24
تونس	0,58	0,47	0,31	0,40	0,24	0,36
المرحلة الثانية						
الدولة\السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط	
الأردن	0,10	0,04	0,11	0,13	0,09	
تونس	0,03	0,05	0,07	0,13	0,07	

مصدر الجدول :بيت الحرية على شبكة الإنترنت _ http;//freedom house. org/report/freedom world.

يوضح الجدول رقم (6) مدى فاعلية الحكومات في كل من الأردن وتونس حيث يوجد مقياس لذلك، وهو إذا كانت الدولة تحصل على نسبة 2,5% فأعلى فهذا دليل على فاعليتها بشكل أفضل، بينما إذا كانت النسبة اقل من 2,5 % هذا مؤشر على عدم فاعلية الحكومة حيث يبين الجدول أعلاه أن الحكومة الأردنية في المرحلة الأولى كانت فاعليتها أقل من النسبة المطلوبة وهي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2,5 فأعلى، حيث حصل على نسبة 0,24 بينما كانت نسبة الفاعلية لدى الحكومة التونسية في هذه المرحلة هي 0,36 وهي أعلى من الأردن بنسبة بسيطة، وكما يبين الجدول –أيضاً– أن كلا الدولتين في المرحلة الثانية كانت فاعلية الحكومة ضئيلة، وهذا يعود إلى الأحداث التي حدثت في تونس بعد عام 2010 وتأثر الأردن بأحداث الربيع العربي التي حصلت في الدول العربية.

المطلب الثالث: مؤشر التعبير والمساءلة

يقيس هذا المؤشر مدى استقلالية وسائل الإعلام ودورها في مراقبة القائمين في السلطة، كما يهدف هذا المؤشر إلى مساءلة جميع المسؤولين في السلطة سواء كان في القطاع الخاص أو القطاع العام أو في مؤسسات المجتمع المدني، وتكون المساءلة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، كما يبين مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومة، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

يستخدم هذا المؤشر مقياس يتكون (2,5) درجة، وتعتبر الدولة التي تقع أعلى من (+2,5) هي الأفضل في حق التعبير والمساءلة، بينما الدولة التي تقع تحت درجة (−2,5) هي الأسوأ في مجال التعبير والمساءلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (7)

مؤشر حق التعبير والمساءلة

المرحلة الأولى						
ألدوله\السنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	-0,69	-0,65	-0,72	-0,78	-0,80	-0,72
تونس	-1,23	-1,32	-1,25	-1,13	-1,37	-1,29
المرحلة الثانية						
ألدوله\ألسنه	2011	2012	2013	2014	متوسط	
الأردن	-0,80	-0,74	-0,82	-0.74	-0,77	
تونس	-0.39	-0,22	-0,12	-0,03	-0,19	

مصدر الجدول :بيت الحرية على شبكة الإنترنت http://freedom _world/ report /freedom house.org . .

يبين الجدول رقم (7) مدى حرية ممارسة حق التعبير والمساءلة في كل من الأردن وتونس، حيث كانت متوسط النسبة للأردن في المرحلة الأولى (-0,72) وتونس (-1,29) وفي المرحلة الأولى والثانية كانت نسب هذا المؤشر للأردن شبه ثابتة، بينما تونس كانت متذبذبة.

حيث قامت الحكومة الأردنية بفرض قيود على حرية التعبير من خلال العديد من القوانين التي تتعلق بتشويه والتشهير بسمعة الحكومة، والتحريض على الفتنه الطائفية، كما ألقي القبض على العديد من الصحفيين وذلك لانتقادهم نظام الحكم، وتمارس الحكومة الأردنية ضغوطا على وسائل الإعلام وتفرض رقابة عليها، ومعظم وسائل تقع تحت سيطرة الدولة، ولكن المواطنين لديهم حرية الوصول إلى الإعلام عن طريق شبكة الإنترنت، رغم تلك القيود التي تفرضها الحكومة إلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنه تم تقديم أكثر من شخصية للمساءلة القانونية والمحاكمة، وذلك لارتكابهم جرائم الفساد واستغلال مناصبهم لمصالحهم الشخصية[1].

بينما قامت الحكومة في تونس بمضايقة واعتقال العديد من الصحفيين والمدونين، ونشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين للحكومة، حيث أصدرت الحكومة التونسية في شهر حزيران لعام 2010 فرض قيود جديدة لنشطاء المعارضة، وهذه المضاعفات والقيود أدت إلى حدوث الثورة في تونس التي على أثرها قام الرئيس السابق زين العابدين بالهروب خارج البلاد وترك الحكم.

وفي عام2011 قامت الحكومة الانتقالية التونسية بالإعلان عن حرية الإعلام والتعبير، كما ضمن الدستور الجديد للدولة حرية الفكر والتعبير والنشر والإعلام، ولكن على الرغم من ذلك استخدمت الحكومة التونسية نظامًا قانونيًا لمعاقبة التقارير المستقلة وذلك لأسباب أمنية، واستهداف الصحفيين ذوي الميول الإسلامية على وجه الخصوص، كما قامت الحكومة بمعاقبة كل شخص يقوم بانتقاد الحكومة وخاصة الانتقادات التي وُجِّهت إلى وزير الدفاع والقادة العسكريين[2].

كما أن النظام السلطوي في تونس لا يسمح بوجود ضوابط وتوازنات فعاله داخل النظام، والتي لا تسمح بحرية التعبير والمساءلة[3].

---

(1) بيت الحرية، على شبكة الإنترنت: http://freedom house. org/report/freedom_world/2015 jordan

(2) بيت الحرية، على شبكة الإنترنت: http://freedom house. org/report/freedom- world/2011- 2014 Tunisia

(3) حمزاوي، عمرو، سالم، بول، حركات المعارضة في العالم العربي: شبكات ومنظمات خارج أطر السياسات الشرعية، مؤسسة كار ينجي للسلام، 14 كانون الأول 2009، على شبكة الانترنت Carnegie- http :// mec.org/public ations.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تراجع المؤشر وتصاعده في الدولتين يدل على ارتفاع مستوى انتهاك حقوق الإنسان، والتضييق على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، وتدهور الأوضاع الداخلية، صاحبها اختراقٌ في بنية الاستبداد التي تقوم عليه أنظمة الحكم في الدول العربية، والتي من بينها الأردن وتونس وذلك لعدة أسباب[1]:

أ _ انتشار التكنولوجيا وخاصة تكنولوجية الاتصالات التي أتاحت للمواطن القنوات الفضائية والمواقع التفاعلية على الإنترنت، وهذا أدى إلى تزايد وعي المواطن وحدوث أزمات والمتمثل في الربيع العربي، كما تصاعدت دعوات توسيع الحريات والحقوق العاملة داخل الدولة.

ب _ التغيير القيادي الذي شهدته تونس وأيضاً التغيير الذي حصل للحكومات الأردنية خلال السنوات الماضية.

ج _ عدم قدرة الأردن وتونس والدول العربية على تحقيق دولة الرفاه الاجتماعية.

(1) عبد الجواد، جمال، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1998، ص38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: مؤشر الحريات السياسية والمدنية

يهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى تمتع الأفراد بالحريات الاقتصادية والسياسية والمدنية والاجتماعية وغيرها من الحريات، حيث إن الدولة التي يوجد فيها ديمقراطية يكون أفرادها يتمتعون بالحريات السياسية والمدنية، أي أن الحريات مرتبطة بالديمقراطية، والجدول الآتي يبين درجة الحريات السياسية والمدنية في كل من الأردن وتونس وسيتم تناول الدرجات على مرحلتين.

الجدول رقم (8)

الحريات السياسية والمدنية

المرحلة الأولى						
الدولة\السنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	5	4	4	4	5	4,4
تونس	6	6	6	6	6	6
المرحلة الثانية						
الدولة\السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط	
الأردن	5	5	5	5	5	
تونس	5	4	4	3	4	

مصدر الجدول: إعداد الباحث استناداً إلى مؤشرات الحريات السياسية والمدنية، بيت الحرية "على شبكة الإنترنت

www.freedomhose.com..

- تتراوح درجة المؤشر بين درجة (1-7) أن الدولة التي يكون فيها درجة المؤشر (7) هذا يدل على عدم حريات سياسيه ومدنيه، بينما تدل الدرجة (1) في المؤشر على أن الدولة تتمتع بحريات سياسية ومدنيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (8) أن الأردن في المرحلة الأولى تتمتع بحرية سياسية ومدنية متوسطة، حيث كانت النسبة لهذه المرحلة (4,4) وهي حريات مقيده من الدولة والأجهزة الأمنية؛ لأن تلك الأجهزة لا تسمح لأي شخص انتقاد نظام الحكم، أما تونس في هذه المرحلة فان مؤشر الحرية السياسية والمدنية مرتفع؛ أي شبه معدومة حيث كان متوسط الحرية (6) درجات، وسبب هذا الانعدام هي الأنظمة الحاكمة التي تمارس نظام سلطوي، كما أن قواعد وأساليب ممارسة السلطة لم تتغير ولم تحول حالات الاستبداد والانتقال السلطوي سوى من قهر سلطوي ضاغط إلى قهر سلطوي مرن[1]، أو ما يسمى بالتسلطية بدرجة ديمقراطية[2].

في المرحلة الثانية تبين أن متوسط مؤشر الحرية السياسية والمدنية في الأردن ثابت ومرتفع عن المرحلة الأولى وأصبحت الحريات مقيدة أكثر في المرحلة الثانية، وشهدت الأردن في هذه المرحلة احتجاجات ومظاهرات تطالب بالإصلاح الاقتصادي والسياسي، وعلى أثر ذلك قدمت حكومة سمير الرفاعي عام 2011 استقالتها إلى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين وحل مجلس النواب وإجراء انتخابات نيابيه في عام 2013، حيث تم تبني آلية التشاور شكليه غير حقيقة مابين الديوان الملكي والممثل برئيس الديوان مع مجلس النواب لاختيار رئيس الوزراء، أما بالنسبة لتونس في المرحلة الثانية أصبح هناك تحسن بسيط على الحريات السياسية والمدنية، أي أصبحت الحريات في تونس من مقيدة إلى حرة جزئياً، وكما زادت حرية التعبير والصحافة والتجمع، وقيام الحكومة الانتقالية الجديدة بتعديل الدستور بحيث يضمن الحرية للمواطنين في معظم مجالات الحياة[3].

(1) جرجس،فواز ،أميركا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، دار النهار، ترجمة غسان غصن، ط1، 1998، ص30-38.
(2) النقيب، حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص32.
(3) بيت الحرية تقارير من عام 2011-2014 على شبكة الإنترنت www.freedom house. com .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس: مؤشر سيادة القانون

يقيس هذا المؤشر مدى خضوع جميع المواطنين في الدولة، سواء كانوا حكاماً أو مسؤولين أو مواطنين للقانون، ولاشيء يعلو على القانون، أي الجميع سواء أمام القانون، وتطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن تتوافق هذه القوانين مع معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية، كما يبين المؤشر أيضاً مدى التزام الدولة بسيادة القانون في الممارسة العملية.

إن البناء القانوني يضمن احترام حرية الأفراد في التعبير، واحترام كافة حقوقهم الأساسية التي تقوم على (مبدأ المساواة، والعدالة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع) ويضم البناء القانوني الدستور، الذي يُعد ركيزة أساسية وعاملاً رئيسًا في عملية سيادة القانون، كما أن الدستور هو الأساس القانوني الذي يحدد العلاقة بين الأفراد بعضهم البعض وبيان حقوقهم وواجباتهم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يستخدم مؤشر سيادة القانون مقياسًا يتكون من (2,5) درجة، وتُعتبر الدولة التي يقع تصنيفها تحت (2,5-) هي الأسوأ في مجال تطبيق القانون، بينما الدولة التي يكون تصنيفها أعلى من (2,5+) درجة هي الأفضل في تطبيق القانون وسيادته[1].

وسيتم في الجدول التالي قياس مؤشر سيادة القانون في الأردن وتونس منذ عام (2006-2014) وعلى مرحلتين.

(1) Word bank, good governance for development in middle east & north Africa, Washington 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9)

مؤشر سيادة القانون

المرحلة الأولى						
الدولة\السنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	0,38	0,45	0,46	0,28	0,20	0,35
تونس	0,20	0,17	0,14	0,20	0,12	0,16

المرحلة الثانية					
الدولة\السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط
الأردن	0,26	0,37	0,39	0,48	0,37
تونس	0,14	0,16	0,21	0,12	0,15

مصدر الجدول :إدارة الحكم في الدول العربية http://www.undp_pogar.org/arabic/countries. .

يبين الجدول رقم (9) ومن خلال النسب المبينة فيه أن الأردن افضل من تونس في تطبيق القانون، وتدل الأرقام أن هناك ضعف في كلا الدولتين في تطبيق القانون، ويعود ذلك إلى ضعف بعض القوانين والقرارات والتعليمات، بالإضافة إلى مقاومة المرؤوسين لتنفيذ القرارات والأنظمة والأحكام، وخاصة تونس على الرغم من أن دساتير وقوانين الدولتين تدعو إلى المساواة بين جميع الأفراد دون تمييز، ولكن في حقيقة الأمر غير ذلك، فمؤسسات الحكم غير متوفرة للجميع، وأيضاً الخدمات العامة غير متوفرة للجميع على نفس المستوى، فهناك تفاوت فيها.

قامت تونس بعد ثورة الربيع العربي في عام 2011 بوضع دستور جديد مؤقت وتم المصادقة علية من قبل المجلس الوطني التونسي عام 2014 ، وذلك من أجل أن يضمن تطبيق القانون على الجميع وحصول جميع أفراد المجتمع على حقوقهم، إلا انه هناك مخاوف في استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام القانوني ضد الصحفيين، لأنهم يقومون بالبحث عن الفساد الإداري والمالي ومن يخالف القانون ونشر القضايا التي تتعلق بذلك والمطالب بمسالة مرتكبيها، وهذا يدل على تقيدهم وعدم قدرتهم على التعبير، وهذا لأنه يوجد فئة معينه تتحكم بتطبيق القانون لصالح الطبقة الحاكمة[1].

كما قام الملك عبد الله الثاني بعد أحداث الربيع العربي بتكليف الحكومة بإجراء تعديل قانون محكمة أمن الدولة، بحيث يقتصر واجبها على الجرائم الكبرى، مثل: (التجسس، المخدرات، الإرهاب، والخيانة، والتزوير المالي)، ومثال على ذلك تحويل قاتل أفراد المخابرات العامة خلال شهر رمضان لعام 2016إلى محكمة أمن الدولة، وأيضاً قضية تفجيرات فنادق عمان عام 2005) بينما الدعوات القضائية الأخرى باستثناء الجرائم التي ذكرت سابقاً هي من اختصاص المحاكم المدنية، مثل: (المشاجرات، توقيع شيكات بدون رصيد)، ومن الأمثلة على سيادة القانون في الأردن تحويل أحد مدراء المخابرات العامة ومدير مصفات البترول إلى القضاء؛ لاستغلالهم لمناصبهم من أجل مصالحهم الشخصية.

المطلب السادس: مؤشرات البنك الدولي للفساد (ضبط ومدركات الفساد)

مؤشرات البنك الدولي لمكافحة الفساد تعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية، والشركات العالمية؛ لفرض تعزيز جهود محاربة الفساد وتحقيق الشفافية.

وفي هذا المجال وقع الأردن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003، وقام بتشكيل هيئة مكافحة الفساد حيث أسست هذه الهيئة في عام 2006، والهيئة الأردنية معنية بملاحقة كل من يرتكب جرائم الفساد التي تتعلق بالواجبات الوظيفة والجرائم المخلة بالثقة العامة، وخلال نفس العام صدر قانون إشهار الذمة المالية لمن يتولى منصبًا رسميًا رفيع المستوى، ويعتبر

(1) بيت الحرية: تقرير عام 2014 2014 of www.freedom house. report .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا إنجازاً كبيراً باتجاه الشفافية، وفي عام 2008 أنشئ ديوان المظالم، وهو مؤسسة وطنية رقابية مستقلة، وعام 2014 صدر قانون الكسب غير المشروع الذي يحل مكان قانون إشهار الذمة المالية، وخلال عام 2016 تم أقرار قانون النزاهة ومكافحة الفساد وبموجب هذا القانون تم إلغاء قانون مكافحة الفساد وقانون ديوان المظالم، ويعتبر القانون الأفعال الآتية مثالاً على الفساد (الاستغلال الوظيفي، الاختلاس والرشوة، والجرائم الاقتصادية، وهدر المال العام، والمحسوبية وغيرها من الجرائم التي تتعلق بالفساد[1].

وأيضاً في تونس تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتي أنشئت بعد الثورة التونسية في عام 2011 وقد كانت خلفاً لهيئة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة، إن أنظمة الحكم السيئة تؤسس للفساد، ومن اجل تثبيت قواعد الديمقراطية وإرساء مبدأ المحاسبة والمراقبة يجب أن يسبق ذلك الجدية في مكافحة الفساد[2].

أولا: مؤشر مدركات الفساد

يصدر هذا المؤشر عن تقرير من منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، ويصدر التقرير في بداية شهر كانون الأول من كل عام، مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد.

وقد استخدم مؤشر مدركات الفساد مقياسًا وهو من صفر إلى عشرة، حيث يشير رقم الصفر إلى مستويات عالية من الفساد المدركة، بينما رقم عشره يدل على انخفاض مستويات الفساد المدركة.

---

(1) الموقع الرسمي لهيئة النزاهة مكافحة الفساد الأردني على شبكة الانترنت :www.jiacc.gov.jo. انظر أيضاً في وكالة بترا الأردنية، قانون النزاهة ومكافحة الفساد، 27 آذار 2016.

(2) منظمة الشفافية الدولية: حول مؤشر مدركات الفساد، التقرير السنوي لعام 2009..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10)

مدركات الفساد

المرحلة الأولى						
الدولة\السنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	5,3	4,7	5,1	5,0	4,7	4,9
تونس	4,6	4,2	4,4	4,2	4,3	4,3
المرحلة الثانية						
الدولة\السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط	
الأردن	4,5	4,8	4,5	4,9	4,6	
تونس	3,8	4,1	4,1	4,0	4,0	

مصدر الجدول :الشفافية الدولية على شبكة الانترنت www.transparency.interational org ..

يبين الجدول رقم (10) أن مؤشر مدركات الفساد في الأردن هي درجة متوسطه، وكما أن في المرحلتين كانت الأرقام متقاربة، أي أن نسبة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية متوسطة، وفي نهاية عام 2008 أطلقت هيئة مكافحة الفساد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وخلال الأعوام الأخيرة (2010-2013) أصدرت الهيئة تقارير توضح قضايا الفساد التي تم ارتكابها وإحالتها إلى القضاء؛ لأخذ المقتضى القانوني بحق مرتكبيها، ومثال ذلك: (بيع أراضي الساحل الجنوبي / رأس اليمانية من أراضي منطقة العقبة الاقتصادية إلى إحدى الشركات الاستثمارية دون طرح عطاء، وقضية رجل الأعمال خالد شاهين المتعلقة بمصفاة البترول، والكازينو، وقضية مدير المخابرات السابق محمد الذهبي[1].

(1) الموقع الرسمي لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية على شبكة الانترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما تونس في المرحلتين تشير الأرقام إلى ارتفاع مدركات الفساد حيث كان المتوسط فيها لا يتجاوز (4,0)، حيث أعلنت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس عن إحالة (80) ملفاً لمسؤولين كبار في مؤسسات وطنية ووزارات إلى القضاء تتهم بالفساد، وأن معظم هذه الملفات التي تم إحالتها على القضاء تتعلق بالمؤسسات الوطنية الآتية: (الشركة الوطنية لتوزيع المياه) و(الشركة التونسية للكهرباء والغاز) و(شركة الخطوط الجوية التونسية)، وموظفين كبار في وزارات الصحة والطاقة والتعليم العالي والفلاحة والمالية، ومستشارين اثنين لرئيس الحكومة[1].

ومن الضروري الإشارة إلى أن معظم تقارير التنمية البشرية أكدت أن الدول الفقيرة من أكثر الدول التي تعاني من مشكلة غياب الأدوات الحديثة في معالجة أزماتها، ولاسيما استغلال الشخصيات العامة المسؤولة في الدولة للمنصب والإثراء على حساب المواطن الفقير، وقد احتلت الدول العربية التي من بينها الأردن وتونس مراكز متواضعة في مسألة مكافحة الفساد، وذلك حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت الأردن على مرتبة (55) وتونس (79) بين دول العالم.

ثانياً: مؤشر ضبط الفساد

يقيس هذا المؤشر مدى جهود الدولة في مكافحة الفساد وعرفة قدرتها في تعزيز مبدأ الشفافية، حيث استخدم هذا المؤشر مقياسًا وهي درجة (2,5) فالدولة التي يقع تصنيفها اقل من (2,5−) درجة تكون ضعيفة في مكافحة الفساد بينما الدولة التي تقع فوق (2,5+) درجة تكون قوية في مكافحة الفساد ولديها جهود عالية في محاربة الفساد.

(1) الموقع الرسمي للهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد على شبكة الإنترنت www.alkhaleejonline . http ://

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (11)

مؤشر ضبط الفساد

المرحلة الأولى						
الدولة\السنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	0,30	0,31	0,41	0,22	0,06	0,26
تونس	0,07	0,11	0,18	0,11	0,15	0,12

المرحلة الثانية					
الدولة\السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط
الأردن	0,11	0.07	0,09	0,15	0,10
تونس	0,17	0.15	0,14	0,09	0,13

مصدر الجدول: بيت الحرية على شبكة الانترنت http://freedom house /report/freedom-world .

يبين الجدول رقم (11) أن الأردن وتونس مازالتا دون المتوسط في مجال محاربة الفساد والشفافية، وقد دفعت ثورة المعلوماتية، والاتصالات والتقنية المتقدمة بحكومات الدول النامية، ومنها الأقطار العربية التي من ضمنها الأردن وتونس إلى تعزيز الجهود لمحاربة الفساد مع تراجع احتكار الحكومات للمعلومات وانفتاح قنوات الرأي العام.

وهذا انعكس على جهود الدولتين (الأردن، وتونس) في تشكيل هيئات ولجان لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، وكما تم إجراء محاكمة علنية لشخصيات كانت مسؤولة لارتكابها قضايا فساد وإساءة استخدامهم لمراكزهم، مثل: (الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة الفوسفات الأردنية السيد وليد الكردي، وقضية سكن كريم لعيش كريم) إلا انه تم تبرئتهم من قبل مجلس النواب، ولكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المعروف أن مساءلة السياسيين وأصحاب النفوذ في الدول العربية هو عمل نادر، ولكن تم تطبيقه في الأردن وأيضاً تونس، خاصة بعد أحداث الربيع العربي.

كما يبن الجدول أعلاه أن الأردن في المرحلة الثانية حدث تراجع في عملية ضبط الفساد، حيث كان في المرحلة الأولى ضبط الفساد أفضل من المرحلة الثانية على الرغم من التوجيهات الملكية بمحاربة الفساد وإجراء إصلاح حقيقي، لكن ذلك لم يتحقق بالشكل المطلوب، ويمكن إرجاء وجود الفساد في الأردن وخاصة في المرحلة الثانية إلى عدة أسباب منها:

1- ضعف أداء الأجهزة الرقابية الرسمية لعدم استقلاليتها إدارياً ومالياً.

2- وجود اختلالات في دور بعض مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، وذلك بسبب ضعف قدرات واختصاصات القائمين عليها في هذا المجال.

3- تقييد الوصول إلى المعلومات وعدم إتاحتها لتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية.

4- عدم محاسبة بعض مرتكبي جرائم الفساد وضعف ملاحقة الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج.

5- ضعف الدور الرقابي للمجلس النيابي السابع عشر والسادس عشر، كما قام المجلس النيابي عام 2012 بالتصويت بعدم إحالة المسؤولين والوزراء إلى القضاء خلافاً لتوصية تقرير لجنة التحقيق النيابي في ملف بيع عوائد الفوسفات، وأيضاً قام المجلس بتبرئة وزراء ومسؤولين من ملفات شابها الفساد مثل قضية سكن كريم لعيش كريم واتفاقية الكازينو،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى قيام (109) من أعضاء مجلس نواب السابع عشر بتعيين أبنائهم دون الالتزام بقانون الخدمة المدنية.

وهذا يدل على أنه هناك تباطؤ من قبل حكومات الأردن في محاربة الفساد، وأن كثير من الممارسات الحكومية تسهل للفاسدين الطريق، لذلك فإن المواطن الأردني لازال يشعر بعدم جدية الحكومة في محاربة الفساد، وأن مكافحة الفساد ليست إلا شعارًا زائفاً تمارسه الحكومات المتعاقبة.

لكن في المرحلة الثانية بعد عام 2010 بالنسبة لتونس كان هناك تحسين ضئيل في عملية ضبط الفساد، وهذا يعود إلى أن وزارة الوظيفة العمومية والحكومية ومكافحة الفساد أصبحت لها صلاحيات واسعة لم تكن متاحة خلال الحكومات السابقة، وقامت هذه الوزارة بإصدار قانون لحماية المبلغين عن الفساد والفاسدين، وقد كان لأحزاب المعارضة وللحراك الشعبي في تونس دور كبير في محاربة الفساد والوقوف في وجه الفساد، حيث قال رئيس الهيئة التونسية لمكافحة الفساد شوقي الطيب " إن الثورة التونسية قطعت رؤوس الفساد ولكنها لم تفكك المنظومة الفاسدة بعد".

المطلب السابع: مؤشر الديمقراطية

تنبع أهمية هذا المؤشر في قياس مدى ممارسة الديمقراطية في الأردن وتونس، حيث عرفت بيت الحرية الأمريكي[1] الديمقراطية بالاعتماد على ثلاثة عناصر هي [2]:

(1) بيت الحرية هي مؤسسة دولية غير حكومية مقرها واشنطن، تأسست عام 1941، وتقوم بإجراء بحوث حول الديمقراطية والحريات السياسية والمدنية، وتصدر المؤسسة تقريرًا سنويًا تقيم خلاله درجة الحريات (الديمقراطية، الحقوق المدنية والسياسية، وحرية الصحافة وغيرها من الحريات) لجميع دول العالم، وتحصل المؤسسة على التمويل من الأفراد، وأيضاً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعمل فيها 120شخصًا.

(2) المسح السنوي للحريات السياسية والمدنية " تصنيفات الدول " على شبكة الإنترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. الحقوق المدنية: وتعبر عن حرية الأفراد في حرية التعبير وفي إنشاء المنظمات المدنية والتنافس على الوظائف العامة.

2. المساءلة والمحاسبة: تعزز الديمقراطية من خلال النصوص القانونية وترجمتها بشكل ديمقراطي أساسها المشاركة ومحاسبة ومراقبة الحكومة وتمثيل الحكومة، وأيضاً توفير المؤسسات التي تقوم على مكافحة الفساد.

3. الحقوق السياسية: هذا العنصر يدل على مدى مشاركة المواطنين في اختيار المسؤولين والحكام، وتهيئة الطرق والآليات المناسبة للأفراد من اجل المساهمة في عمليات صنع القرار ومدى قدرتهم في التأثير على القرارات السياسية، وذلك يكون إما بطريقة مباشرة أو من خلال المؤسسات الرسمية الانتخابية مثل (مجلس النواب).

وتصنف وحدة إيكونوميست الديمقراطية إلى الأصناف الآتية[1]:

- الديمقراطية الكاملة تسجل مؤشراتها من 8 – 10 درجات.
- الديمقراطية المعيبة تتراوح درجتها من 6- 7.9.
- الأنظمة الهجينة درجتها من 4 – 5.9.
- الأنظمة السلطوية من صفر – 3.9.

يبين الجدول الآتي درجة مؤشر الديمقراطية في الأردن وتونس حيث تتراوح درجة المؤشر بين (0 – 10) درجات حيث يمثل الرقم صفر عدم وجود ممارسة حقيقة للديمقراطية، بينما الرقم عشرة يشير إلى وجود ديمقراطية كاملة، وهذه الدرجات حسب تقارير وحدة إيكونوميست للمعلومات، وسيتم تناول هذا المؤشر في الدول المدروسة على مرحلتين.

(1) تقرير وحدة إيكونوميست للمعلومات لعام 2014 على شبكة الإنترنت intelligence unit.www.economist

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (12)

مؤشر الديمقراطية (2006-2014)

المرحلة الأولى						
الدولة / السنة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط
الأردن	3,92	3,92	3,93	3,93	3,74	3,88
تونس	3,06	3,06	2,96	2,96	2,79	2,96

المرحلة الثانية					
الدولة / السنة	2011	2012	2013	2014	متوسط
الأردن	3,89	3,76	3,76	3,76	3,79
تونس	5,53	5,67	5,76	6,31	5,81

مصدر الجدول: تقارير من وحدة إيكونوميست للمعلومات على شبكة الإنترنت www.economisit intelligence. unit.

يبن الجدول السابق أن الأردن في المرحلة الأولى كان هناك نوع من ممارسة الديمقراطية أفضل من تونس ؛ وذلك لممارسة الأفراد للحريات السياسية والمدنية ؛ لأن الحريات مرتبطة بالديمقراطية، ، وبالرغم من ذلك إلا أن الديمقراطية في الأردن متدنية وذلك حسب الجدول السابق، أما في تونس فقد كانت الديمقراطية شبة مقيدة لوجود نظام سلطوي، كما أنه يوجد في الدولتين دستور ومجالس نيابية منتخبة، ومجالس بلدية وتسمح كلا الدولتين بتشكيل النقابات والأحزاب، وأيضاً تسمح للمرأة المشاركة في الحياة السياسية[1].

ويلاحظ في المرحلة الثانية تدني مؤشر الديمقراطية في الأردن عن المرحلة الأولى ولكن هذا التدني قليل، حيث كانت النسبة في المرحلة الأولى (3,88) وفي المرحلة الثانية (3,79)

(1) النعيمي، عبدالرحمن، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المحلي في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 318، أب 2008، ص 100-102.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من وجود أحداث الربيع العربي، لكن تونس في هذه المرحلة أصبح هناك تحسن في ممارسة الديمقراطية، وارتفع مؤشر الديمقراطية فيها من (2,96 في المرحلة الأولى إلى 5,81 في المرحلة الثانية)، وهذا التحسن حدث بعد أحداث ثورة الربيع العربي في تونس وتغيير نظام الحكم، وقد أصبح للأحزاب المعارضة والمناهضة للحكم السابق دور في الحياة السياسية، والتي لم تكن لديها أي دور في السابق؛ لأنها كانت مقيدة من قبل الحكومة، ولذا تحولت الديمقراطية فيها من ديمقراطية سلطوية إلى ديمقراطية معيبة بعد أن كانت عبارة عن نظام هجين.

إن الديمقراطية في الأردن في المرحلتين كانت فيها شبة ثابتة حيث كان هناك تدني بسيط في المرحلة الثانية؛ لان ممارستها في الأردن كانت موجودة قبل أحداث الربيع العربي حيث كانت في المرحلتين انتخابات نيابية وبلدية ونقابية وتم السماح بتشكيل نقابة المعلمين، ويوجد أيضاً حرية التعبير، ولكن هذه الحرية عليها قيود منذ السابق؛ أي لا يجوز لأي شخص كان التحدث عن النظام أو انتقاده، وكل من يقوم بذلك يتم تحويله إلى القضاء، وما حدث بعد أحداث الربيع العربي فقد أصبح هناك زيادة بسيطة في ممارسة الحريات السياسية والمدنية، ولكن بقيت تلك الحريات مقيدة من قبل الحكومة حيث لم تسمح لها بتجاوز حدود معينة، وكان الحراك الشعبي والقوى والجماعات الإسلامية (حزب جبهة العمل الإسلامي) يمارس نشاطاتهم من خلال المسيرات والوقفات الاحتجاجية قبل أحداث الربيع العربي وبعده، والتي تطالب بالإصلاح في جميع المجالات، وهذا يدل على وجود ديمقراطية ولكن ليس بالمستوى المطلوب الذي يطمح له أفراد المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسية في الأردن تونس

تعد الدراسات الإحصائية التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي على مؤشرات التنمية السياسية قليلة (الديمقراطية، مكافحة الفساد السياسي، استغلال المنصب العام للصالح الشخصي، سيادة القانون، وحق التعبير والمساءلة وغيرها من المؤشرات) حيث تقوم الدراسة الحالية بمحاولة قياس تلك المؤشرات وصفياً وكمياً وبيان العلاقة بين المتغيرين من خلال المؤشرات.

المبحث الأول : العلاقة النظرية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية السياسية

تختلف آراء عدد كبير من الباحثين حول طبيعة العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية السياسية، وفي هذا الخصوص يمكن تقسيم تلك الآراء إلى عدة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: يرى تلازم التنمية السياسية مع الاستثمار الأجنبي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النظم السياسية الديمقراطية هي نظم مستقرة، حيث يتم تداول السلطة وفق قنوات دستورية رسمية وبطرق سلمية، مما يساعد على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، وتعتبر البيئة الديمقراطية بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الدائمة[1].

(1) Pinckney, Robert, democracy in the third world, lynne rienner publishers, boulder, colorade 1994. p195

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث إنّ البيئة الديمقراطية في أي دولة تُعد أفضل وسيلة غير مباشرة يعاد بها توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وهي بحد ذاتها تساعد في رفع نسبة المساواة في توزيع الثروات في المجتمع[1].

يعتقد هذا الاتجاه أن وجود نظام ديمقراطي وسلطة سياسية قوية، قادر على تطبيق الأنظمة والقوانين وحماية الاستثمارات الأجنبية هو شرط ضروري لعمليات التنمية الاقتصادية.

الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه يرى أن التنمية السياسية لا ترتبط بالاستثمار الأجنبي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مؤشرات التنمية السياسية لا ترتبط بالاستثمار الأجنبي، فالسياسة متغير محايد، وله أثر ضعيف على الاستثمار الأجنبي، وأصحاب هذا الاتجاه استندوا في آرائهم على الدراسات التي قاموا بها على مستويات الاستثمار الأجنبي في الدول السلطوية والديمقراطية، حيث خلصوا إلى نتيجة مفادها أن صناع القرار عليهم أن يوجهوا اهتمامهم إلى طبيعة النظام السياسي، ومستوى وطبيعة التدخل الحكومي في الاقتصاد، وطبيعة التصنيع المطبقة، أتعتمد على العمالة المكثفة، أم على الرأسمال المكثف؟ بمعنى أخر أتعتمد التنمية الاقتصادية على العمالة بشكل أكبر أم على رأس المال، وعلى كيفية بناء أهداف التنمية وبما يتماشى مع مساري الديمقراطية والتنمية السياسية؟[2].

---

(1) Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights, Oxford: Oxford University Press.1995.p125

(2) الموند، غابرييل، بنجهام، باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبدالاله. الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجاه الثالث: يرى تسخير مؤشرات التنمية السياسية لصالح بيئة الاستثمار الأجنبي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النظم السياسية السلطوية ضرورية للبيئة الاستثمارية حيث يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي، في المراحل الأولى من عمليات التنمية الاقتصادية التي تكون بحاجة إلى تدخل واضح وفعال من الدولة، وخصوصاً في الدول النامية، ويُعتقد أن الدول النامية ليست مؤهلة بشكل جيد لتطبيق التنمية السياسية بصورة ديمقراطية، فالسياسات الاقتصادية تحتاج إلى بنية سياسية سلطوية، والتي لا تتوافق مع السياسات الديمقراطية، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدولة السلطوية أكثر قدرة على توزيع الموارد بشكل عادل ، وان التعبير فيها بشكل ديمقراطي لا يفيد الطبقات الاجتماعية المهمشة [1].

من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه فإن تصورهم يقوم على أساس أن دعم التنمية الاقتصادية يجب أن يتم على حساب الديمقراطية، والعلاقة بين التنمية والديمقراطية تحتاج إلى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديمقراطي، والذي يشمل توسع الحريات المدنية؛ لأنه سينتج عن هذا التوسع ديمقراطية غير ناضجة، تقلل من سرعة عجلة النمو الاقتصادي، وخاصة في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل على فرض السياسات الاقتصادية بحزم، وعملية التنمية بحاجة إلى تدخل فعال للدولة، والتي لا تتوافق مع السياسات الديمقراطية[2].

---

(1) Huntington's, previous reference, vol.106.no.4. p610.

(2) سليم، محمد السيد، عبد المنعم، نيفين، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ط1،القاهرة، 1997، ص 125.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (13)

العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية السياسية

الدولة	مؤشرات الاستثمار الأجنبي	مؤشرات التنمية السياسية							
		الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	التعبير والمساءلة	الحريات السياسية والمدنية	سيادة القانون	مدركات وضبط الفساد	الديمقراطية	نوع العلاقة واتجاها
الأردن	الأهمية النسبية للاستثمار	ضعيفة وموجبه	متوسطة وموجبة	مرتفعة وسالبة	ضعيفة وسالبة	ضعيفة وموجبة	مرتفعه وموجبة	متوسطة وموجبة	علاقة طردية /ضعيفة
تونس		ضعيفة وسالبة	مرتفعة وموجبة	متوسطة وسالبة	ضعيفة وموجبة	ضعيفة وموجبة	متوسطة وموجبة	متوسطة سالبة	علاقة طردية /ضعيفة
الأردن	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي	متوسطة وموجبة	متوسطة وموجبة	متوسطة وموجبة	ضعيفة وسالبة	ضعيفة وموجبة	متوسطة وموجبة	متوسطة وموجبة	علاقة طردية / متوسطة
تونس		متوسطة وسالبة	مرتفعة وموجبة	متوسطة وسالبة	متوسطة وموجبة	ضعيفة وموجبة	متوسطة وموجبة	متوسطة وسالبة	علاقة طردية /متوسطة
إمكانات جذب الاستثمار من خلال مايلي									
الأردن	نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي	ضعيفة وسالبة	متوسطة وموجبة	مرتفعة وموجبة	متوسطة وسالبة	متوسطة وموجبة	مرتفعة وموجبة	مرتفعة وموجبة	علاقة طردية / متوسطة
تونس		ضعيفة وسالبة	مرتفعة وموجبة	متوسطة وسالبة	ضعيفة وموجبة	ضعيفة وموجبة	متوسط وموجبة	متوسطة وسالبة	علاقة طردية /متوسطة
الاردن	نصيب الفرد من الناتج المحلي	ضعيفة وسالبة	مرتفعة وسالبة	مرتفعة وموجبة	متوسطة وسالبة	متوسطة وموجبة	مرتفع وموجبة	مرتفعة وموجبة	علاقة طردية / مرتفعة
تونس		متوسطة وسالبة	متوسطة وموجبة	متوسطة وسالبة	متوسطة وموجبة	ضعيفة وموجبة	ضعيفة وسالبة	متوسطة وموجبة	علاقة طردية /ضعيفة

مصدر الجدول : إعداد الباحث أستناداً للجداول السابقة

يبن الجدول رقم (13) الخلاصة النظرية التي تبين العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية السياسية في دول الدراسة، وذلك استناداً للمؤشرات التي ذكرت سابقًا في الدول المدروسة، والعلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير واضحة كون العلاقة مختلفة من مؤشر لمؤشر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يكون الاستثمارات الأجنبية ضعيفة في دول الدراسة التي يكون فيها الاستقرار السياسي متوسط.

إن هذا التحليل يبين وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي وبين الاستقرار السياسي في الأردن وهي علاقة ضعيفة وهذه العلاقة غير موجودة في تونس، حيث إن الاستثمار الأجنبي لا يؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي، بل الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي؛ كلما كان هناك استقرار سياسي في الدولة وفر ذلك بيئة ملائمة ومناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛ أي أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي ، كما أن الاستثمارات الأجنبية ترتبط بتوفر مقومات البنية التحتية الأساسية من الأيدي العاملة المدربة، والاتصالات والمواصلات، والمواد الخام، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني الذي يشعر المستثمرون الأجانب بفقدانه وقد كان له أثر واضح وسلبي في جذب الاستثمارات الأجنبية، وظهر هذا في تونس أكثر من الأردن، حيث إن الدولة التي تعاني من عدم استقرار أمني مثل تونس وخاصة بعد أحداث الربيع العربي أدى ذلك إلى نزوح المستثمرين إلى خارج تونس والبحث عن دول يوجد لديها استقرار أمني، والأردن يوجد فيها استقرار أمني داخلي، وهذا يشجع على قدوم المستثمر الأجنبي للاستثمار بالأردن، وعلى الرغم من ذلك كان للاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني في الدول المجاورة أثر في قلة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن بسبب المخاطر التي تحيط به من كل الاتجاهات، حيث إن جميع الدول المجاورة له يوجد فيها عدم استقرار سياسي وأمني باستثناء المملكة العربية السعودية.

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه يوجد في الأردن علاقة ضعيفة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية باستثناء عدم وجود علاقة بين مؤشرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار الأجنبية وبين مؤشر الحريات السياسية والمدنية، أما في تونس فيوجد علاقة ضعيف أيضاً بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية، ولكن لا يوجد علاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية (التعبير والمساءلة، والديمقراطية)، ولكن في الحقيقة مؤشرات التنمية السياسية تؤثر على الاستثمار الأجنبي حيث إذا كان هناك استقرار سياسي واقتصادي وحريات سياسية ومدنية وسيادة القانون وديمقراطية حقيقية فإن ذلك يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة، وتشجيع المستثمر الأجنبي على إقامة مشاريع استثمارية داخل الدول، وهذا موجود في الأردن أكثر من تونس؛ بسبب وجود استقرار سياسي واقتصادي نسبي أكثر من تونس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية

يتم تحليل البيانات التي تم استخدامها في دول الدراسة بعد تقسيمها إلى متغير مستقل (مؤشرات الاستثمار الأجنبي) ويتفرع عنها المؤشرات التالية (الأهمية النسبية للاستثمار، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي، نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج المحلي) وإلى متغير تابع (مؤشرات التنمية السياسية) وهي على النحو الآتي:

1- مؤشر الحكم الصالح: يقيس هذا المؤشر المؤشرات الفرعية المرتبطة به (الاستقرار السياسي، سيادة القانون، فاعلية الحكومة، التعبير والمساءلة).

2- مؤشر الحريات السياسية والمدنية: يقدم هذا المؤشر صورة واضحة عن مدى تقدم أو تراجع الحريات السياسية والمدنية، وأيضاً هو معيار للحكم على مدى قدرة الدولة في الحكم بدون استخدام قيود قانونية وسياسية.

3- مؤشر مدركات وضبط الفساد: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة في ضبط ومحاربة الفساد، ومدى إدراك المسؤولين لوجود فساد في الدولة، ويبين هذا المؤشر مدى استغلال الوظيفة العامة أو المنصب الرسمي أو السلطة لتحقيق مصالح شخصية.

4- مؤشر الديمقراطية: يقيس هذا المؤشر مدى وجود ديمقراطية أو عدم وجودها في دول الدراسة، ويعتبر معيارًا للحكم على مدى انتشار الديمقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي وأثره على مؤشرات التنمية السياسية في الأردن

تنطلق هذه الدراسة في تحليلها إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية السياسية في الأردن وتونس، من خلال فرضية رئيسة وهي أن هناك علاقة ارتباطيه موجبة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي (متغير مستقل) ومؤشرات التنمية السياسية (متغير تابع) في دول الدراسة، وفي حالة وجود دلالة إحصائية تقبل تلك الفرضية، أما في حالة عدم وجود دلالة إحصائية لتلك الفرضية، فإنّه يتم دحض الفرضية، وسيتم عرض النتائج وفقاً لفرضية الدراسة.

للتأكد من صحة الفرضية تم إيجاد قيم معاملات الارتباط بيرسون (Person-Correlation) بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية السياسية في الأردن وتونس ككل، كما تم إيجاد معاملات الارتباط بيرسون لكل دولة على حدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (14)

قيم معاملات الارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية في الأردن

مؤشرات الاستثمار الأجنبي	مؤشرات التنمية السياسية							
	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	التعبير والمساءلة	الحريات السياسية والمدنية	سيادة القانون	مدركات الفساد	ضبط الفساد	الديمقراطية
الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي	0.233	0.565	0.717-	0.334-	0.254	0.709*	0.752*	0.690*
تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي	0.400	0.571	0.427	0.181-	0.094	0.791*	0.555	0.553
امكانات جذب الاستثمار								
نسبة نمو اجمالي الناتج المحلي	0.049-	0.736-	0.813**	0.666-*	0.454	0.649	0.927**	0.810**
نصيب الفرد من الناتج المحلي	0.054-	0.742-	0.806**	0.671-*	0.452	0.649	0.929**	0.929**

**ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

*ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

إن المؤشر الذي يكون تحليله الإحصائي أقل من (0,399) بعني أن العلاقة ضعيفة بينما إذا كانت النتيجة الإحصائية تقع بين (0,04 إلى 0,699) هذا يعني أن العلاقة متوسطة، وإذا النتيجة كانت أكثر من (0,07) فإنّ هذا يعني أن العلاقة مرتفعة.

من خلال الجدول رقم (14) يتبين ما يأتي:

1. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر التعبير والمساءلة في الأردن (0.813)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى الدلالة (0.01≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه مرتفعة وموجبة بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر التعبير والمساءلة في الأردن.

2. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر التعبير والمساءلة في الأردن (0.806)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه مرتفعة وموجبة بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر التعبير والمساءلة في الأردن.

3. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر الحريات السياسية والمدنية في الأردن (−0.666)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية متوسطة وسالبة بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر الحريات السياسية والمدنية في الأردن.

4. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر الحريات السياسية والمدنية في الأردن (−0.671)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية متوسطة وسالبة بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر الحريات السياسية والمدنية في الأردن.

5. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد في الأردن (0.709)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى الدلالة (0.05≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد في الأردن.

6. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد في الأردن (0.791)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد في الأردن.

7. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر ضبط الفساد في الأردن (0.752)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر ضبط الفساد في الأردن.

8. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد في الأردن (0.927)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01≥□)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد في الأردن.

9. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد في الأردن (0.929)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر الديمقراطية في الأردن (0.690)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي وبين مؤشر الديمقراطية في الأردن.

11. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر الديمقراطية في الأردن (0.810)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر الديمقراطية في الأردن.

12. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر الديمقراطية في الأردن (0.929)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر الديمقراطية في الأردن.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الدلالة الإحصائية تبين أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي كان لها تأثير على مؤشرات التنمية السياسية الآتية: (التعبير والمساءلة، الحريات السياسية والمدنية، مدركات الفساد، ضبط الفساد، الديمقراطية)، حيث إن درجة التأثير كانت متفاوتة من مؤشر إلى آخر؛ فمنها ضعيف ومتوسط ومرتفع، بينما مؤشرات التنمية السياسية الأخرى (فعالية الحكومة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي) لا يوجد دلالة إحصائية لتأثير الاستثمار الأجنبي عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي وأثره على مؤشرات التنمية السياسية في تونس

جدول (15)

قيم معاملات الارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية في تونس

مؤشرات الاستثمار الأجنبي	مؤشرات التنمية السياسية							
	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	التعبير والمساءلة	الحريات السياسية والمدنية	سيادة القانون	مدركات الفساد	ضبط الفساد	الديمقراطية
الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي	0.388-	0.789*	0.571-	0.374	0.367	0.920**	0.431-	0.589-
تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي	0.499-	0.727*	0.616-	0.495	0.258	0.879**	0.217-	0.630-
امكانات جذب الاستثمار								
نسبة نمو اجمالي الناتج المحلي	0.344-	0.713*	0.584-	0.321	0.231	0.611	0.340-	0.553-
نصيب الفرد من الناتج المحلي	0.412-	0.587	0.528-	0.502	0.133	0.354	0.167-	0.458-

**ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

*ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول رقم (15) يأتي:

1. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر فعالية الحكومة في تونس (0.789)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر فعالية الحكومة في تونس.

2. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر فعالية الحكومة في تونس (0.727)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(0.05≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر فعالية الحكومة في تونس.

3. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر فعالية الحكومة في تونس (0.713)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر فعالية الحكومة في تونس.

4. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد في تونس (0.920)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01≥□) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد في تونس.

5. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد في تونس (0.879)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥□)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية مرتفعة وموجبة بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد في تونس.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الدلالة الإحصائية تبين أن الاستثمار الأجنبي كان له تأثير على مؤشرات التنمية السياسية الآتية: (فعالية الحكومة، مدركات الفساد)، بينما مؤشرات التنمية السياسية الأخرى (الاستقرار السياسي، سيادة القانون، التعبير والمساءلة، الحريات السياسية والمدنية، ضبط الفساد، الديمقراطية) لا يوجد دلالة إحصائية؛ لتأثير الاستثمار الأجنبي عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي وأثره على مؤشرات التنمية السياسية في دول الدراسة معاً

جدول (16)

قيم معاملات الارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية في الأردن وتونس

مؤشرات الاستثمار الأجنبي	مؤشرات التنمية السياسية							
	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	التعبير والمسائلة	الحريات السياسية والمدنية	سيادة القانون	مدركات الفساد	ضبط الفساد	الديمقراطية
الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي	0.044	0.186	0.094-	0.16-	0.573*	0.793**	0.677**	0.247-
تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي	0.246-	0.569*	0.457-	0.257	0.207	0.612**	0.300	0.507-*
إمكانات جذب الاستثمار								
نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي	0.134-	0.438	0.205-	0.139-	0.416	0.546*	0.739**	0.269-
نصيب الفرد من الناتج المحلي	0.212-	0.502*	0.176-	0.033	0.088	0.186	0.663**	0.132-

**ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

*ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

من خلال الجدول رقم (16) يتبين **قيم معاملات الارتباط بيرسون** بين مؤشرات المتغيرين للأردن وتونس والآتي تحليل تلك القيم:

1. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر فعالية الحكومة في الأردن وتونس (0.569)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومتوسطة بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر فعالية الحكومة في الأردن وتونس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر فعالية الحكومة (0.502)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥□)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومتوسطة بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر فعالية الحكومة.

3. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر سيادة القانون (0.573)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤0.05) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومتوسطة بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر سيادة القانون.

4. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد (0.793)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.01)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومرتفعة بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد.

5. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد (0.612)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤0.01) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومتوسطة بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر مدركات الفساد.

6. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر مدركات الفساد (0.546)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(α ≤0.05) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومتوسطة بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر مدركات الفساد.

7. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر ضبط الفساد (0.677)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.01)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومتوسطة بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشر ضبط الفساد.

8. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد (0.739)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.01) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومرتفعة بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد.

9. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد (0.663)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤0.01) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومتوسطة بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد.

10. بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر الديمقراطية(−0.507) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤0.05) ، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطيه سالبة ومتوسطة بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر الديمقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يتعلق بالعلاقة الإحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية، فقد ظهرت نتائج التحليل الآتية :

أ- علاقة الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وتطورات تدفقات ذلك الاستثمار، ومؤشرات سيادة القانون، وفعالية الحكومة، ومدركات الفساد وضبط الفساد، وهي علاقة ايجابية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.01$)، وهذا يجعلنا نقبل فرضية الدراسة بأن الاستثمار الأجنبي يؤثر على تلك المؤشرات.

ب- علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة نمو إجمالي الناتج المحلي، ومؤشرات فعالية الحكومة، ومدركات الفساد وضبط الفساد، وهي علاقة إيجابية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.01$)، وهذا يجعلنا نقبل فرضية الدراسة بأن الاستثمار الأجنبي يؤثر على تلك المؤشرات.

ت- علاقة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي، ومؤشر الديمقراطية، وهي علاقة سالبة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يجعلنا ندحض فرضية الدراسة بأن الاستثمار الأجنبي يؤثر على هذا المؤشر.

ث- من خلال تحليل الجدول أعلاه يتبين أنه لا يوجد علاقة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية الآتية: (الاستقرار السياسي، التعبير والمساءلة، الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية) وهذا يجعلنا ندحض فرضية الدراسة، حيث لا يؤثر الاستثمار الأجنبي على تلك المؤشرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يتبين لنا أن الاستثمار الأجنبي يؤثر ايجابياً على بعض مؤشرات التنمية السياسية الآتية: (فعالية الحكومة، مدركات الفساد وضبط الفساد، وسيادة القانون) وهذا يؤكد فرضية الدراسة ويجعلنا نقبل فرضية الدراسة، بينما باقي المؤشرات لا يوجد بينها علاقة، وهذا يجعلنا ندحض فرضية الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: مقارنة بين الأردن وتونس من حيث أوجه الشبه والاختلاف

المطلب الأول: الاختلاف والتشابه في نظام الحكم بين الدول المدروسة ومدى وتأثير الربيع العربي عليهما

إن نظام الحكم في الأردن منذ تأسيس الدولة، هو نظام نيابي ملكي وراثي، ويتألف من ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية والتي تتمثل بمؤسسة العرش ومجلس الوزراء، والسلطة التشريعية وتتألف من مجلس الأمة الذي يتفرع منه مجلس الأعيان ويتم تعين أعضاءه من قبل الملك، ومجلس النواب الذي يتم انتخابهم من قبل المواطنين، والسلطة القضائية وتتمثل بالمجلس القضائي الأردني الذي يعتبر قمة هرم هذه السلطة، ويوجد لها ثلاث محاكم وهي: (النظامية، الخاصة، والدينية).

كان أول دستور صدر في الأردن عام 1928 وبعد استقلال الأردن عام 1947 صدر دستور جديد، وفي عام 1952 في عهد الملك طلال بن عبدا لله تم وضع الدستور الأردني بشكل رسمي، وينص الدستور على أن السلطة التنفيذية والتشريعية هي من صلاحيات الملك وأعضاء مجلس الوزراء، ويقبل الملك التعديل على بنود الدستور، حيث جرى على الدستور في عهد الملك الحسين بن طلال تسعة تعديلات، وفي عهد الملك عبدا لله الثاني ابن الحسين واستجابة للمطالب الشعبية التي كانت تطالب بالفصل الحقيقي بين السلطات الثلاثة وعدم تدخل الحكومة بالسلطة التشريعية؛ كلف جلالته لجنة مختصة لتعديل الدستور، وكان ذلك عام 2011 وتعديل آخر عام 2014 وآخر تعديل جرى كان عام 2016 ، كما كان لأحداث الربيع العربي في الدول العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيضاً للاحتجاجات والمظاهرات التي حدث في الأردن دور في إجراء تعديل على الدستور الأردني[1].

بينما تونس فقد كان نظام الحكم فيها جمهوري، ويتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات ومنذ عام 1956 ولغاية عام 2011 كان نظام الحكم ديكتاتوري، وشهدت تونس خلال هذه الفترة رئيسين، هما: الحبيب بورقيبة لمدة 30 سنة، ثم زين العابدين بن علي لمدة 23 سنة. وبعد الثورة التونسية في في عام 2011، بدأت تونس انتقالها الديمقراطي، وتم إقرار دستور جديد والقيام بعدة انتخابات.

ويتألف نظام الحكم في تونس من ثلاث سلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة، بينما السلطة التشريعية تتمثل في السابق؛ أي قبل الثورة التونسية، من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين، ولكن بعد عام 2011 أصبح هناك مجلس واحد وهو مجلس النواب.

أما فيما يتعلق بالدستور التونسي فأول دستور صدر عام 1861 وقد جاء ليحدد صلاحيات رئيس الدولة، ثم في عام 1959 تم وضع دستور جديد يفصل بين السلطات الثلاث، وبقي العمل في هذا الدستور حتى عام 2011 أي وقت انطلاق الثورة التونيسيه، وعلى ضوء ذلك تم صدور قانون التنظيم المؤقت للسلطة العمومية لعام 2011، واستمر العمل في هذا القانون حتى صدور الدستور الرسمي الجديد لعام 2014 من خلال المجلس الوطني التأسيسي، حيث تمثلت

(1) الموقع الرسمي لمجلس النواب الأردني على شبكة الانترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واجبات هذا المجلس في (تمثل السلطة التشريعية، انتخاب رئيس المجلس، مراقبة أعمال الحكومة، كتابة الدستور الجديد الذي صدر عام 2014)[1].

أما فيما يتعلق بأحداث الربيع العربي في تونس فقد كان لها أثر واضح، حيث كانت الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي من تونس، وبسببها تم الإطاحة بنظام الحكم السابق زين العابدين الذي وصف بالديكتاتوري، وعلى ضوء ذلك تم الانتقال من النظام السابق إلى نظام ديمقراطي وإجراء انتخابات سواء رئاسة الجمهورية وانتخابات نيابية وبلدية، وتم السماح بتشكيل أحزاب وأيضاً الإفراج عن الموقوفين السياسيين.

أما الأردن تعاملت مع أحداث الربيع العربي، والتي تمثلت بالمظاهرات والاحتجاجات التي حدثت في الأردن بطرق سلمية، وكانت تلك المظاهرات تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية وتعديل الدستور، حيث استجابة الأردن لتلك المطالب حيث كلف الملك لجنة خاصة لتعديل الدستور وقد تم ذلك، وبحكمة الملك عبدا لله الثاني استطاع الأردن أن يجتاز أحداث الربيع العربي الذي حدث داخل الأردن والمتمثلة بالاحتجاجات والمظاهرات استخدام القوة ، كما كان للشعب الأردني دور في المحافظة على امن وسلامة الأردن واستقراره، وكان يدرك هذا الشعب ما يحدث في الدول العربية من مآسي وويلات حيث بذل كل جهده للمحافظة على أمن الأردن.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه في مؤشرات المتغيرين بين الدولتين

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن هناك علاقة تشابه بين الأردن وتونس، في العلاقة بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي، وبين مؤشري فعالية الحكومة ومدركات الفساد، حيث كانت العلاقة وايجابية ومتوسطة.

(1) الموقع الرسمي لمجلس النواب التونسي على شبكة الإنترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما هناك علاقة تشابه بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات ضبط الفساد، ومدركات الفساد وسيادة القانون، وكانت العلاقة بين تلك المؤشرات في كلا الدولتين متوسطة وإيجابية، باستثناء مدركات الفساد التي كانت العلاقة فيها مرتفعه وإيجابية في كلا الدولتين.

وأيضاً ظهر التشابه بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر الديمقراطية، وكانت العلاقة بين تلك المؤشرات علاقة ارتباطيه سالبة ومتوسطة في كلا الدولتين، بالإضافة إلى أنه كان هناك تشابه بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر ضبط الفساد، وكانت العلاقة ألارتباطيه بين هذه المؤشرات ايجابية ومتوسطة لكلا الدولتين.

وظهر التشابه أيضاً في كلا الدولتين من خلال العلاقة ألارتباطيه، التي ظهرت بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر مدركات الفساد، والعلاقة كانت متوسطة وإيجابية، وكانت هناك علاقة تشابه أيضاً في الدولتين بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر ضبط الفساد، والعلاقة هي ارتباطيه إيجابية ومرتفعه.

أما الاختلاف الذي ظهر بين الدول المدروسة (الأردن وتونس) فإنه يتمثل– من خلال الجداول السابقة – بما يلي:

ظهرت علاقة ارتباطيه في الأردن بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي من ناحية وبين مؤشر التعبير والمساءلة من ناحية أخرى، وكانت العلاقة إيجابية ومرتفعة، وهذه العلاقة لم تظهر في تونس، لأنّ الأردن يتمتع بحرية الصحافة والتعبير والمساءلة أكثر من تونس الذي يوجد فيها تقييد على الحريات الصحفية وحق التعبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ظهرت علاقة ارتباطيه في الأردن بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي من ناحية وبين مؤشر الحريات السياسية والمدنية من ناحية أخرى، والعلاقة سالبة ومتوسطة، وهي لم تظهر في تونس.

كان في الأردن علاقة ارتباطيه بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي من جهة وبين مؤشر الديمقراطية من جهة أخرى، وهذه العلاقة بين تلك المؤشرات مرتفعة وإيجابية وهي لم تظهر في تونس، كون الديمقراطية فيها كانت شبه معدومة؛ لأن رأس النظام السابق في تونس كان يمارس الفساد ويفرض قيود على الديمقراطية، وذلك عكس ما يحدث في الأردن إذ أن الملك في جميع كتب التكليف السامي التي يوجها للحكومة كانت تركز على الإصلاح ومحاربة الفساد وتحقيق ديمقراطية شاملة.

وباقي المؤشرات التي لم يتم ذكرها لم يكن هناك علاقة ارتباطيه إحصائية بين مؤشرا ت الاستثمار الأجنبي مثل (الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي) وبين مؤشرات التنمية السياسية مثل (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، التعبير والمساءلة، وسيادة القانون، الحريات السياسية والمدنية) وغيرها من المؤشرات التي لم تذكر.

أما بالنسبة لتونس فقد ظهرت علاقة ارتباطيه بين مؤشر الأهمية النسبية للاستثمار ومؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي من ناحية وبين مؤشري فعالية الحكومة، ومدركات الفساد من ناحية أخرى، وهناك علاقة ارتباطيه أخرى بين مؤشر نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي وبين مؤشر فعالية الحكومة، وكانت العلاقة بين تلك المؤشرات مرتفعة وموجبة، وهذه العلاقة لم تكن موجودة في الأردن كون فعالية الحكومة في الأردن ضئيلة حيث لم تكن بالمستوى المطلوب إذ كانت تستجيب لبعض مطالب المواطنين التي يتم المطالب بها من خلال الاحتجاجات والمظاهرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي حدثت في الأردن، كما كان هناك تباطؤ من قبل الحكومة في محاربة الفساد وتقديم الفاسدين إلى القضاء، وكانت تستعين بمجلس النواب من أجل عدم إحالة مسؤولين ووزراء متهمين بقضايا فساد إلى القضاء، أما باقي المؤشرات في تونس لم تظهر بينها علاقة ارتباطية إحصائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة والنتائج

تناول الفصل الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأشكال كل نوع، والنظريات المفسرة لدوافع الاستثمار ومحدداته، كما تناول أيضاً مفهوم التنمية والتنمية السياسية وعناصرها ونظرياتها (نظرية التحديث وما بعد التحديث، النظرية الماركسية والنظرية التبعية).

حيث أستنتج الباحث في نهاية الفصل الأول أنه على الرغم من السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها من خلال الدول النامية والتي من بينها الأردن وتونس، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول المدروسة ما زال دون مستوى الطموحات، ولا يتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة والطاقة الكامنة غير المستغلة في اقتصاد تلك الدول، كما تبين في هذا الفصل انه يوجد هناك وجهتين نظر حول أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ودوره في تنمية اقتصاد تلك الدول هما: الأولى تعارض الاستثمار الأجنبي كونه تعتبره أحدى وسائل النظام الرأسمالي، وذلك لاستغلاله الدول النامية واستنزاف ثرواتها تعتبره نوع من أنواع الاستعمار، ولكن استعمار من جانب اقتصادي وليس من جانب عسكري، الثانية تؤيد وجود الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وتعتبر بأن له آثار إيجابية على اقتصاد تلك الدول، والاستثمار الأجنبي من وجهة نظرها تؤمّن رأس المال وفرص عمل والتكنولوجيا وغيرها.

أما الفصل الثاني تناول الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية، وملامح الاستثمار ومؤشرات التنمية السياسية في كل من الأردن وتونس، وفي نهاية الفصل أستنتج الباحث أن الدول المدروسة تعتبر من اقل الدول في مؤشرات التنمية السياسية مقارنةً مع الدول المتقدمة والمشابهة لها في الإمكانات والموارد؛ فالحكومات في الدول المدروسة تسيطر على السلطة التنفيذية، وتتدخل بشكل غير مباشر في السلطة التشريعية والقضائية، وهذا أضعف مبدأ المساءلة والمحاسبة والرقابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتبادلة، وزاد من الفساد والمحسوبية، ومن ثمَّ أدى ذلك إلى ضعف التنمية الاقتصادية والسياسية، وقّلل من جذب الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول.

الفصل الثالث من الدراسة تناول العلاقة النظرية والإحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية في الدول المدروسة، حيث وجد ثلاثة اتجاهات نظرية تربط بين الاستثمار الأجنبي والتنمية السياسية: الأول يرى تلازم التنمية السياسية مع الاستثمار الأجنبي، ويعتقد هذا الاتجاه أن النظم السياسية الديمقراطية هي نظم مستقره، وهذا يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، والبيئة الديمقراطية هي البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي، الثاني يعتقد أن الاستثمار الأجنبي لا يرتبط بمؤشرات التنمية السياسية، فالسياسة متغير محايد وله أثر ضعيف على ألاستثمار الأجنبي، الثالث يرى أن النظم السياسية السلطوية ضرورية للبيئة الاستثمارية؛ لأن تلك النظم تزيد من فرص الاستثمار الأجنبي، فالسياسات الاقتصادية بحاجه إلى بنية سياسية سلطوية والتي لا تتوافق مع السياسات الديمقراطية.

العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنمية السياسية في الدول المدروسة، فقد أظهرت النتائج الآتية:

أ- يوجد علاقة إحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي (الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي، وتطورات تدفقات ذلك الاستثمار، نصيب الفرد من الناتج المحلي ونسبة نمو إجمالي الناتج المحلي) وبين ومؤشرات التنمية السياسية (سيادة القانون، وفعالية الحكومة، ومدركات الفساد وضبط الفساد) وهي علاقة ايجابية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.01$)، وهذا يجعلنا نقبل فرضية الدراسة بأن الاستثمار الأجنبي يؤثر على تلك المؤشرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- العلاقة الإحصائية بين مؤشر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وبين مؤشر الديمقراطية علاقة سالبة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يجعلنا ندحض فرضية الدراسة بأن الاستثمار الأجنبي يؤثر على هذا المؤشر.

ت- لا يوجد علاقة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وبين مؤشرات التنمية السياسية الآتية (الاستقرار السياسي، التعبير والمساءلة، الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية) وهذا يجعلنا ندحض فرضية الدراسة حيث لا يؤثر الاستثمار الأجنبي على تلك المؤشرات.

كما توصلت الدراسة إلى نتائج أخرى هي:

1- الأوضاع الإدارية القائمة في الدول المدروسة، والمتمثلة بسيطرة حكومات تلك الدول على السلطة التنفيذية، ومحاولة تدخلها بطرق غير مباشرة بالسلطة التشريعية والقضائية وانتشار الفساد، وقد ساهم ذلك في إيجاد عوائق أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول، ولكن بعد التحولات الجذرية التي حدثت في النظام العالمي الجديد وخاصة بعد أحداث الربيع العربي، اتجهت الدول العربية ومن بينها الأردن وتونس إلى محاربة الفساد وإجراء تعديلات على دساتيرها ى وغيرها من الإجراءات التي تساعد على المحافظة على استقرارها، بالإضافة إلى تعديل بعض قوانين الاستثمار التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها.

2- سعت الدول المدروسة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها على الاستثمار في هذه الدول من خلال عدة سياسات اتبعتها، وذلك للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن هذه السياسات إنشاء قوانين وتشريعات تمنح للمشاريع الاستثمارية حوافز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبيرة سواء ضريبية أو قانونية، والقوانين الاستثمارية التي وضعتها تلك الدول أعطت للمشاريع الاستثمارية حماية كبيرة من مخاطر الإجراءات الحكومية.

3- مع تلك السياسات إلا أنها لم تساهم في تحقيق المستوى المطلوب في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولكن عملت على جذب الاستثمارات قصيرة الأجل ذات تكلفة منخفضة وعوائد مرتفعة، وقد تركزت معظم تلك الاستثمارات في القطاعات الخدمية والاستهلاكية التي تحقق أرباحاً مرتفعة وسريعة، والتي لا تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة والتكنولوجيا، وأيضاً دون اهتمام الاستثمارات الأجنبية بالموارد والإمكانات الاقتصادية المتواضعة في الدول المدروسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

1. ضرورة قيام الدول المدروسة (الأردن وتونس) بإعادة صياغة قوانين الاستثمار الأجنبي بما يكفل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من هذه الاستثمارات بما يضمن تنمية كوادرها البشرية وتوفير فرص عمل لإبنائها.

2. إيجاد نظام رقابي وإداري فعال؛ للحد من حالات الفساد ومحاسبة الفاسدين، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تكافؤ الفرص.

3. الاستفادة من الأيدي العاملة المدربة المحلية، وتحفيزهم وتسليمهم مناصب إدارية ذات أهمية في الاستثمارات الأجنبية الموجودة داخل الدولة.

4. أن تكون الدولة شريكة في مشاريع الاستثمارات الأجنبية بنسبة لا تقل عن النصف، حتى تضمن بأن جزء من عوائد الاستثمار تعود بالنفع عليها وعلى أبنائها، وتتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية.

5. تقديم الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي إلى المستثمر المحلي، وتشجيعه على الاستثمار داخل بلده وذلك لتعود استثماراته بنفع عليه وعلى وطنه، ومن ثم يساهم المستثمر المحلي في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام وتحقيق جزء من التنمية في جميع المجالات.

6. إيجاد الية مناسبة لمراقبة عملية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب من مشاريعهم الاستثمارية داخل الدولة إلى بلدهم الأم حتى لا يحدث هناك تهرب ضريبي من طريق المستثمر الأجنبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. تركيز الاستثمارات الأجنبية في مشاريع طويلة، وهذا الاستثمارات تكون في جميع المجالات التي تكون الدولة بحاجة لها، وعدم التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل التي تتعلق في المجالات الخدمية والاستهلاكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

- **المراجع العربية :**

الكتب:

1. أبوقحف، عبدالسلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.

2. برتان، جيل، الاستثمار الدولي، ترجمة: علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، ط2، بيروت، 1982.

3. عطاالله، ماجد، إدارة الاستثمار، دار أسامه للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

4. عزت، فرج إيهاب، الاستثمارات المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، جامعة الأزهر، مصر، 2000.

5. شبلي، إسماعيل، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، مصر، 2005.

6. بيم، عصام الدين مصطفى، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذه بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.

7. ابوقحف، عبدالسلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1988.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. أبـو قحـف، اقتـصاديات الأعمـال والاسـتثمار الـدولي، دار الجامعـة الجديـدة، الإسـكندرية، 2003.

9. عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

10. جميـل، هايـل عجمـي، الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي الـدول الناميـة، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث، العدد 32، 1999.

11. فرانك، اندرية، تنمية التخلف، كتاب جدل الثاني، تحرير سمير أمين، دمشق، 1994.

12. هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، محمد عبدالحميد، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2001.

13. ريتشارد دواسن وآخرون، التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبدالله، محمد زاهي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990.

14. بدوي، ثروت، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة، القاهرة، 1976.

15. عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة " دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الإسلامي الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الرياض، 1994.

16. العواملة، نائل، إدارة التنمية، دار زهران، الأردن، 2009.

17. المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، ط2، ج2، القاهرة، 1973.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18. المنشاط، عبدالمنعم، التنمية السياسية في العالم الثالث، مؤسسة العين للإعلام، الإمارات، 1988.

19. بدرالدين، غسان، جدلية التنمية والتخلف، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، بيروت، 2000.

20. عجمية، محمد، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها سياستها، مطبعة دار الجامعة، مصر، 1988.

21. عيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشرق، مصر، 2002.

22. بانوري، طارق وآخرون، التنمية البشرية المستدامة " من المفهوم النظري إلى التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو)، 1996.

23. توماس، بارسون، التغير والتنمية في القرن العشرين، ترجمة: عزة خميس، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، العدد 803، 2005.

24. كيكسو، وداد أحمد، العولمة والتنمية الاقتصادية " نشأتها، تأثيرها وتطويرها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2002.

25. شفيق، منير، تنمية إنسانية أم عولمة، دار الطليعة، بيروت، 2004.

26. الجاسور، ناظم عبدالواحد، موسوعة علم السياسة، مركز الدراسات الدولية، دار المجدلاوي، ط1، الأردن، 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27. الزيات، عبدالحليم، التنمية السياسية " الأبعاد والمنهجية "، دار المعارف، ج1، الإسكندرية، 1985.

28. الشريفي، نداء صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية، دار جهينه، عمان، 2007.

29. الموند، غابرييل، بنجهام ،بأويل ، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة احمد عناني، دار الطباعة القومية، القاهرة، 1980.

30. شراب، ناجي، التنمية السياسية، " دراسة في النظريات والقضايا "، مكتبة دار المنارة، ط2، غزة، 2001.

31. السيد، مصطفى كامل، الشروط السياسية للتنمية " الشفافية، المساواة والحكم الرشيد "، في مصطفى كامل السيد (محرر) الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1999.

32. غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2003.

33. عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.

34. غانم، السيد عبدالمطلب، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1987.

35. عارف، نصر محمد، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي / النظرية – المنهج، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36. عارف، نصر محمد، التنمية من منظور متجدد، التميز، العولمة، ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط1، القاهرة، 2002.

37. ف، كيللي، م، كوفالزون، المادية التاريخية، ، ترجمة احمد داود، دار الجماهيري، دمشق، 1978.

38. بدر الدين، غسان، جدلية التنمية والتخلف، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، بيروت، 2000.

39. لينيين، عن الامبريالية والامبرياليين، دار التقدم، موسكو، 1971.

40. امين، سمير، غليون، برهان، التطور اللامتكافىء " دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1987.

41. صايغ، يوسف، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1992.

42. منظمة الشفافية العالمية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، تحرير المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2000.

43. ساتلوف، روبرت، شينكر، ديفيد، تحليل السياسات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أيار 2013.

44. عبدالجواد، جمال، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1988.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

45. جرجس، فواز، أميركا والإسلام السياسي " صراع الحضارات أم صراع المصالح "، ترجمة غسان غصن، دار النهار، ط1، 1998.

46. النقيب، حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

47. الموند، غابرييل، بنجهام، باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبدالاله، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2001.

48. سليم، محمد السيد، عبد المنعم، نيفين، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ط1، القاهرة، 1997 .

49. هنتجتون، صموئيل، الموجة الثالثة " التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين "، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1993.

50. مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء، مصر، يناير 2004.

51. بطاينة، رافع، الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المجلات والدوريات:**

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو)، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

2- قويعة، رضا، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 19، مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2000.

3- بول هيرست، وجراهام تومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبدالجبار، سلسلة عالم المعرفه، العدد 273، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 2001.

4- أوسرير، منور، نذير، عليان، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 2، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة ' جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2005.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام، الكويت، 2002.

6- بيرغسمان، جويل، وزيا وفانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات والمشكلات " مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 32، عدد 4، ديسمبر 1995.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- عبدالقادر، علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، الكويت، يوليو ، 2004.

8- وديع، عدنان، مفهوم التنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد1، يناير 2002.

9- سطايحي، هيثم، التنمية السياسية في المجتمعات النامية، مشكلاتها وآفاقها، مجلة جامعه دمشق، مجلد 13، العدد 2، 1997م.

10- كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، تشرين ثاني 2004.

11- علي توفيق الصادق وآخرون، الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال، مجلة المستقل العربي، بيروت ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد 299، شهر كانون ثاني 2004.

12- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2013: الاستثمار والتجارة من اجل التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013.

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصات الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 1970– 2010.

14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، بعنوان المضي في التقدم وبناء المنعة لدرء المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، 2014.

15- منظمة الشفافية الدولية، حول مؤشرات مدركات الفساد، التقرير السنوي لعام 2009 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16- ألنعيمي، عبدالرحمن، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المحلي في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 318، أب 2008.

17- المعشر، مروان، عقود من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن: النظام ألربعي العنيد، ورقة كار نيجي، أيار 2011.

18- وكالة بترا الأردنية، قانون النزاهة ومكافحة الفساد، تاريخ 27 آذار 2016.

19- عارف، نصر محمد، العقوبات والمعونات " دراسة في عمليات أعاقة التنمية، السياسة الدولية "، عدد 139، يناير 2000.

20- أبو جامع، نسيم، اثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي، مجلة ألجامعه الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزه، مجلد 21،العدد1،عام 2013.

21- إدوار، جراهام، العمل معاً " الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد3، يوليو، 2000.

- **المواقع الالكترونية :**

1- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، الحكم الصالح في الوطن العربي: قراءة تحليليه، مجلة علوم انسانيه، السنه الرابعه، العدد 29، يوليو 2006، على شبكة الانترنت .http://www.ulum.nl\b158.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إدارة الحكم الصالح في الدول العربية، على شبكة الانترنت، http://www.pogar.org\arabic .

3- حمزاوي، عمرو، بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمع اليمني للإصلاح، أوراق كار نيجي، مركز كار نيجي للشرق الأوسط، نوفمبر 2009. على شبكة الانترنت http://carnegie-mec.Org/public ations.

4- حمزاوي، عمرو، سالم، بول، حركات المعارضة في العالم العربي: شبكات ومنظمات خارج اطر السياسات الشرعية، مؤسسة كار ينجي للسلام، 14 كانون الأول 2009، على شبكة الانترنت http :// Carnegie-mec.org/public ation.

5- بيت الحرية على شبكة الانترنت :http://freedom house.org/report/freedom-world.

6- الموقع الرسمي لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردني على شبكة الانترنت : www. jiacc.gov.jo.

7- الموقع الرسمي للهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد على شبكة الانترنت: www. http :// alkhaleejonlin.

8- تقرير وحدة إيكونوميست للمعلومات لعام 2014 على شبكة الانترنت : www. economist intelligence unit.

9- الموقع الرسمي لمجلس النواب الأردني jo.www.representatives .

10- الموقع الرسمي لمجلس النواب التونسي www.arp.tn.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11- المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، التقرير السنوي الأول، أيلول 2014:
http://identity-center/jiew/ar / Org ..

12- البنك الدولي http://www.world bank.org

13-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعامي 2010 و 2014. www.dhaman.net/ar

14-مركز جامعة مريلاند للتنمية الدولية وإدارة النزعات. www.merelandunv.cm.

15-صندوق النقد العربي. www.amf.org.are

16-إدارة الحكم في الدول العربية. http://www.undo_pogar.org/arabic/countries.

17- World bank lnstitute: Data base of good gover nance lndicators, www.worldbunk.org

- **الرسائل الجامعية:**

1- عبدالغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجاره الدولية، الصين نموذجاً، بيت الحكمه، بغداد، 2002.

2- رضا، عبدالسلام، محددات جذب الاستثمار المباشر في عصرالعولمه، دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق اسيا وامريكيا اللاتينيه مع تطبيق على مصر، 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المراجع الإنجليزية (English References) :

1- IMF, Balance of pay ments manual, fifth edition (Washington, D,C)1993.

2- Wto,"special topic trade and foreign direct investment" Annual report 1996, volume, genva, 1996.

3- UNCTAD, "world investment report 1997 transnational corporations, market structure and competition policy, new york and Geneva, 1997.

4- D.B.Zen off, international business management: text and cases, new york, the macmillan, 1971.

5- A.F. millman, licensing technology, managent decisions, vol. 21,no.3, 1983.

6- R.D.Robinson, international management, London, holt rinhart, Winston, 1987.

7- V. terpstra, international marketin,op, cit.1981.

8- L.S. Walsh, international marketing, Plymouth ; m &E hand – books, ltd, 1983.

9- J.M.Livings tone, the international enterprise,op. cit, 1974.

10- Unctad: transitional corporations in the word development, trends and prospects united nations, new york, 1988.

11- Busse. m. and groizard, j. l. foreing direct investment, regulations and growth. policy research working paper, 3882, Washington, d. c: world bank. 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12- Unctad, fdi Policies for development: national and International perspectives, united nations, Geneva, 2003.

13- Bolmostrom, m.and.a.kokko (1996)"The impact of foreign investment on Host countries A review of The Empirical Evidence " policy research working paper, The world Bank, Washington, D.C, December1996.

14- Unctad world investment report: overview " New York, 1994

15- S. P. Huntington " the goal of development " in myron weiner and s. p. Huntington understanding political development, harper Collins, 1987.

16- Lucian w. pye, communications and political development, Princeton university press, 1963.

17- Talcott parsons, the present status. of " structural – functional " theory in sociology " systems and the evolution of action theory new york: the free press, 1975.

18- Huntington,s (1991/1992), how countries democratize, political scienc quarterly, vol.106.no.4.

19- Frank, andre, capitalism and under development in latin America, new york: monthly review, press, 1969.

20- Joseph Schumpeter, capitalism, soclalism and democracy, 2nd ed, new work 1947.

21- World Bank, Good Governance for Development in Middle East & North Africa, Washington, 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22- Pinckney, Robert, democracy in the third world, lynne rienner publishers, boulder, colorade 1994.

23- Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights, Oxford: Oxford University Press.1995.

www.manaraa.com

Abstract

Al zboon, Awad Khalaf. The impact of foreign investment on the political development in Jordan and Tunisia (2006-2014). Master Thesis at Yarmouk University, 2016.

(supervised Dr. Khalid edwan).

This study sought to find out the correlation between foreign investment and political development in Jordan and Tunisia during the period between 2006 - 2014, and through the use of two approaches are analytical approach statistical and comparative approach, trying to read the study variables during the study period and analytically comparative relying on indicators It has been quantified in the study countries' to be determined by such indicators quantitative link that reveals the direction and degree of the relationship between two variables coefficient.

Rested researcher in the study on the major premise of which is that there is a relationship positive correlation between foreign investment indicators (independent variable) and indicators of political development (dependent variable) in Jordan and Tunisia.

The statistical relationship between foreign investment indicators and indicators of political development in the countries studied, the following results have emerged:

) A) There is statistically the relationship between foreign investment indicators (the relative importance of foreign investment, and the developments of flows that investment, per capita gross domestic product and the percentage of GDP growth) and between the indicators of political development (the rule of law, government effectiveness, and perceptions

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

of corruption and control of corruption) a positive relationship It is statistically significant at the level of statistical significance (0, o1).

(B) the statistical relationship between the development of foreign investment flows between the index and the Democracy Index is a negative relationship is statistically significant at the level of statistical significance (0, o5) and this makes us reject the hypothesis of the study, said foreign investment impact on this indicator.

(c) does not have a statistical link between foreign investment and the following political development indicators (political stability, expression and accountability, political and civil liberties and democracy), and this makes us reject the hypothesis of the study in terms of foreign investment on these indicators does not affect.

Key words :

- Foreign investment
- Investment profiles
- political development
- political development indicators
- Jordan, Tunisia.

www.manaraa.com